بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ،،، وبعد

فهذه دراسة تفصيلية لحرفين من حروف المعاني اللَّتينِ تقاربتا في مواضع كثيرة من اللغة وهما (أَمْ) و (أَوْ) الاستفهاميتانِ .

وقد أوردهما دارسو اللغة في كتب حروف المعاني في أكثر دراستهم لهما متتابعينِ ؛ ولكنْ عندما اطَّلعت على ما قام به هؤلاءِ العلماء الأجلاَّء وجدتُّ أنهما ينقصهما الكثير من التفصيل ، وجمع النظير إلى نظيره ، وقد صدقت النية في تناولهما فكانت هذه الدراسة التي أُفتُتِحت بتمهيدٍ عن معنيْهما في اللغة والاصطلاح وتناولتهما الدراسة في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : مبحث (أَمِ) المتصلة ويشتمل على أربعة عشرَ مطلباً .

المبحث الثاني : مبحث (أَمِ) المنقطعة ويشتمل على ثلاثة مطالب .

المبحث الثالث : مبحث (أَوِ) في الاستفهام ويشتمل على ثلاثة مطالب .

ثم خاتمة أجملت أهم نتائج هذه الدراسة .

ملخص البحث

ابتدأت الدراسة بتعريف (أَمْ) و (أَوْ) الاستفهاميتين في اللغة والاصطلاح كتمهيد لهما ثم كان المبحث الأول وقد تناول الوجه الأول من (أَمِ) المتصلة في أربعة عشر مطلباً .

المطلب الأول : أَنَّ (أَمْ) التي للاستفهام تُسبق بالهمزة ، وأَنَّ الاستفهام بها على حقيقتهِ وهو تعيين أحد الاسمين نحو : أَزَيدٌ قَامَ أَمْ قَعدَ؟ على معنى أَيُّهما ويكون بتعيين فيهما وتنتظم معنى التقرير والتوبيخ – **المطلب الثاني** : إذا كان السؤال عن أحد الفعلين لابد من تقديم الفعل قبل الاسم ، **المطلب الثالث** : عن تقديم المستعمل في الجملة مع (أَمِ) الفعل أو الاسم ، وأَنَّ كليهما جائز حسن– وكان الحديث في **المطلب الرابع** : عن كلمة " "سَواء" عندما تصحب (أَمْ) والكلام معها ليس للاستفهام على حقيقته ولكنْ هو من باب الخبر " ثُمَّ " عندما تصحب (أَمْ) ، وتناول **المطلب الخامس** : أَنَّ "أَمْ" الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلاَّ في تأويل المفردين أَوْ جملتين فعليتين أَوْ اسميتين ؛ **المطلب السادس** : عن "ثُمَّ" عندما تصحب "أَمْ"؛ وتناول **المطلب السابع** : إذا كان السؤال عن الفعل ، فالبدء بالفعلِ أحسن إذا كان هناك فعلان حدثا لاَ تدري أَيُّهما كان نحو : أَضَرَبتَ زَيداً أَمْ قَتَلْتَهُ ؟ لماذا ؟ لأَنَّك لاَ تدري أَيُّهما كان بِزيدٍ ، والتحديد مهم هنا ؛ **والمطلب الثامن** : كان حديثاً للسيرافي في دخول (أَمْ) على حروف الاستفهام والعلّة في ذلك تبيّنُه الدراسة ، **وكان**

Abstract

The study begins with the definition of the question-words "am" and "aw"(or) semantically and terminologically, as a prelude .

The first part of the paper deals with the first aspect of the affix "am"(or). This part is divided into fourteen sections. In the first section the issue of the question-word "am"(or) when preceded by a glottal stop is looked at. The question using this particle tries to determine one of two options, for example, "azaydon qama am qaʾada?"(Did Zayd stand up or sit down?), and it denotes confirmation or reprimand. In the second section, I focus on the necessity to topicalize one name if the question is about two names. The third section deals with the possibility of starting the sentence with a verb or a noun when "am"(or) is used, and show that both are possible. The fourth section is concerned with the word "sawa'"(either) when it is used with "am", not as a question but as a statement.

In the fifth section I talk about "am"(or) used after an affixed glottal stop, that usually links two sentences. The two sentences are either verbal sentences or nominal sentences. The sixth section is about "thamma"(indeed) when it is used with "am"(or). The seventh section shows that if the choice is between two verbs, then it is better to start the sentence with a verb, especially if the

المطلب التاسع : عن أصول بعض الأدوات نحو (أَمْ) وعامل الإبدال بين الحروف ، وتناول **المطلب العاشر** : شروط عمل (أَمْ) المتصلة ، وفي **المطلب الحادي عشر** : تناول الهمزة وهل من أدوات الاستفهام اللتينِ يصحبان (أَمْ) .

والمطلب الثاني عشر : كان عن خصائص الهمزة وهل مع المتصلة والمنقطعة ، **والمطلب الثالث عشر** : عن خصائص كلمة " سواء " وإعرابها – وأخيراً **المطلب الرابع عشر من المبحث الأول:** في الأمثلة على (أَمْ) المتصلة والشواهد عليها من القرآن الكريم والفصيح من شعر العرب .

وتناول **المبحث الثاني** (أَمْ) المنفصلة التي للإضراب وهي المنقطعة تناولتها الدراسة في ثلاثة مطالب – **المطلب الأول** : أَنَّ المنقطعة تأتي بعد الخبر ، والظَّن – **والمطلب الثاني** : عن شروط المنقطعة والأمثلة عليها – وفي **المطلب الثالث** : تناول (أَمْ) كونها متصلة ومنقطعة في القرآن الكريم ، والشواهد عليها من فصيح شعر العرب – وتناول المبحث الثالث (أَوْ) وناقش ثلاثة مطالب – **المطلب الأول** : المقارنة بين (أَمْ) و (أَوْ) في العمل – **المطلب الثاني** : إعراب كلمة " سواءً " مع (أَوْ) عن العلماء – **المطلب الثالث** كان استعمال (أَمْ) و (أَوْ) عند العلماء والأمثلة عليها ، وخاتمة عرضت أهم النتائج والتوصيات .

question is about which of the two verbs came first, example, “adarabta zaydan am qataltaho"(did you hit Zayd or kill him?). In section eight I discuss cases where it is used in combination with other question forms or glides. Section nine is about some particles like “am"(or) in connection with alternations. The tenth section concentrates on the conditions of the use of the affix “am"(or). In the eleventh section I explain under what conditions glottal stops are used in combination with “am” and “aw"(or). Section twelve is about the glottal stop used as a bound or free morpheme. In section thirteen I elaborate on the characteristics of the word “either” and its parsing. The last section of part one, section fourteen, illustrates “am"(or) as it is used in the Koran and classical Arabic poetry.

The second part of this paper is about “am"(or) as a free morpheme. I deal with it in three sections. In section one I show that the free morpheme occurs after the predicate. Section two deals with the characteristics and illustrations of the free affix. In the third section I show that “am” is used both as a free and a bound morpheme in the Koran and in classical Arabic poetry.

In the third part I discuss “aw"(or) in three sctions. In the first section I compare “am” and “aw"(the two forms of ‘or’). In the second section I deal with the scholars’ parsing of “sawa’"(either) and “aw"(or). In the third section I survey the uses of “am” and “aw"(or) by scholars and I illustrate various cases. In the conclusion I state the main results of the paper.

التمهيد

(أَمْ) في اللغة جاء في اللسان عن (الجوهري : " أَمَّا (أَمْ) مخففة فهي حرف عطف في الاستفهام ، ولها موضعان : أحدهما أَنْ تقع معادلة لألف الاستفهام بمعنى (أَيّ) تقول : أَزَيدٌ في الدَّار أَمْ عمرو ، والمعنى أَيُّهما فيهما ، والثاني : أن تكون منقطعة مما قبلها خبراً كان أَوْ استفهاماً يقول في الخبر : إِنَّها لإِبلٌ أَمْ شَاءٌ يَا فَتى ؟ وذلك إذا نظرت إلى شخص فتوهَّمتهُ إِبلاً فقلت : ما سبق إليك ، ثم أَدْرَكَكَ الظنُّ أَنَّه شاءٌ فانصرفت عن الأول فقلت أَمْ شَاءٌ يعني : بَلْ لأَنَّه إضرابٌ عمَّا كان قبلهُ ، إلاَّ أَنَّ ما يقع بعد (بَلْ) يقين وما بعد (أَمْ) مظنون) [١] ، قال ابن برّي عن قوله : فقُلتُ أَمْ شاءٌ بمعنى بَلْ لأَنَّه إضرابٌ عمَّا كان قبله وصوابه أَنْ يقول : بمعنى بَلْ أهي شاءٌ ، فيأتي بألف الاستفهام التي دفع بها الشك قال : وتقول في الاستفهام : (هَلْ زيْدٌ مُنطلقٌ أَمْ عَمرو يا فَتَى؟) إنَّما أضربت عن سؤالك عن انطلاق زيدٍ وجعلته عن عمرو ، فأَمْ معها ظَنّ واستفهام وإضراب ، وقوله في قوله تعالى : "**أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ**" [٢] يقولون افْتَراهُ شكّاً ، ولكنه قال هذا لتقبيح صَنيعِهم ، ثم قال : " بَلْ هُوَ الْحَقّ مِن رَبّكَ" [٣] كأنَّه أراد أَنْ يُنَبه على ما قالوه ، كما في قولك للرجل : آلخيرُ أَحبَّ إليكَ أَمْ الشَّر ؟ وأنت تعلم أَنَّه يقول الخير ، ولكن أردت أَنْ تُقبِّح عنده ما صنع [٤] .

يقول الطاهر بن عاشور في تفسير الآية : ("أَمْ" في الآية للإضراب الإنتقالي إلى الاستفهام الإنكاري التعجبي ، وهو ارتقاءٌ بإبطال دعواهم أنْ يكون القرآن مفتريً من دون الله [٥]) .

وقال في موضع آخر : أنَّ "بَلْ" في قوله تعالى : " بَلْ أَمْ يَقُولونَ افْتَرَاهُ " جاءت للإضراب عن الكلام السابق إضراب انتقالي وهي "أَمْ" المنقطعة التي بمعنى بل ، ومعنى قوله تعالى : " بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِن رَّبّكَ " [٦] لإثبات أَنَّ القرآن حقٌ ومعنى الحق : الصدق أيْ فيما اشتملت عليه الآية في أَنَّهُ منزَّل من عند الله [٧] .

التعريف الاصطلاحي لـ (أَمْ) : قال الكفوي (أَمْ) تفيد الاستفهام ، وهي مع الهمزة المعادلة تقدّر بـ (أَيْ) و (أَوْ) مع الهمزة تقدّر بـ (أَحدْ) ، وجواب الاستفهام مع (أَمْ) المعادلة بالتعيين ، ومع (أَوْ) بـ (لاَ) أو (نَعَمْ) وتقع (أَمْ) موقع (بَلْ) قال تعالى : " **أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ**" [٨] و (أَمْ) المتصلة لطلب التصور ، والمنقطعة لطلب التصديق ؛ والمتصلة تفيد معنى واحداً والمنقطعة تفيد معنيين غالباً وهما الإضراب والاستفهام ، والمتصلة ملازمة لإفادة الاستفهام أَوْ لازمة وهو التسوية ، والمنقطعة قد تنسلخ عنه رأساً ، لما عرفت أَنَّها تفيد معنيين ؛ فإذا

---

(١) الصحاح ، جـ٦ ، صـ ١٨٦٦ ، ١٨٦٧ . مادة : أ ، م ، م .

(٢) آية ١٣ من سورة هود .

(٣) آية ٣ من سورة السجدة .

(٤) اللسان ، جـ١٢ مادة أَمْ ، صـ ٣٦ ، ٣٧ .

(٥) التحرير والتنوير ، جـ ١٢ ، صـ ١٧٠ .

(٦) آية ٣ من سورة السجدة .

(٧) التحرير والتنوير ، جـ ٢٢ ، ٢٠٧ .

(٨) آية ٣٠ من سورة الطور .

تجرّدت عن أحدهما بقي عليها المعنى الآخر ؛ والمتصلة لا تفيد إلاَّ الاستفهام فلو تجرّدت عنه صارت مهملة [١] .

معنى (أَوْ) في اللغة : (أَوْ) حرف يجيء للشّك ، نحو قوله تعالى : " **لَبِثْنَا يَوْمَاً أَوْ بَعْضَ يَوْم**" [٢] وللإبهام نحو : " **وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدَىً أَوْ فِي ضَلاَلٍ مُبِين**" [٣] ، وللتخيير : خُذْ السّلعة أَوْ ثَمَنها ولمطلق الجمع كالواو في نحو قول الشاعر جرير [٤] : –

جَاءَ الخلاَفَة أَوْ كَانت لَهُ قَدَراً

وللإضراب بمعنى بَلْ نحو قوله تعالى : " **وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ** " [٥] .

وللتقسم نحو : الكلمة اسم ، أو فعل أو حرف وبمعنى إلى نحو قول الشاعر [٦] : –

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعب أَوْ أُدركَ الْمُنَى

وبمعنى إلاَّ نحو : (لأُعَاقِبَنَّهُ أَوْ يُطِيعُ أَمْري[٧]) ، والذي يعني الدراسة من هذه التقسيمات (أَوْ) التي للشّك والتي للإضراب ، أَمَّا الأخريات فبابهُنَّ هو العطف(أَوْ) .

(١) الكليات ، جـ١ ، صـ ٣٠٣ .
(٢) آية ١١٣ سورة المؤمنون .
(٣) آية ٢٤ سورة سبأ .
(٤) البغدادي ، الخزانة ، جـ ١١ ، صـ ٦٩ ، الشاعر هو جرير بن عطية الكلبي اليربوعي التميمي ، شاعرٌ إسلامي ، ولد سنة ٧٣ هـ ، توفي ١١٠ هـ ، والبحر من البسيط .
(٥) آية ١٤٧ سورة الصافات .
(٦) لم ينسب لقائل معين في كتب الأدب ، والبيت من البحر الطويل .
(٧) المعجم الوسيط ، جـ١ ، مادة (أَوْ) .

وفي اصطلاح اللغويين : كلمة (أَوْ) إذا كانت للشّك أَو التقسيم أَوْ الإبهام أَوْ التسوية أَوْ التخيير أو بمعنى (بَلْ) كانت عاطفة ساكنة[٨].

المبحث الأول "أَمْ" المتصلة

تناقش هذه الدراسة (أَمْ) في وجهين – الوجه الأول : كونها استفهامية متصلة ، الوجه الثاني: (أَوْ) كونها استفهامية منقطعة ، وتدرس (أَمْ) الاستفهامية في وجهين :

يتناول الوجه الأول منها "أَمْ" كونها متصلة في أربعة عشر مطلباً :–

المطلب الأول : استفهامية متصلة : اتفق كثير من علماء العربية أَنَّ (أَمْ) (التي تأتي لمعنى التعيين) وتتقدم عليها همزة يطلب بها وبأَمْ التعيين هي المتصلة ، وأَنَّ الاستفهام معها على حقيقته قاله ابن هشام في المُغني [٩] ، إذن المتصلة يطلب بها التعيين والاستفهام معها على حقيقته ، وقد ذكر سيبويه ذلك وأكَّد كونها للاستفهام ونص على ذلك في قوله : " أَمَّا أَمْ فلا يكون الكلام بها إلاَّ استفهاماً على وجهين على معنى (أَيّهما ، وَأَيُّهم) " وقد بيَّن سيبويه ذلك في باب (أَمْ) إذا كان الكلام بمنزلة (أَيّهما، وَأَيُّهم) وذلك في قولك : (أَزَيْدٌ عندكَ أَمْ عمرو؟)، و: (أَزَيداً لقيتُ أَمْ بَشراً ؟) فأنت الآن مُدَّع أَنَّ عندهُ أحدهما ، لأنَّك إذا قلت : (أَيُّهما عندكَ ، و أَيُّهما لقيتَ) . فأنت مُدَّعٍ أَنَّ

(٨) الكفوي ، الكليات ، جـ١ ، ٣٤٣ .
(٩) جـ ١ ، ٤١ .

المسئول قد لقيِ أحدهما أَو أَنَّ عنده أحدهما وقد استوى فيهما علمك (لا تدري أيُّهما هو ؟).

والدليل أَنَّ قولك : (أَزيدٌ عندك أَمْ عمروٌ؟) بمنزلة قولك : (أَيُّهما عندك ؟) أَنَّك لو قلت : (أَزيدٌ عندك أَمْ بِشرٌ؟) ، فقال المسئول : لاَ ، كان هذا محالٌ كما أَنَّهُ إذا قال:(أَيُّهما عندك؟): فقال لاَ فقد أحال – والكلام عند السؤال عن أحد الاسمين لابد فيه من تقدّم الاسم .

والمطلب الثاني : إذا كان السؤال عن أحد الفعلين لابد من تقدّم الفعل بعد الاسم كيف هذا ؟ فإذا كنت تسأل عن أحد الاسمين لا تدري أَيّهما هو ، فبدأت بالاسم لأَنَّك تقصد قصداً أَنْ يتبين أَيّ الاسمين في هذا الحال ، وعليه جعلت الاسم الآخر عديلاً للأول والذي لا يُسأل عنه بينهما .

المطلب الثالث : ولو حدث عند السؤال عن الاسم أيضاً لو قلت : (أَلقِيتَ زيداً أَمْ عُمراً ؟) كان جائزاً حسناً عند سيبويه أَو قلت : (أَعِندكَ زيدٌ أَمْ عُمرٌ ؟) كان كذلك جائزاً ، وقد كان تقديم الاسم هَهنا أحسن ولم يجز للآخر إلاَّ أَنْ يكون مؤخراً لأَنَّهُ قصد قصداً أحد الاسمين ، ولذلك بدأ بأحدهما لماذا ؟ لأَنَّ حاجته هي أحدهما ، فبدأ به مع القصة التي لا يسأل عنها، لأَنَّه إنَّما يسأل عن أحدهما لماذا ؟ من أجلها أَيْ : أَمْ فهو إنَّما يقصد قصده ثم يُعدُّ له بالثاني من باب أَمْ المتصلة : (مَا أُبالي أَزيداً لقيت أَمْ عُمراً ؟) .

الموضع الرابع : لو قال : وسواءٌ على أَبِشراً كلَّمتُ أَمْ زيداً ؟ كما تقول : (مَا أُبالي أَيَّهما لقيتُ ؟) وإنَّما جاز حرف الاستفهام هنا لأَنَّك سوَّيت الأمرين عليك – مثلما استوَيَا حين قلت: أَزيدٌ عندكَ أَمْ عمرو ؟ فجرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولهم : اللَّهمّ اغْفِر لَنَا أَيَّتُهَا العِصابة [١] ، فأنت هنا لست تناديه وإنَّما تختصُّهُ فتجريه على حرف النداء ، وذلك لأَنَّ في النداء اختصاص فيشبّه به للاختصاص لأَنَّه مُنادى [٢] .

وقد أوضح ابن السَّراج أَنَّكَ إذا أدخلت حرف الاستفهام فهو للتسوية لأَنَّ كل استفهام عنده هو تسوية ، وذلك نحو قولك : (لَيتَ شَعري أَزيدٌ فِي الدَّارِ أَمْ عمروٌ ؟) ، (وسواءٌ على أَذَهبت أَمْ جئتَ ؟)، فقولك : سَواءٌ عليَّ تخبر أَنَّ الأمرين عندك واحدٌ وإنَّما استوت التسوية والاستفهام لأَنَّك إذا قلتَ مستفهماً : (أَزيدٌ عندكَ أَمْ عمروٌ؟) فهما في جَهْلكَ لهما مستويان لا تدري أَنَّ زيداً في الدَّار كما لاَ تدري أَنَّ عَمراً فيها ، وإذا قلت : قد علمت (أَزيدٌ في الدَّار أَمْ عمروٌ ؟) فقد استويا عند السامع كما استوى الأولاَّن عند المستفهم ، وَأَيّ داخلة في كل موضع تدخل فيه "أَمْ" مع الألف تقول : (قَدْ عَلمت أَيَّهما في الدَّار) تريد إذَا أَمْ ذَا ؟ وهو دليل على أَيْ قال الله عزَّ وجل : "**فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا** " [٣] ، وقال تعالى : " **نَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا** " [٤] فأَيّ عند ابن السَّراج تنتظم معنى الألف مع أَمْ جميعاً [٥]

---

(١) الكتاب ، جـ٣ ، ١٦٩ – ١٧٠ .

(٢) السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، جـ ٣ ، صـ ٤١٢ .

(٣) آية ١٩ من سورة الكهف .

(٤) آية ١٢ من سورة الكهف .

(٥) الأصول ، جـ٢ ، صـ ٥٧ ، ٥٨ .

وذكر ابن الورَّاق أَنَّ "أَمْ" دخلها معنى التسوية بين الشيئين في الجهالة نحو قولك : (زَيدٌ عندكَ أَمْ عَمرو؟) ، فلمَّا ساغ فيها هذا المعنى جاز أن يُستعار في كل موضع أردنا فيه التسوية بين الشيئين كقولك : (قد عَلمتُ أَزَيدٌ عندكَ أَمْ عَمرو؟) ، فمعنى هذا الكلام خبرٌ ولفظه استفهام ، وإنّما دخل الاستفهام ههنا لما أردنا من معنى التسوية بين الاسمين في العلم والفائدة في ذلك [١] .

وابن هشام يذكر أَنَّ أَمْ الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً لأَنَّ المعنى معها ليس على الاستفهام وأَنَّ الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لكونها خبراً ، وليست (المعادلة) كذلك لأَنَّ الاستفهام معها على حقيقة [٢] .

وإذا وقع سواء قبل همزة الاستفهام كان العطف بـ "أَمْ" سواءً كان ما بعدها إسماً أَمْ فِعلاً كقولك : (سَواءٌ عليَّ أَزيدٌ في الدَّار أَمْ عَمْرو ؟) (وسَواءٌ عليَّ أَقُمتُ أَمْ قَعدتُ ؟) .

وإنَّما كان كذلك ، لأَنَّ الهمزة تطلب ما بعد "أَمْ" لمعادلة المساواة ، ولذلك لا يصح الوقوف على ما قبل "أَمْ" .

وإذا لم يقع بعد سَواء همزة استفهام فلا يخلو: إمَّا أنْ يقع بعده اسمان أو فعلانِ ، فإنْ وقع بعده اسمان كان العطف بالواو كقولك : سَواءٌ عليَّ زيدٌ وعمرو ، وفي التنزيل قال تعالى :"سَواءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ"[٣] لأَنَّ التسوية تقتضي التعديل بين الشيئين .

وإن وقع بعده فعلان من غير استفهام كقولك: (سَواءٌ عليَّ قُمتُ أَوْ قَعدتُ) كان العطف بأوْ لأَنَّه يصير بمعنى الجزاء [٤] .

المطلب الخامس : أَنَّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلاَّ بين جملتين ولا تكون الجملتان معها إلاَّ في تأويل المفردين أو فعلين واسمين ، وسيجري تفصيلها عند الحديث عن نوع جُملها [٥] .

المطلب السادس : لو سبقت أَمْ بثَمَّ نحو : (مَا أَدْري أَزيدٌ ثَمَّ أَمْ عمروٌ ؟) فقد أوقعت أَمْ هَهنا مع الاسم كما أَوقعتهُ في الّذي قبله ، لأَنَّ ذا يجري على حرف الاستفهام حيث استوى علمك فيهما " أَيْ الاسمين " كما جرى الأول ، أَلا تدري أَنَّك تقول : (لَيتَ شِعري أَيُّهما ثَمَّ ، وما أدري أَيُّهما ثَمَّ ؟) ، فيجوز أَيُّهما ويحسن كما جاز في قولك أَيُّهَا ثَمَّ ، هذه الصور الأربع لحالة تقدّم الاسم .

المطلب السابع : أ- إذا كنت تسأل عن الفعل : فالبدء بالفعل أحسن فإذا كان هناك فعلان حدثا فلابد من تقديم أحدهما – لأَنَّك لا تدري أَيّهما كان – نحو : (أَضَربتَ زيْداً أَمْ قَتَلْتَهُ؟) فالبدء بالفعل هنا أحسن لأَنَّك تسأل عن أحد الفعلينِ لا تدري أَيَّهما حدث ، كأَنَّك قلت : أَيُّ ذَاكَ كانَ بزيد ، وتقول : (أَضَربتَ

---

[١] العلل في النحو ، صـ ٢٩٣ .
[٢] المغني ، جـ ١ ، صـ ٤١ .
[٣] آية ٢١ من سورة الجاثية .
[٤] الأشباه والنظائر ، جـ ٤ ، صـ ١٠٠ ، ١٠١ .
[٥] المغني ، جـ١ ، صـ ٤١ .

أَمْ قَتَلتَ زيداً؟) ، وذلك لأَنَّكَ مُدَّعٍ أحد الفعلين ولا تدري أيّهما كان بزيد .

ب- وتقول : (مَا أَدْري أَقَامَ أَمْ قَعَدَ ؟) إذا أردتّ : (مَا أَدري أَيّهما كان ؟) وتقول : (مَا أَدْري أَقام أَوْ قَعَدَ ؟) إذا أردتّ : أَنَّه لم يكن بين قيامه وقعوده شيء كأَنَّه قال : لاَ أَدَّعي أَنَّه كان منه في تلك الحال قيامٌ ولا قعودٌ بعد قيامه وهو مثل قول الرجل: تَكلَّمت ولَمْ تَتَكَلَّم[1].

المطلب الثامن : حديث السيرافي : وقد تحدّث أبو سعيد عَنْ بيان (أَمْ) فيما يلي :-

أولاً : نطرح سؤالاً : (لمَ دخلت أَمْ على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف ؟) فتقول : (أَمْ مَن يقول ؟) (أَمْ هَل تَقوم ولاَ تَقول : أَمْ أَتقُول ؟) الجواب : أَنَّ ذلِك لأَنَّ (أَمْ) بمنزلة الألف وليست أَيْ ومَنْ (مَا) و (مَتى) بمنزلة الألف ، وإنَّما هي أسماء بمنزلة هذَا وذَاك . إلاَّ أَنّهم تركوا الألف التي للاستفهام هنا إذا كان هذا النحو من الكلام لا يقع إلاّ في المسألة فعندما علموا أَنَّه لا يكون إلاَّ كذلك استغْنَوا عن الألف وكذلك " هَلْ " إنَّمَا هي بمنزلة " قَدْ " إلاَّ أَنَّهم تركوا " الألف " إذا كانت " هَلْ " لا تقع إلاَّ في الاستفهام .

ثانياً : ثم طرح سؤالاً آخر (فما بال (أَمْ) تدخل عليهم وهي بمنزلة الألف؟) فكان الجواب: (أَمْ) إنَّما هي تجيء بمنزلة " لاَ بل " للتحول من شيءٍ إلى شيءٍ والألف لا تجيء إلاَّ مستقبلية فهم قد استغْنَوا في الاستقبال عنها، واحتاجوا إلى " أَمْ " إذا كانت لترك شيء إلى شيء لأَنَّهم لو تركوها " فَلَمْ يَذْكروها لَم يتبيّن المعنى .

ثالثاً : (ذكر أَنَّ "أَمْ" دخلت على حروف الاستفهام لماذا؟) لأَنَّها أسماء و "أَمْ" حرف عطف وهذا هو الفرق فدخلت على حروف الاستفهام مثلما تدخل حروف العطف عليها في قولك : (ومن ؟ وكيف ؟ ومتى ؟) وغيرهن من الأسماء التي يُستفهم بها ، (ولم تدخل "أَمْ" على الألف – لماذا ؟) .

أولاً : لأَنَّ أَمْ نظيرة الألف في التعديل والتسوية .

ثانياً : أَنَّهما حرفان وليس بإسمين لأَنَّ الألف في الأصل من حروف الاستفهام ، وهذه الأسماء التي تستفهم بها هي أسماء كان حقّها أن تدخل عليها ألف الاستفهام لأَنَّها تدل على ما تحتها من المسميات ، ولكنها لمَّا خصت في استعمالها في الاستفهام أو في الجزاء

استغنى عن ذكر حرف الجزاء وحرف الاستفهام معها لدلالتها عليه .

ثالثاً : إذا أدخلنا "أَمْ" على أسماء الاستفهام فهي على وجهين :-

الوجه الأول : تكون للاستفهام لمعادلتها الألف وللاستفهام في المتصلة ، وإذا كانت منقطعة هي للعطف (وسيأتي الحديث عنها في المنقطعة) .

الوجه الثاني : وأمَّا أن تبقى للاستفهام في "أَمْ" وتُخلِّص أسماء غير متضمنة للاستفهام فيكون الاستفهام تاماً ، ويكون دخولها عليه

---

[1] الكتاب ، جـ٣ ، صـ ١٧٠ ، ١٧٢ .

كدخولها على سائر الأسماء وكدخول ألف الاستفهام على الأسماء [١] .

وقد أخذ بكلام سيبويه وأَنَّها للاستفهام وهو ما قالهُ أبو العباس المبرد – فقد ذكر أَمَّا "أَمْ" فلا تكون إلاَّ استفهاماً في موضعين : –

أحدهما : أن تقع عديلة للألف على معنى "أَيْ" وذلك قولك : (أَزيدٌ فِي الدَّار أَمْ عَمْرو ؟) وكذلك : (أَأَعْطيتَ زيداً أَمْ حَرمْتهُ ؟) فليس جواب هذا (لاَ) ولا (نَعَمْ) كما أَنَّه إذا قال : (أَيُّهما لقيتُ ؟) أو (أَيّ الأمرين فعلت ؟) لم يكن جواب هذا (لاَ) ولا (نَعَمْ) ، وذلك لأَنَّ المتكلم مُدَّع أحد الأمرين وقع لا يدري أَيّهما هو، الجواب : أن تقول : زَيدٌ أَو عمروٌ [٢] بتحديد أحدهما ، إذن المقصود بالمسبوقة بهمزة الاستفهام هو التعيين ، والاستفهام معها على حقيقته كما ذكر ابن هشام سابقاً .

وممن قال بكونها للاستفهام والمطلوب بها التعيين ابن جني وذلك أَنَّ معنى "أَمْ" الاستفهام وهي تقع معادلة للهمزة على معنى "أَيّ" وإنَّما يكون هذا الكلام ممن قد عرف وقوع أحد الأمرين ولا يعرفه بعينة ، فهو يتغير من المسؤول ويستدعي تعيين ما أشكل عليه لأَنَّ في ظنّه أَنَّ المخاطب عنده علم أحدهما فيقول:(أَزيدٌ عندك أَمْ عمرو ؟ (و :(أَلقيتَ زيداً أَمْ عمراً ؟) وعلى هذا يأتي جميعه فـ "أَمْ" تقع معادلة للهمزة في الاستخبار بين زيدٌ وعمروٌ.

ثمَّ يبين أَنَّ الأحسن في هذا الباب أَنْ يكون الاسم هو الذي يلي الهمزة نحو قولك : (أَزَيدُ عندكَ أَمْ عَمرو؟) ، ولو قلت : (أَعِندكَ زَيدٌ أَمْ عَمرو ؟) لكان جائزاً ، ولكن ليس بمنزلة : (أَزَيدُ عندكَ أَمْ عَمرو؟) العلّة عند ابن جني أَنَّ الاسم إذا ولِيَ الهمزة صار بمنزلة قولك : (أَمْ عَمرو) فكما ولِيَ الاسم الثاني لـ "أَمْ" كذلك ينبغي أَنْ يَلِي الاسم الأول للهمزة ؛ لأَنَّ (عندكَ) ليس بمنزلة عَمرو ، ويذكر ابن جني بعد ذلك فإنْ قال قائلٌ : فإذا كنت تُقدّر "أَمْ" على "أَيُّهما" فهلاَّ وقع الاستخبار بـ "أَيُّهما" وتركت الهمزة وأَمْ لأَنَّ في ذلك طولاً كان جواب ابن جِنّي لا يمنع أن يكون للمعنى الواحد عبارتان إحداهما مختصرة والأخرى تامة فيؤتى في موضع بالمختصر ، وفي موضع بالتام ، وذلك عادة العرب حسب قصدها من الإيجاز والإسهاب [٣] .

وقد نقل أبو حيَّان عن النحاس [٤] أَمَّا "أَمْ" فيها خلافاً ، وأَنَّ أَبا عبيدة [٥] ذهب إلى أَنَّها بمعنى الهمزة فإذا قال : أَقَامَ زيدٌ أَمْ عمروٌ فالمعنى أَعمروٌ قامَ ، فتصير على مذهبه استفهامية ومحمد بن مسعود القرني في كتابه المسمى (البديع) وافق سيبويه وابن هشام الذي ذكر أَنَّ "أَمْ" هي عديلُ لهمزة الاستفهام ، وليس بحرف عطف ولذلك تقع بعدها جملة مستفهمٌ

---

[١] شرح كتاب سيبويه ، جـ٣ ، صـ ٤٥٠ ، ٤٥٢ .

[٢] المقتضب ، جـ٣ ، ٢٨٦ .

[٣] اللمع ، صـ ٢٦٦ ، ٢٦٧ .

[٤] انظر قول النحاس في الأشموني ، جـ ٣ ، صـ ١٦٩ .

[٥] انظر مجاز القرآن ، لأبي عبيدة ، جـ ١ ، صـ ٥٩.

عنها كما بعد الهمزة نحو : (أَضَربتَ زيداً أَمْ قَتَلتَهُ) ، (وأَبكرٌ في الدَّار أَمْ خالدٌ؟) أَيْ : أَمْ : خالدٌ فيها تساوي الجملتين بعدهما في الاستفهام حَسُن وقوعها بعد سواء ، وإذا كان معنى الهمزة معنى أَمْ أَيْ الأمرين ، فكيف تكون حرف العطف ؟

لكنّه من حيث يتوسط بين محتملي الوجود لتعيين أحدهما بالاستفهام لتوسطٍ أو بين اسمين محتملي الوجود قيل إنَّه حرف عطف [١] .

والدراسة ترى أَنَّ "أَمْ" المتصلة هي المسبوقة بهمزة الاستفهام التي تعادل أحد الاسمين بالآخر ، وهي حرف عطف لأَنَّ ما بعدها معطوف على ما قبلها فلا تعارض في عملها فهي مع همزة الاستفهام استفهامية ، وكونها تعطف ما يأتي بعدها على الذي قبلهُ بسبب أَنَّ "أَمْ" معناها العطف .

ولا يمنع أنْ يكون معناها الاستفهام كما ذكر ابن جنّي وأنها حرف عطف يشترك الثاني في إعراب الأول ولا يكون الكلام بها قط إلاَّ استفهاماً سواء وقعت بعد ألف الاستفهام أَم بعد الخبر ، فإذا وقعت بعد الاستفهام كان معناها على تقدير : أَيّهما وأَيُّهم ، وتسمى في هذا الموضع التسوية والمعادلة [٢] ، وقد ذكرها ابن هشام في حروف العطف في كتابه أوضح المسالك ، فقد ذكر ما نصّهُ : " ومتصلة وهي المسبوقة إِمَّا بهمزة التسوية وهي الداخلة على جملة في محل المصدر وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين " [٣] وأكدَّ ابن مالك أَنَّ المتصلة هي المعتمد عليها في العطف [٤] .

وقد ذكرها الرضى في حروف العطف أَنَّها في حالة العطف بها في حالة اتصالها بالضمير فذكرها مع أخواتها من حروف العطف نحو : "**وأَمَّا**" "**لاَ**" و"**لكن**" ، و"**بَلْ**" و"**أَمْ**" و"**أَوْ**" ، و"**إِمَّا**" فمطابقة الضمير معها وتركها موكولانِ إلى قصدك فإنْ قصدتّ أحدهما ، وذلك واجب في الإخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه مبتدأين وجب إفراد الضمير وتقول في غير الخبر .... (أَزَيداً ضَرَبتَ أَمْ عُمراً فَأَوجعتهُ ؟)، وإنْ قصدتّ بالضمير كليهما وجبت المطابقة[٥] ، وقد قرر السهيلي عند حديثه عن أَمْ فذكر تحت (مسألة في أَمْ العاطفة) وأمَّا "أَمْ" فلا يعطف بها إلاَّ بعد استفهام " وهو يقصد المتصلة " وذكر إذا أردت المعادلة بين أمرين متساويين إمَّا على جهة الاستفهام ، وإمَّا على جهة التقرير أو التوبيخ ، فإذا وجدتّ "أَمْ" وليس قبلها استفهام في اللفظ فهو متضمن في المعنى معلوم بقوة الكلام ؛ كأَنَّه يقول : " أَتَقُولُونَ كَذا (أَمْ تَقولون كذا) " [٦] وبناءً على نص السهيلي يقرر أَنَّها لا يمكن العطف بها إلاّ بعد الاستفهام والملفوظ به ، أو الفهم بالمعنى بقوة الكلام .

---

(١) ارتشاف الضرب ، جـ٤ ، صـ ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ .

(٢) شرح اللمع ، صـ ٢٥٥ ، ٢٦٧ .

(٣) جـ٣ ، صـ ٣٦٨ .

(٤) شرح التسهيل ، جـ٣ ، صـ ٣٥٩ .

(٥) شرح الرضى على الكافية ، جـ٢ ، صـ ٣٥٢ .

(٦) نتائج الفكر ، صـ ٢٦٠ ، ٢٦١ .

وقد أوضح ابن مالك ذلك في سبق الهمزة لـ "أَمِ" أَنَّ الفهم إمَّا بالهمزة المنطوقة أوْ يتضح المعنى بقوة الكلام .

قال ابن مالك :-

و"أَمْ" بها اعطِف إثر همزة التّسوية
أَوْ همزة عنْ لفظ (أَيٍّ) مُغنية .
وربما أَسْقَطت الهمزةُ إنْ
كان خَفى المعنى بحذفها (أُمِن) .
وما عليهِ عَطَفتْ "أَمْ" لا يجب
إيلاؤُها الهمزة لكن أُنتخِب .

وقد أوضح ابن مالك أَنَّ "أَمْ" المعتمد عليها في العطف هي المتصلة ، وسُمِّيت متصلة لأَنَّ ما قبلها وما بعدها لاَ يَستغني أحدهما عن الآخر ، (إذاً ما هو الشرط عند ابن مالك ؟) شرط ذلك أنْ يَقرن ما تُعطف بها عليه بهمزة التسوية ، أَوْ بهمزةٍ يُطلب بها بـ "أَمْ" ، ما يُطلب بـ "أَيٍّ" ، فمن لوازم ذلك كون الناطق بـ "أَمِ" المذكورة مراعياً العلم بنسبة الحكم إلى أحد المذكورين دون تعيين ، وقد يكون مصحوباها اسمين نحو : (أَزَيدٌ عِندكَ أَمْ عَمروٌ؟) أَوْ فعلين أو فاعلٌ واحد في المعنى نحو : (أَقَامَ زَيدٌ أَمْ قَعَدْ؟) رُبّما أُسقطت الهمزة إلى أَنَّ "أَمْ" المتصلة قد تسقط الهمزة التي قبلها فُيكتفى بتقديرها كما في قول الشاعر عمران بن حطَّان [1] :-

فَأَصْبَحتُ فِيهِمْ آمِناً لاَ كَمَعْشرٍ
أَتَوْنِي فقالواْ : مِنْ رَبيعَةً أَمْ مُضَرْ ؟
(أَيْ : أَمِ ربيعةٍ أَمْ مُضَرْ ؟) [2]

المطلب التاسع : أصول بعض الأدوات وعامل الإبدال بين الحروف : -

ناقش هذا الموضوع أستاذي / محمد إبراهيم البنّا -رحمه الله- في كتابه (ابن كيسان النحوي - حياته آثاره، آراؤه) فقد عقد باباً عن أصول بعض الأدوات التي تؤدي علاقات نحوية مثل أدوات النفي والشرط والاستفهام - فكان مما ذكره اختلافهم في "أَمْ" مِمَّ تدرجت؟ - وقد ذكر أستاذي - رحمهُ الله -عن ابن كيسان أَنَّ "أَمْ" متدرجة عن "أَوْ" قال السيوطي : " وزعم ابن كيسان أَنَّ أصلها "أَوْ" أُبدلت واوها ميماً فتحولت إلى معنى يزيد على معنى "أَوْ" ، وقد تصدّى لقول ابن كيسان هذا صاحب الإرتشاف أبو حيّان فقال : "هيَ دعوى بلا دليل ، ولو كانت كذلك لاتفقت أحكامهما وهما مختلفان من أوجه".

وقد ناقش البنّا - رحمهُ الله -قول أبي حيَّان -بالتعجب- حيث ذكر : (ولا أدري لماذا عقَّب أبو حيّان على قول ابن كيسان هذا وحده

---

[1] والشاعر هو أبو سِمات عمران بن حطَّان بن ظبيان السدوسي الشيباني الوائلي ، نشأ بالبصرة ، وطلب العلم والحديث ، ثم اعتنق المذهب الخارجي بعد أن كان من أهل السنة والتقى ، وأصبح من الخوارج الشُّراة ، طلبه الحجاج بن يوسف بعد اعتناقه المذهب الشيعي ، فهرب للشام ، ثم طلبه عبدالملك بن مروان فهرب إلى عُمان ومات على المذهب الإباضيّ ، توفي سنة ٨٤هـ ، والبيت من البحر الطويل ، انظر الخصائص لابن جني ، جـ٢ ، صـ ١٨١ ، والمحتسب لابن جني ، جـ١ ، صـ ٥٠ .

[2] شرح الكافية الشافية ، جـ ٣ ، صـ ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢١٢ ، ١٢١٥ ،

وأحاديث النحاة في أصول الأدوات فما يستحق هذا القول أيضاً فكلها من قبل البحث النظري المجرد الذي يعوزُهُ الدليل ، ولم يحفظ لنا تاريخ هذه اللغة المراحل التي مرت بها هذه الأدوات؟) ثمَّ التمس له عذراً في هذا التدرج حيث ذكر : " ولعلَّ ابن كيسان نظر إلى أَنَّ "أَمْ" و "أَوْ" قد يتعاونان في بعض الاستعمالات مثل : أَزيدٌ عِندكَ أَوْ عَمرو ؟ فمن حقك أن تقول : أَزيدٌ عِندكَ أَمْ عَمرو؟ من هنا عقد الصلة بينهما وكانت "أَوْ" أصلاً لـ "أَمْ" ، ومن حيث أَنَّه قد عهد إبدال الواو ميماً في الأسماء الستة فقد قالوا : إنَّ "فَمْ" أصلها "فُوهُ" وإنَّ الميم بدل من الواو [١] ، وهذا المخرج الذي أوجده البنَّا – رحمهُ الله –تُثبتهُ اللغة .

المطلب العاشر : ما شروط عمل "أَمْ" المتصلة ؟

١– من شروط عمل "أَمْ" المتصلة أَنَّ ما قبلها وما بعدها لا يستغني أحدهما عن الآخر ولا تحصل الفائدة إلا بهما .

٢– وشرط ذلك أَنْ يكون متبوعها مسبوقاً بهمزة صالح موضعها لأَيّ [٢] قال الشلوبيين : "فإن اختل أحد الشرطين فهي منفصلة " ؟ [٣].

٣– أَنْ تكون متصلة عاطفة في الاستفهام.

٤– تقع بين المفردين والجملتين ، ويكون الكلام بها متعادلاً ، والجملة التي بعدها مع ما قبلها في تقدير المفردين ، وتقدّر مع حرف الاستفهام بـ "أَيُّهم" وجوابها أحد الشيئين .

أَنْ يقع قبلها حرف الاستفهام ظاهراً أو مقدراً، وقد ذُكِرَ ولا يشترط أن تتقدمها (الهمزة) لا غير بل تتقدم (هَلْ) إذا وقع الاستفهام عن كل جملة ، وإنْ كان المعنى المعادلة كما قال علقمة بن عبدةَ [٤]

هَلْ مَا عَلِمتَ ، ومَا اسْتُودِعْتَ مَكْتُومُ

أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأْتِكَ اليْومَ مَصْرومُ

لأَنَّ المعنى أَيَّ : هَذين كان [٥] .

ويذكر ابن يعيش أَنَّ البيت لِعلقَمة بن عبدة، كأنَّه قال : "بَلْ حَبلهَا إِذْ نَأْتِكَ مَصْرومُ [٦] "

وقد ذكرت الدراسة في مجيئ ما وقع بعد همزة التسوية ما يلي :–

أولاً : أَنَّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً ، لأَنَّ المعنى معها ليس على الاستفهام بل هو خبرٌ محض ويصلح حلول المصدر محلّها ، وكيف يستحق الخبر جواباً وإنَّما ذكر لغرض الإعلام لا لغرض الاستفهام.

ثانياً : وأَنَّ "أَمْ" المعادلة لهمزة الاستفهام . يكون الاستفهام معها على حقيقتهِ فلا تصديق ولا تكذيب ومع وجوده هو إنشائي .

---

[١] ابن كيسان النحوي ، صـ ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٣ .

[٢] ابن مالك شرح التسهيل ، جـ٣ ، صـ ٣٥٩ .

[٣] التوطئة ، صـ ١٩٨ .

[٤] الشاعر هو علقمة بن عبدة الفحل ، شاعرٌ جاهلي من بني تميم من الطبقة الأولى ، توفي سنة ٦٠٣م المفضليات للضبّي ، صـ ٣٩٠ ، ٣٩١ . والبيت من البحر البسيط ، وانظر سيبويه ، جـ ٣ ، صـ ١٨٧ ، وابن يعيش في شرح المفصل ، جـ ٨ ، صـ ١٥٣ ، والخزانة للبغدادي ، جـ ١١ ، صـ ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

[٥] المالقي ، رصف المباني ، صـ ١٧٨ ، ١٧٩ .

[٦] شرح المفصل ، جـ ٨ ، صـ ١٥٣ .

٥- أَنَّ "أَمْ" الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلاَّ بين جملتين ولا تكون الجملتان معها إلاَّ في تأويل المفردين أو فِعليتين أو إسميتين أو مختلفتين [١] .

المطلب الحادي عشر : ما تختلف فيه "أَمْ" و "أَوْ" الهمزة وهَلْ:

أوجه الهمزة : الهمزة من أوسع أدوات الاستفهام استعمالاً : -

أولاً : هي تستعمل للتصور : والتصور هو ما يجاب عنه بالتعيين نحو : أَمُحمدٌ عندك أَمْ خالدٌ ؟ فتجيب (محمدٌ) أو (خالدٌ) .

أوجه هَلْ : -

هَلْ تأتي مع "أَمْ" المنقطعة فتستعمل للتصديق ، والتصديق هو : ما يُجاب عنه بـ "نَعَمْ" أوْ "لاَ" نحو : (أَحَضّر القاضِي ؟) فتجيب بـ "نَعَمْ" ، أَوْ "لاَ" بخلاف أدوات الاستفهام الأخرى تستعمل للتصوّر خاصة [٢] ، وتصحب هَلْ أَوْ عندما تستعمل في الاستفهام – فقد ذكر السيرافي : " وأَمَّا الذين قالوا : أَوْ ، هَلْ فإنَّهم جعلوه كلاماً واحداً وتقول : ما أدري هَلْ تأتِينا أَوْ تُحدثنا ؟ هَلْ هَهنا بمنزلتها في الاستفهام إذا قلت هَلْ تَأْتِينا؟ [٣] .

ثانياً : أَنَّها تفيد التسوية نحو قوله تعالى: "**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**"[٤] ولا تختص بها الهمزة الواقعة بعد كلمة " **سَوَاءٌ** " بل كما تقع بعدها تقع بعد (مَا أُبَالي) وليتَ شِعرِي ونحوهنّ ، ما هو الضابط أَنَّ الهمزة الداخلة على جملة " **سَوَاءٌ** " يصح حلول المصدر محلها نحو قوله تعالى: " **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ** "[٥] أيْ سواء استغفارك عليهم أَمْ عدمه .

ثالثاً : ولا يصحّ وقوع "أَوْ" بعد همزة التسوية بل لا تقع إلاَّ "أَمْ" فلا تقول : سَواءٌ عليّ أَحَضَرتُ أَوْ غِبت ، بل لابد أن تقول : سَواءٌ عليّ أَحَضَرتُ أَمْ غِبت ، وذلك لأنَّ المعنى يقتضي "أَمْ" وهو التعيين لا "أَوْ" وجواب "أَوْ" إذا قلت : أَكَتَبَ أَوْ قَرَأَ ؟ هو (نعم) أو (لاَ) والمعنى أفعل أحدهما ، ويجوز حذف هذه الهمزة التي للاستفهام إذا دلّ عليها دليل نحو قول الشاعر عمرو بن أبي ربيعة :

فَواللهِ مَا أَدْرِي وإِنْ كُنتُ دَارِياً
بِسبعٍ رَمَينَ الجَمر أَمْ بِثَمانٍ [٦]

---

[١] الدماميني ، شرح مغني اللبيب المسمى بشرح المزج ، صـ ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ .

[٢] فاضل السامرائي، معاني النحو ، جـ٤ ، صـ ٢٠٠.

[٣] شرح كتاب سيبويه ، جـ ٣ ، صـ ٤٢٠ .

[٤] سورة البقرة ، آية ٦ ، قد يلتبس على البعض أَنَّ هناك تكرار للشواهد ، وإنما كان على الدراسة تكرار الشاهد حسب ما تقتضيه المسألة في التطبيق والتمثيل هنا يستشهد به على أدوات الاستفهام التي تصحب أَمْ .

[٥] آية ٦ من سورة المنافقون .

[٦] هذا الشاهد وظّف في مكانه من الدراسة وهنا مع الأدوات التي تصحب أَمْ ، وأَوْ ، وقائل هذا البيت هو عمرو بن أبي ربيعة المخزومي ، شاعرٌ إسلامي ، ولد سنة ٢٣هـ ، توفي سنة ٩٣هـ ، والبيت من البحر الطويل ، انظر سيبويه ، جـ٣ ، صـ ١٧٥ الكتاب .

أَيْ : أَبسبعٍ رَمين الجمر [١] – وهنا ينتهي استعمال الهمزة ، في عدة معانٍ ذكرت الدراسة ما يخص مبحث أَمْ منها .

رابعاً : "هَلْ" تأتي في العربية في عدة معانٍ ، وهي مختصة بالتصديق يجاب عنها بـ (نعم) أو (لاَ) وهي تخرج عن الاستفهام الحقيقي إلى عدة معانٍ ، وكونها مختصة بالتصديق وعلى هذا لا تأتي "أَمْ" المعادلة مع "هَلْ" فلا تقول : هَلْ مُحمدٌ مُسافرٌ أَمْ خَالدٌ ؟ بل : أَ مُحمدٌ مُسافرٌ أَمْ خَالد ؟ فهي مختصة بالإثبات فلا تدخل على النفي تقول : هَلْ حَضَرَ أَخُوك ؟ وَهَلْ أخوكَ مسَافر ؟ يمتنع أن تقول : هَلْ لَمْ يحضر أَخُوك ؟ و : هَلْ لَيسَ أَخُوكَ حَاضرٌ ؟ بخلاف الهمزة قال تعالى : " **أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ** " [٢] وقوله تعالى: "أَلَيسَ مِنكُمْ رَجلٌ رَشِيد" [٣] .

خامساً : وهَلْ تأتي مع أَمْ للحال نحو قوله تعالى : " **قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ** " [٤] .

سادساً : أَنَّها لا تدخل مع الشرط ، فلا تقول : هَلْ إِنْ سَافرَ سَافرتَ معهُ ؟ بخلاف الهمزة فإنَّه يصح أن تقول : أَإِنْ سَافرَ سَافرتَ معهُ ؟ قال تعالى : " **أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ** " [٥] **سابعاً** : الفرق بين الهمزة وهل أَنَّ قولك : أَتضرب محمداً ؟ وهَلْ تَضربُ محمداً ؟ أَنَّ الضرب في الأول واقع ، وأنت تذكر عليه ضربه له ، وأَمَّا الثانية فهي استفهام محض ، أَيْ : أَسَتَضرب مُحمداً ؟ ولا يدل على أَنَّ الضرب واقعٌ .

ثامناً : أَنَّه يُستفهم بالهمزة إذا هجس في النفس إثبات ما يُستفهم عنه بخلاف (هَلْ) فإنَّه لا ترجّح عنده بنفي ولا إثبات ، فإذا قلت : أَعِندكَ زيدٌ ؟ فقد هجس في نفسك أَنَّه عندك فأَردتَّ أَن تُثبتهُ بخلاف هل ؟ ، وإذا سُبقَ إلى ظنك أَنَّ خالداً حضرَ ؟ وأردت أَنْ تستوثق من ظنّك قلت : أَحضّر خالد ؟ وإذا لم يقع في نفسك شيء ، وإنَّما أردت الاستفهام المجرّد وقلت : هَلْ حَضرَ خالد ؟ ، وقد ذكر الدكتور / فاضل السامرائي إلى أَنَّ سيبويه قد أَلمح إلى أَنَّ الاستفهام بالهمزة إنَّما يكون لما توقع فيه الإثبات بخلاف هَلْ فإنَّها ليست كذلك قاله سيبويه في باب الحروف التي لا يليها إلاَّ الفعل ، فمن تلك الحروف (قَدْ) لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره ، وهو جواب لقوله : (أَفَعلَ ؟) كما كانت (مَا فَعَلَ) جواباً لـ (هَلْ فَعَلَ) إذا أخبرت أَنَّه لم يقع ، ولمَّا يفعل وقَد فعَل إنَّما هُو لقومٍ ينتظرون شيئاً ، وقد شرح الدكتور كلام سيبويه فذكر أَنَّ (أَفْعل) جوابه (قَدْ فَعلَ) و(قَدْ) للتوقيع والانتظار ، ومعنى ذلك أَنَّ السائل كان يتوقع حصول الشيء فجاء الجواب بـ (قَدْ) بخلاف (هَلْ) فإذا قلت : (أَكَتبَ خَالداً في هَذا الأمر؟) فإن السائل كان يتوقع أَنَّه كتب أَوْ هجس في نفسه ذلك ، وجوابه إذا كان إيجاباً : نَعم قَدْ كَتب ، وإذا قلت : (هَلْ كتب خالداً في هذا

---

[١] فاضل السمرائي ، معاني النحو ، جـ٤ ، صـ ٢٠٠ ، ٢٠٤ .

[٢] آية ٣٣ من سورة البقرة .

[٣] آية ٧٨ من سورة هود .

[٤] آية ١٦ من سورة الرعد .

[٥] آية ١٤٤ من سورة آل عمران .

الأمر؟) فإنَّ السائل لم يكن يتوقع أَنَّه كتب ، بل ربما كان عدم الكتابة أقرب إلى ذهنه ، وقد ذكر برجشتراسر أَنَّ (هَلْ) تشير إلى أَنَّ السائل كان يتوقع الجواب بالنفي – ثم يذكر ربطها باللغات السامية في أَنَّه جاء في كتاب (التطور النحوي) : فأدوات الاستفهام عن الجملة العربية اثنتان : (هَلْ) و (الهمزة) ، ولا توجد في غير العربية من اللغات السامية إلاَّ أَن (ha) في العبرية والآرامية العتيقة تقارب الهمزة العربية ، والهمزة هي المألوفة لكثرة الاستعمال و(هَلْ) أشد قوة في الاستفهام وقد ترمز إلى أنَّ السائل يتوقع الجواب بـ (لاَ) ولذلك قد تقع بعدها (مِنْ) الخاصة بالسلب ، مِثالهُ من القرآن الكريم : " هَلْ مِنْ مَزيد"[1]

فكأَنَّ معناها : مَا مِنْ مَزِيد ، فتقارب هَلْ لـ (nam) اللاتينية التي لا يستفهم بها إلاَّ إذا توقع السائل النفي نحو (venitre) أيْ يعني : لاَ أَعرف أَجَاء أَمْ لَمْ يَجِيءُ (namvenil) أَيْ هَلْ جاء؟ يعني : أَظُن أَنَّه لَمْ يَجِيء ، وإنْ كان على ضد ذلك فخالفني .

ويستنتج من كلام برجشتراسر إَنَّ كثيراً من جواب (هَلْ) لا يتوقع جوابه بالنفي بخلاف الهمزة فإنَّ الأصل فيها أَنْ يكون لما توقع حصوله ، إنَّ (هَلْ) أقوى وأكد من الهمزة – ذكر ذلك برجشتراسر وذكر العلة لأَنَّ السائل يتوقع الجواب بـ (لاَ) [2] .

المطلب الثاني عشر : خصائص الهمزة و(هَلْ) مع المتصلة والمنقطعة في العمل :–

أولاً : تدخلان الهمزة وهَلْ على الجملتين الفعلية والإسمية فيصير معهما السؤال عن مضمونها بعد أنْ كان خبراً كقولك :(أَزيدٌ قَائمٌ ؟ وأَقَامَ زيدٌ ؟ وهَلْ زيدٌ قَائمٌ؟) (وهَلْ قَامَ زيدٌ؟) ثم ذكر ابن الحاجب إَلاَّ أَنَّ الهمزة أَعمّ تصرفاً ، (لماذا يا ترى؟) لأَنَّها الأصل ، و(هَلْ) محمولة عليها كما ذكر سيبويه أَو لأَنَّها أخصر منها في اللفظ فتصرفوا فيها لسهولة التلّفظ بها أكثر من أختها فمن خصائصها :–

١– أنها تقع مع (أَمْ) المتصلة ولا تقع معها (هَلْ) لأَنَّها محمولة عليها – أَمَّا المنقطعة فتقع فيها الهمزة وهَلْ ، وإذا قلت مع (أَمْ) : أَزيدٌ عندكَ أَمْ عمروٌ ؟ فهذا الموضع لا يقع فيه (هَلْ) هذا مع المتصلة .

٢– أَنَّها يقع الاسم بعدها منصوباً بتقدير ناصب ومرفوعاً بتقدير رافع .

٣– يفسَّر هذا الرافع ما بعده كقولك :(أَزيداً ضَربتَ ؟ وأَزيدٌ قَام ؟ ولا تقول فيها هَلْ زيداً ضَربتَ ؟ ولاَ هَلْ زيدَ قامَ؟) إَلاَّ على ضعف .

٤– والمرفوع في قولهم : (هَلْ زيدٌ خرج؟) فاعل فعلٍ مضمر يفسره الظاهر لم يقصد به إلاَّ توجيه الوجه الضعيف لاَ على أَنَّ ذلك سائغٌ في السعة ، وهو مما يقوى قوله في أَنَّ أصلها أَنْ تكون بمعنى قد ، فاقتضت وقوع الفعل ،

---

[1] آية ٣٠ من سورة ق .

[2] د/ فاضل السامرائي ، معاني النحو ، جـ٤ ، صـ ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، نقلاً عن التطور النحوي لبرجشتراسر ، صـ ١٠٩ ، وانظر الكتاب لسيبويه ، جـ ٣ ، صـ ١١٤ ، ١١٥ .

يقال : قَدْ زيداً ضربتَ ، لاَ يقال : (هَلْ زيداً ضربتَ ؟) .

٥- منها أنها تستعمل لإنكار إثبات ما يقع بعدها كقولك :(أَتَضرب زيداً؟) ، وهُو أَخوك ؟ وقوله تعالى : " أَتَقُولُونَ عَلَى اللهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ"[١] ، ولا تقع (هَلْ) هذا الموقع وليس مثله قوله تعالى : " هَلْ جَزَآءُ الإِحْسَانِ إِلاَّ الإِحْسَان " [٢] لأَنَّ ذلك إنكار لا إثبات ما وقع بعدها ، وهذا نفي له من أصله .

٦- من مواقع الهمزة أَنَّها تقع قبل الواو والفاء ، وثُمَّ ، ولا تقع (هَلْ) مثلها إذ يمتنع : (هَلْ زيداً ضربتَ ؟) .

٧- أَنَّ (هَلْ) بمعنى (قَدْ) ، لأَنَّ قولك :(هَلْ خَرجَ زيدٌ؟)(أَهَلْ خَرجَ زيدٌ؟) إلاَّ أَنَّهم الزموا حذف الألف لكثرة وقوعها في الاستفهام ، ولذلك جاء بمعنى (قَدْ) في مثل قوله تعالى : " هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ " [٣] ودخول الهمزة عليها في مثل قول الشاعر : (أَهَلْ رَأَوْنَا؟) شاذ .

قال الشاعر زيد الخيل [٤] :-

سَـائِل فَوارِس يَرْبُوعَ بشَدَّتِنَا

أَهَلْ رَأَوْنَا؟ بِسْفحِ الْقَاعِ ذِي الأَكَمِ

الشاهد دخول الهمزة على (هَلْ) مما يدل أَنَّ هَلْ بمعنى (قَدْ) ودخول الهمزة على "هَلْ" عند ابن الحاجب شاذ [٥] وذكر ابن يعيش أَنَّ الزمخشري قد ذكر أَنَّ (هَلْ) بمعنى (قَدْ) إلاَّ أَنَّهم تركوا الألف قبلها لأَنَّها لا تقع إلاَّ في الاستفهام وقد جاء دخولها في بيت الشاعر السابق فذكر أَنَّ الظاهر من كلام سيبويه [٦] أَنَّه قدْ عقب على الكلام في (مَنْ ، ومَتَى ، ومَا) وكذلك (هَلْ) وهي أَنَّها بمنزلة (قَدْ) ولكنهم تركوا الألف إذا كانت (هَلْ) تقع في الاستفهام كأَنَّه يريد أَنَّ أصل هَلْ تكون بمعنى قَدْ والاستفهام فيها بتقدير ألف الاستفهام كما كان كذلك في (مَنْ و مَتَى) والأصل (أَمَنْ ، أَمَتَى ؟) ولما كثر استعمالها في الاستفهام حذفت الألف للعلم بمكانها قال السيرافي : وأَمَّا هَلْ فإنَّها حرف دخلت لاستقبال الاستفهام ، ومنعت بعض ما يجوز في الألف وهو اقتطاعها بعض الجملة ، وجواز التعديل والمساواة بها فلمَّا دخلت مانعة لشيء ومجيزة لشيء صارت كأنها ليست للاستقبال المطلق ، فهذه ثلاثة أشياء ذكرها السيرافي : ١- دخلت لاستقبال الاستفهام ، ٢ – منعت بعض ما يجوز في الألف وهو اقتطاعها ، ٣- جواز التعديل والمساواة بها [٧] .

---

[١] آية ٢٨ من سورة الأعراف .

[٢] آية ٦٠ من سورة الرحمن .

[٣] آية ١ من سورة الإنسان .

[٤] هو زيد الخير ، ويعرف بزيد الخيل ، وهو زيد بن مهلهل أبو مكنَّف الطائي النبهاني ، المعروف بزيد الخيل ، سمَّاه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير ، كان فارساً ، توفي سنة ١٠ هـ ، وهو شاعرٌ إسلامي عظيماً ، والبيت من البحر الطويل ، انظر البغدادي في الخزانة ، جـ ١١ ، صـ ٢٦١ ، حيث ذكر كلام ابن يعيش المذكور في الدراسة .

[٥] الإيضاح في شرح المفصل ، جـ٢ ، صـ ٢٣٨، ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

[٦] انظر الكتاب لسيبويه ، جـ ٣ ، صـ ١٧٢ ، ١٧٣ .

[٧] وانظر شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي ، جـ ٣ ، صـ ٤١٩ ، ٤٢٠.

ولذلك قال سيبويه إنَّها بمعنى (قَدْ)والذي يؤثر أَنَّها للاستفهام بطريقة الأصالة أَنَّها لا يجوز أَنْ تدخل عليها همزة الاستفهام إذ من المحال اجتماع حرفين بمعنى واحد فإن قيل : فقد تدخل عليها أَمْ وهي استفهام كما قال علقمة ابن عبدة الفحل [١] :

أَمْ هَلْ كَبيرٌ بَكى لَمْ يَقْضِي عَبْرَتُهُ
إِثْرَ الأَحِبّةِ يَوْمَ الْبَيْن مَشكُومُ

ومنه قول عنترة [٢]:-

*** أَمْ هَلْ عَرِفتَ الدَّار بَعْدَ تَوَهّمٍ ***

كان الجواب قيل أَنَّ أَمْ فيها معنيان :-

أحدهما الاستفهام والآخر العطف فلما احتيج إلى معنى العطف فيها مع هَلْ خلع عنها دلالة الاستفهام وبقي العطف بمعنى (بَلْ) للترك ، ولذلك قال سيبويه أَنَّ (أَمْ) تجيء بمنزلة "لاَ بَلْ" للتحويل من شيء إلى شيء ، وليس كذلك الهمزة لأَنَّه ليس فيها إلاَّ دلالة واحدة وقد أجاز المبرد دخول همزة الاستفهام على "هَلْ" وعلى سائر أسماء الاستفهام وأنشد البيت السابق : أَهَلْ رَأَوْنَا ، وقد ذكر ابن يعيش أَنَّ قوله هذا قليل لا يقاس عليه ووجّه ذلك أَنَّه جعل "هَلْ" بمنزلة "قَدْ" من قوله تعالى : " هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الغَاشِيَة " [٣] والرواية في البيت بِشِدّتَنَا بفتح الشين ، والشدة الجملة الواحدة [٤] .

المطلب الثالث عشر : خصائص كلمة سواء مع (أَمْ) وإعرابها عند العلماء :-

أولاً : تحدَّث ابن قيم الجوزية أَنَّ دخول همزة الاستفهام على "أَمْ" يفيد معنى التسوية حتى ولوْ لم تصحبها كلمة "سَواء" فقد ذكر ابن قيم الجوزية فإن قيل : مَا بال الاستفهام في هذه الجملة ، والكلام خبرٌ محض مع "أَمْ" تُعطي معنى التسوية ، فإذا قلت : أَقَامَ زيدٌ أَمْ قَعَدَ؟ فقد سويّت بينهما في علمك فهذا جواب فيه مقنع ، وكأَنَّ ابن قيم الجوزيه يبيّن أَنَّ "أَمْ" إذا سبقت بهمزة الاستفهام تعطي معنى التسوية عند بعضهم لأَنَّه يقول : فإن قيل قلت سواء :(أَقَامَ زيدٌ أَمْ قَعَدَ؟) ثم يعقب بقوله وهذا ردّ ابن قيم الجوزيه : "أَمَّا التحقق في الجواب فإن لك أنْ تقول ألف الاستفهام لم يخلع منها ما وصفت له، ولا عُزلت عنه ، وإنَّما معناه (علمتُ أَقَامَ زيدٌ أَمْ قَعَدَ؟) أَيْ : علمت ما كنت أقول فيه هذا القول واستفهم عنه بهذا اللفظ فحكيت الكلام كما كان ليعلم المخاطب أَنَّ ما كان مُستفهماً

---

[١] سبقت الإشارة للشاعر في المطلب العاشر عند رقم (٥) ، والبيت من البحر البسيط .

[٢] هو أبو المغلَّس عنترة بن شداد العبسي ، شاعر جاهلي ، ولد سنة ٥٢٥ م ، توفي سنة ٦٠٨ م ، وقيل أن ديانة أمه النصرانية ، وهو على دينها ، وقد ذكر غيره التوحيد فأسماهم أهل زمانهم بالحنفاء ، والبحر في البيت من الكامل ، شرح المعلقات السبع ، للزوزني ، صـ ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

[٣] آية ١ من سورة الغاشية .

[٤] شرح المفصل ، جـ ٨ ، صـ ١٥٢ ، ١٥٤ ، وانظر سيبويه ، الكتاب ، جـ ٣ ، صـ ١٧٨ ، وانظر المقتضب للمبرد ، جـ ٣ ، صـ٢٩٠ ، ٢٩١ ، حيث قال المبرد : (وحروف الاستفهام اللذان لا يفارقانه، الألف و(أَمْ يدخلان على هذه الحروف كلها) ولم يقل أسماء كما ذكر ابن يعيش .

عنه معلوم كما تقول : قَامَ زيدٌ فترفعه لأَنَّه فاعل ، ثم تقول : مَا قَامَ زيدٌ فيبقي الكلام كما كان وتبقى الجملة محكية على لفظها لتدل على أَنَّه لمَّا كان خبراً متوهماً عند المخاطب فهو الذي نفى بحرف النفي ولهُ نظائر – وكذلك قولك في قوله تعالى : " **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ** " [١] لم يبالوا بالإنذار ولا ينفعهم ، ولا دخل في قلوبهم منه شيء صار في حكم المستفهم عنه ، أَكانَ أَمْ لَم يَكن ولا تسمى الألف ألف التسوية كما فعل بعضهم ولكن ألف الاستفهام بالمعني الَّذي وُضعت له ولمْ تَزل عنه ، ثمّ يستفهم ثانياً (فإن قيل) فلمَ جازَ بلفظ الماضي في قوله تعالى : "أَأَنذَرْتَهُمْ" ؟ وكذلك " أَدَعَوْتُمُوهمْ أَمْ أَنتمْ صَامِتُونَ" [٢] ، (وأَقَامَ زيدٌ أَمْ قَعَدَ؟) ولم يجيء بلفظ الحال ولا المستقبل كانت إجابته من وجهين:

١– أَنَّ في الكلام معنى الشرط ، والشرط يقع بعد المستقبل بلفظ الماضي تقول : إن قَامَ زيدٌ غداً قُمتَ ، وههنا يتعذر ذلك المعنى – وهو معنى الشرط– كأَنَّك قلت : إن قَامَ زيدٌ أَوْ قَعَدَ لم أُبالِه ولا يَنتفعُ القوم إِنْ أَنذَرْتَهُم أَمْ لَمْ تُنذِرهُمْ ، فلذلك جاء بلفظ الماضي .

ثانياً : قول الفارسي – فقد ذكر ابن قيم الجوزية قد قال الفارسي قولاً غير هذا ولكنّه قريب منه في اللفظ قال : " إنَّ ألف الاستفهام تضارع إنَّ التي للجزاء لأَنَّ الاستفهام غير واجب كما أَنَّ الشرط ليس بحاصل إذا عُدمَ المشروط ، والعبارة فاسدة من أوجه يطول ذكرها في الكلام عن الشرط ، ولو رأى المعنى الذي قدَّمه ابن قيّم الجوزية لكان أشبه على أَنَّه عنده له مدخول أيضاً (لماذا؟) لأَنَّ معنى الشرط يطلب الاستقبال خاصة دون الحال ، والماضي وقوله : "سَواءٌ عَليكم أَدَعَوْتُمُوهمْ "، "وَسَواءٌ عليهم أَأَنْذَرَتَهُمْ" لا تختصّ بالاستقبال بل بالمساواة بعدم المبالاة موجودة في كل حالٍ ، وهي أظهر في فعل الحال ، ولا يقع بعد حرف الشرط فعل حالٍ بوجهٍ" [٣] .

ثالثاً: إعراب كلمة سَواء :

وذلك كما في قوله تعالى : " **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**"[٤]

يذكر ابن قيّم الجوزية أَنَّ العلماء اختلفوا في إعرابها – فقد ذُكر أَنَّها مما استشكل إعرابه على فحول العربية :–

أولاً : يذكر صاحب الكشاف " سَوَاء " اسم بمعنى الاستواء وصف به كما يوصف بالمصادر ومنه قوله تعالى : " **قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ** " [٥] وقوله تعالى : " **وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ** " [٦] بمعنى مستوية .

---

(١) آية ٦ من سورة البقرة .

(٢) آية ١٩٣ من سورة الأعراف .

(٣) بدائع الفوائد ، جـ٣ ، صـ ٤٩ ، ٥٠ .

(٤) آية ٦ من سورة البقرة .

(٥) آية ٦٤ من سورة آل عمران .

(٦) آية ١٠ من سورة فصلت .

ثانياً : على أَنَّه خبر لأَنَّ : وَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرهُم وعدمه كما تقول إنَّ زيداً مختصم أخوهُ وابن عمه [١] .

وقد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى : " **سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ** " [٢] لتقديم الفعلية وإلاَّ لم يجُزْ ، وقد استقبح وقوع المضارع بعدهما لأَنَّ إفادة الماضي تعني الاستقبال أَدلّ على إرادة معنى الشرط ، ويؤيدهُ ما جاء في التنزيل جاء على صيغة الماضي وإنَّما إفادة الهمزة فائدة إنَّ الشرطية لأَنَّ كلمة "إنَّ" تستعمل في أمر مفروض مجهول الوقوع ، وكذلك يقابلها حرف الاستفهام يستعمل في ما لم يتيقن حصوله ، فجاز قيامهما مقامها مجردة عن معنى الاستفهام ، وكذلك "أَمْ" جُردت عن معناها ، وجعلت بمعنى "أَوْ" لأَنَّها مثلها في إفادة أحد الشيئين [٣] .

ثالثاً : أَو يكون : أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرهُم في موضع الابتداء وسواء خبر مقدماً بمعنى سواء عليهم إنذَاركَ وعدمه والجملة خبر لأَنَّه قال : فإن قلت الفعل أبداً خبر لا مخبر عنه فكيف صح الإخبار عنه في هذا الكلام؟ قلت : هو من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى ، وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلاً بيناً من ذلك : لاَ تَأْكلَ السَّمكَ وتَشْربَ اللَّبنَ ، ومعناه لا يكن منك أكل السّمك مع شرب اللّبن لأَنَّه ظاهر اللفظ على ما لا يصح من عطف الاسم على الفعل والهمزة .

رابعاً : الهمزة وأَمْ مجردتان بمعنى الاستواء: وقد انسلخ عنهما معنى الاستفهام رأساً :-

أولاً : قال سيبويه : " فيه جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء في قولهم : اللّهم اغْفر لَنَا أَيّتها العصابة [٤] ، يعني أَنَّ هذا جرى على صورة الاستفهام ولا استفهام كما أَنَّ ذاك جرى على صورة النداء ولا نداء ، ومعنى الاستواء استوائهما في علم المستفهم عنهما لأَنَّه قد علم أَنَّ أحد الأمرين كائن إمَّا الإنذار وإمَّا عدمه ولكن لا بعينه وكلاهما معلوم بغير علم معين " (وقد ذكرت الدراسة " سَواء " عندما يسبقها الاستفهام في المطلب الرابع) ، والحديث هنا عن إعرابها .

ثانياً : قول طائفة من النحاة ، وقد أُعترض على ما ذكراه بأَنَّه يلزم القائل به أَنّه يجيز قمت أَمْ قَعَدتَّ دون أن تقول عليّ أو عليْكَ وأَنَّه يجيز سَيّان (أَذَهَبَ زيدٌ أَمْ جَلسَ؟) ، ويتفقان (أَقَامَ زيدٌ أَمْ قَعدَ؟) وما كان نحو : هذا مما لا يجوز في الكلام ولا روي عن أحد لأَنَّ التقدير الذي قدّروه منطبقٌ على هذا .

ثالثاً : **قالت طائفة أخرى** : " سَواء " ههنا مبتدأ والجملة الاستفهامية في موضع الخبر وإنَّما قالوا هذا ، وإَنْ كان " سَواء " نكرة لأَنَّ الجملة لا تكون في موضع المبتدأ أبداً ، ولا في موضع الفاعل ، وأورد عليهم أَنَّ الجملة إذا وقعت خبراً فلابد فيها من ضمير يعود على

---

[١] بدائع الفوائد ، جـ ٣ ، صـ ٤٥ .
[٢] آية ١٩٣ من سورة الأعراف .
[٣] الزمخشري ، جـ ١ ، صـ ١٥٢ ، ١٥٣ .
[٤] انظر سيبويه ، جـ ٣ ، صـ ١٧٠ .

المبتدأ (فأين الضمير العائد على سواء هنا؟) أجابوا عن هذا بأنَّ " سَواء " وإن كان مبتدأ في اللفظ رُعي المعنى ونظير هذا قولهم : ضَربِي زيداً قَائماً ، فإنَّه لمْ يعد على ضربي ضمير من الحال التي سدت مسدّ الخبر لأَنَّ أَضربَ زيداً أَوْ ضربتَ زيداً ، والفعل لا يعود عليه ضمير ، فكذلك ما هو في معناه ، وقوته ونظيره : (أَقَائمٌ أَخوكَ؟) لأَنَّ أَخوك وإنْ سَدّ مسَد الخبر فإنَّه فاعلٌ في المعنى وقائم معناه معنى الفعل الرافع للفاعل فَرُوعيت هذه المعاني في هذه المواضع وهجر فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى ، وبقيَ حكم الإبتداء مقتضياً للرفع لفظاً ، والمبتدأ متضمن لمعنى يخالف معنى الإبتداء فحكم لذلك المعنى فلم يعد على اللفظ ضمير وحُكم للفظ المبتدأ بحكم الإبتداء فارتفع فهذا قول هذه الطائفة ، واعترض عليه بعد الاعتراف بحسنه وقوته بأنَّ العرب لم تنطق بمثل هذا في " سَواء " حتى قرنته بالضمير المجرور بـ "عَلى" نحو " سَواء " عَلَيْكم و " سَواء " عَلَيْهم و " سَواء " عَلَيّ فإنْ طردوا ما أصّلوه في " سَواء " و " سَواء " قرن بعلى أَمْ لَمْ يقرن فليس كذلك ، وإنْ خصُّوه بالمقرون فلمْ يُبيّنوا سر اختصاصه بذلك .

رابعاً : هناك طائفة ثالثة من العلماء ذكرت كلمة "سَواء" ومنهم : السهيلي – وقد ذكر لمَّا كانت العرب لا تقول سيّان أَقُمتَ أَمْ قَعَدتَ ، ولاَ مثلان ولاَ شبهان ، ولا يقولون ذلك إلا في " سَواء " مع المجرور بعلى ، وعنده وجب البحث عن السر في ذلك ، (إذن ما هو السر عند السهيلي؟) إنَّ مقصد القوم في هذا الكلام وعن المساواة بين أي شيء هي وفي أيّ الصفات هي من الاسمين الموصوفين بالتساوي ، فقد وجد السهيلي ما يلي : عندما نقول : سَواء قامَ زيدٌ أَوْ قَعدَ هو تساوي عدم المبالات بقيامٍ أَوْ قعود أَوْ إنذار أَوْ ترك إنذار – ولو أرادوا المساواة في صفة موجودة في الذّات لقالوا سواء الإقامة والشخوص ، كما يقولون : سَواء زيدٌ وعمروٌ سَيَّان يعني استواءهما في صفة ذاتيهما.

وإذا أردت أن تسّوي بين أمرين في عدم المبالاة وترك الالتفات لهما وإنهما قد هانا عليك وخفا عليك قلت : (سَواء عليَّ أَفْعَلَ أَمْ لَمْ يَفْعَلْ؟)؛ تماماً كما تقول : (لاَ أُبالي أَفَعَلَ أَمْ لَمْ يَفعل؟) لأَنَّ المبالاة فعل من أفعال القلوب وأفعال القلوب كما هو معلوم تُلغى إذا وقعت بعدها الجمل المستفهم عنها أوْ المؤكدة باللام تقول : (لاَ أَدْري أَقامَ زيدٌ أَمْ قَعَد؟) وقد علمت لَيَقومَنَّ زيدٌ ، ولكن لا تلغي هذه الأفعال القلبية حتى يذكر فاعلها في اللفظ أو في المعنى فتكون موضع المفعول بالعلم [١] .

المطلب الرابع عشر : الأمثلة على " أَمْ " المتصلة :-

أولاً : لقد ذكرت الدراسة أَنَّ "أَمْ" المتصلة هي المعادلة لهمزة التسوية ، أو همزة يطلب بها وبـ " أَمْ " ما يطلب بـ " أَيْ " ، وعلامة " أَمْ " الأولى التي تعادل الهمزة : أن يكون ما بعدها متصل بما قبلها ، والاستفهام معها على حقيقته فقد ذكرت الدراسة أَنَّ أبا حيان ذكر عن

[١] بدائع الفوائد ، جـ٣ ، صـ ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ .

النحّاس أَنَّ فيها خلافاً وأَنَّ أبا عبيدة قال بأنَّها بمعنى الهمزة [١] التي يُطلب بها وبأَمْ التعيين ، وتقع بين مفردين غالباً ويتوسط بينهما ما لا يُسأَل عنه نحو قوله تعالى : " **أَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا** " [٢] ، وذكر الصبَّان في الحاشية عن الأشموني [٣] فالهمزة في الآية للاستفهام التقريعي والتوبيخي ، وأَنتمْ مبتدأ وأَشَدُّ خبر ، وخلقاً تمييز و"أَمْ" موضع الشاهد حرف عطفٍ والسماء عطف على أنتم وجملة بناها حالية ويجوز أَنْ تكون مفسرةً لا محل لها – ويجوز إعراب السماء مبتدأ خبره محذوف تقديره أَشَدُّ خُلقاً [٤] فهذا مثال لما توسط بينهما ما لا يسأل عنه ، ومثال أَنْ يتأخر عنها ما لاَ يسأل عنه قوله تعالى : " **وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُون** " [٥] أُعربت هذه الآية هكذا أَنَّ الواو للحال ، وإِنْ : نافية ، أَدْري : فعل مضارع مرفوع والفاعل مستتر تقديره أَنَا ، والهمزة للاستفهام ، وقريب : خبر مقدم ، وأَمْ : حرف عطف وبَعِيدٌ : عطف عليه ، ومَا : مبتدأ مؤوّل، وجملة تُوعدُون : صلة وجوَّز أبو البقاء أَنْ يرتفِعَ مَا تُوعَدُون فاعلاً بقريبٍ سدَّ مسدّ خبرهُ وقريبٌ : مبتدأ قال : لأَنَّه اعتمد على الهمزة أو بِبَعيد لأَنَّه أقرب إليه ، فتكون المسألة من باب التنازع ، وجملة أَقَرِيبٌ أَمْ بَعيدٌ مَا تُوعَدُونَ : في محل نصب مفعول ، أَدري المعلقة عن العمل[٦] ، فهي في التقريب نحو قولك : (أَزَيدٌ أَمْ عَمروٌ قَامَ؟) وقال الفراء في قوله تعالى من سورة البقرة :" **أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْأَلُوا رَسُولَكُم** "[٧] فقد ذكر " أَمْ " في المعنى تكون رداً على الاستفهام على جهتين ما هما ؟ إحداهما : أن تفرّق معنى " أَيْ " والأخرى أَنْ يستفهم بها ، فتكون على جهة النسق ، والذي ينوي بها الابتداء إلاَّ أَنَّه ابتداء متصل بكلام ، فلو ابتدأت كلاماً ليس قبلهُ كلام ثم استفهمت لم يكن إلاَّ بالألف أَوْ بهَلْ ؛ ومن ذلك قول الله : " **الم تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ* أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ** " [٨] فقد جاءت " أَمْ " وليس قبلها استفهام فهذا دليل على أَنَّها استفهام مبتدأ على كلام قد سبقه ، وأَمَّا قوله : " **أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُواْ رَسُولَكُمْ** " وإن شئت جعلته على مثل هذا ، وإن شئت قلت : قبله استفهام فردَّ عليه وهو قول الله تعالى : " أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدير " [٩] وكذلك قوله تعالى : "**وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ الْأَشْرَارِ *أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ**

---

[١] المرادي ، توضيح المقاصد ، جـ٢ ، صـ ٩٩٥ ، ١٠٠٣ .
[٢] آية ٢٨ من سورة النازعات .
[٣] جـ٣ ، صـ ١٤٥ ، ١٤٦ .
[٤] محي الدين الدرويش ، إعراب القرآن وبيانه ، جـ ١٠ ، صـ ٣٦٩ .
[٥] آية ١٠٩ من سورة الأنبياء .
[٦] محي الدين الدرويش ، إعراب القرآن وبيانه ، جـ ٦ ، صـ ٣٧٣ .
[٧] آية ١٠٨ من سورة البقرة .
[٨] آية ٣ من سورة السجدة .
[٩] آية ١٠٦ من سورة البقرة .

عَنْهُمُ الْأَبْصَارُ "[١] ، فإن شئت جعلته استفهاماً مبتدأ قد سبقه كلام وإن شئت جعلته مردوداً على قوله : " **مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا** " وقد قرأ بعض القرَّاء : "أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا" يستفهم في أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا بقطع الألف لينسق عليه " أَمْ " لأَنَّ أكثر ما تجيء مع الألف وكلٌ صواب [٢] .

وقد ذكرت الدراسة سابقاً أَنَّ الهمزة تُفهم من السياق وهذه الشواهد من الآيات هي على "أَمْ" المتصلة التي الاستفهام بها على حقيقته ، والنوع الآخر لـ "أَمْ" التي تُسبق بهمزة التسوية من نحو قوله تعالى : " **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ** "[٣] ، سَواءُ : خبر مقدم، وعَلَيهم : متعلقان بـ "سَواء" والهمزة للتسوية ، وهي مؤوّلة مع ما بعدها بمصدر مبتدأ مؤخر ، وقد استُغنيَ بهمزة الاستفهام عن همزة الوصل أيْ : سَواءٌ اسْتغفارك وعدمه ، ولهم متعلقان باستغفرتَ ، و"أَمْ" هي المعادلة لهمزة التسوية [٤] ، وهمزة التسوية هي التي يصلح حلول المصدر محلها مع ما دخلت عليه نحو قوله تعالى : " **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ** " أيْ سواءٌ عليهم استغفارك لهم وعدمه والجملتان في تقدير مفرد بين متعاطفين بالواو أولهما مبتدأ والثاني معطوف عليه ، وهنا الآية شاهد أَنَّها واقعة بين جملتين فعليّتين كما في الآية الكريمة ، وتكون بين اسميتين في قوله تعالى : " **سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا** " [٥] سَواء : خبرٌ مقدم ، أَجَزعنا : مبتدأ مؤخر لأَنَّه في تأويل مصدر ، ولأَنَّ الهمزة للتسوية ، والفعل بعدها يؤوّل بمصدر و"أَمْ" حرف عطفٍ متصلة ، وَصَبْرنا : عُطف على جَزِعنا ، والتقدير أيْ : سواء علينا الجزع والصبر [٦] .

وتقع " أَمْ " بين الجملتين المختلفتين بالإسمية والفعلية : الآية الأولى قال تعالى : " **أَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ** " [٧] ، وذلك على الأرجح كون " أَأَنتُمْ" فاعلاً لأَنَّ الاستفهام بالفعل أحق منه بالاسم ، وقد يقال : لا ينبغي في هذه الآية ترجيح تقديره فاعلاً كونه مبتدأ بل يجوز الأمران ، وذلك لأَنَّ الفعلية مرجحاً وهو كثرة إيلاء الفعل للهمزة وللإسمية فرجحتا وهو تناسب المتعاطفين فاستويا ، وأيضاً فالاستفهام المفاد بالهمزة ليس حقيقاً – فلا ينبغي عند أبي حيان أَنْ تكون فيه متصلة ، وقد ذكرت الدراسة أَنَّ " أَمْ " المتصلة هي التي تجاب بالتعيين لا بـ"نعم" أو"لاَ" [٨] ، فقد ذكر أبو حيان : قول الزمخشري : "تَخْلُقُونَه ، تُقَدِّرُنَهُ تُصَوِّرُونَه " فحمل الخلق على التقدير ، والتصوير لا على الإنشاء ويجوز في "أَأَنتُمْ" أنْ تكون مبتدأ وخبره تخْلُقونهُ ، والأولى أَنْ يكون فاعلاً بفعل محذوف

---

(١) آية ٦٢ ، ٦٣ من سورة ص .

(٢) الفراء ، معاني القرآن ، جـ١ ، صـ ٧١ ، ٧٢ .

(٣) آية ٦ من سورة المنافقون .

(٤) محي الدين الدرويش ، إعراب القرآن وبيانه ، جـ ١٠ ، صـ ٩٩ .

(٥) آية ٢١ من سورة إبراهيم .

(٦) محي الدين الدرويش ، إعراب القرآن وبيانه ، جـ ٥ ، صـ ١٨٠ .

(٧) آية ٥٩ من سورة الواقعة .

(٨) الدماميني ، شرح المغني ، جـ١ ، صـ ٢٤٤ .

كأَنَّه قال أَتَخْلقُونَهُ فلمّا حذف الفعل انفصل الضمير وجاء أَفَرَأَيتُمْ هنا مصرحاً بمعنى أَخْبَرني ، وجاء بعد " أَمْ " جملة فقيل : أَمْ منقطعة وليست المعادلة للهمزة وذلك في أربعة مواضع ، وهنا ليكون ذلك على استفهامين فجواب الأول : "لاَ" وجواب الثاني : "نعم" فتقدير " أَمْ " على هذا " بَلْ نَحنُ الخَالقونَ" فجوابه : "نعم" ؛ وقال قوم من النحاة " أَمْ " هنا المعادلة للهمزة (ما هي حجتهم؟) أَنَّ ما جاء من الخبر بعد نحن جيء به على سبيل التوكيد إذ لو قال : أَمْ نحن لوقع الاكتفاء به دون ذكر الخبر ونظير ذلك في جواب الخبر من قال : (مَنْ فِي الدَّار؟) زيدٌ في الدَّار ، أَو زيدٌ فيها ، ولو اقتصر في الجواب على تعيين زيد لاكتُفِيَ به فهي المعادلة[١].

الآية الثانية أَنَّ " أَمْ " تقع بين متعاطفين مختلفين : كقوله تعالى : " **سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ** " [٢] سَواء : خبر مقدم ، وعَلَيكم : جارٌ ومجرور متعلقان بسواء ، والهمزة للاستفهام ، وهي همزة التسوية التي تؤوّل ما بعدها بمصدر لأَنَّها هي وما في حيّزها في تأويل مصدرٍ في محل رفع مبتدأ مؤخر ، ولكَ أَنْ تُعرب "سَواء" خبرٍ لمبتدأ محذوف والمصدر المؤول فاعلٌ لسواء الذي أُجريَ مجرى المصادر ، و"أَمْ" عاطفة وتسمى متصلة، وأَنتُمْ : مبتدأ وصَامِتون خبره ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة [٣] .

وقد ربط الرضي بين "إِنْ" الشرطية وبين حرف الاستفهام الهمزة ، فقد ذكر قول الشاعر ثروان بن فزارةَ بن عبد يغوث العامري [٤] :-

فَإِنَّكَ لاَ تُبَالي بَعدَ حَولٍ
أَظَبيٌ كَانَ أُمَّكَ أَمْ حِمارٌ

وتقديره : أَكانَ ظَبيٌ ظَبي كانَ أُمكَ ، ونحو قوله تعالى : " **إِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**"[٥] ، فقد ذكر وإنَّما أفادت الهمزة فائدة (إِنْ الشرطية) لأَنَّ (إِنِ) تستعمل في الأمر المفروض وقوعه المجهول في الأغلب فلا يقال : إِنْ غَرَبتِ الشَّمس ، وكذا حرف الاستفهام تستعمل فيما لا يُتيقن حصوله ، فجاز قيامها مقامها ، فَجردت عن معنى الاستفهام ، وكذا "أَمْ" جردت عن معنى الاستفهام ، وجُعلت بمعنى "أَوْ" لأَنَّها مثلها في إفادة أحد الشيئين أَوْ الأشياء فبمعنى : سَواء عليّ أَقُمتَ أَمْ قَعَدتُ ،

---

[١] البحر المحيط ، جـ٨ ، صـ ٢١١ .

[٢] آية ١٩٣ من سورة الأعراف .

[٣] محي الدين الدرويش ، إعراب القرآن وبيانه ، جـ ٣، صـ ٥١٢ .

[٤] الشاعر هو ثروان أو (ثوبان) كما سمَّاه النبي صلى الله عليه وسلم بن فزارة العامري أبو عبدالرحمن مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان يصحبه في السفر والحضر ، ذكر البغدادي صاحب الخزانة أنّه الشاهد الرابع والعشرون بعد الخمسمائة ، وهو من أبيات أوردها أبو تمَّامْ في كتاب مختار أشعار القبائل ، والبيت من بحر الوافر ، انظر الخزانة ، جـ ٧ ، صـ ١٩٢ ، والخزانة ، جـ١٢ الفهرسة باب الرَّاء ، وانظر الخزانة جـ ٩ ، صـ ٢٧٣ .

[٥] آية ٦ من سورة التوبة .

وسَواء عَليّ إنْ قُمت أَوْ قَعَدتُ ، ثم يعلّق : لاَ يُرشدك إلى أَنَّ سَواء سادّ مسد جواب الشرط لا خبر مقدّم ، وأَنَّ معنى : سَواءَ أَقُمتُ أَمْ قَعَدتُ، ولاَ أُبالي أَقُمتُ أَمْ قَعَدتُ ، في الحقيقة واحدٌ ، إنْ قُمتُ أَوْ قَعَدتُ فلا أُبالي بهما [١] .

وقد ردّ على كلام الرضى الدماميني حيث ذكر الآية : " **سَواءٌ عَلَيكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ** " حيث ذكر أَنَّ همزة التسوية ليست بمعنى "إنْ" الشرطية كما ذهب إليه الرضى (ما العلة عند الدماميني ؟) لدخولها على الجملة الاسمية في البيت الشعري ، واعتذاره عن الآية بأَنَّه إنَّما جاز لتقدّم الفعلية وإلا لم يجز ، وإنَّ الهمزة في البيت باشرت الإسمية ، وهو نصٌ في جواز ما منعه ، ولاَ يفيدهُ التعلل بتقديم الفعلية في الآية ، فإنَّ الجملة المعطوفة على جملة الشرط يمتنع كونها إسمية [٢] ، ولعلّ الذي فهمته الدراسة في ربط الرضى هو في معنى "أَنْ" الشرطية هي لمَّا لمْ يحدث بعد لأَنَّها في الأمر المفروض وقوعه المجهول في الأغلب حدوثهُ ، وكذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لم يتيقن حصوله ، فاعتبرها الرضى تقوم مقامها ، فجردت من معنى الاستفهام ، ولم يتحدث عن العمل كما فهم الدماميني لأَنَّ "أَمْ" الاستفهامية تباشر الجملة الاسمية ، والفعلية إذا عادلتها الهمزة ،،، والله أعلم .

(١) شرح الكافية الشافية ، جـ ٤ ، صـ ٤٠٩ ، ٤١٠ .

(٢) شرح مغني اللبيب ، المسمى بشرح المزج ، جـ ١ ، صـ ٢٣٩ .

الشواهد الشعرية علي "أَمْ" المتصلة :-

قول الشاعر زياد بن منقذ [٣] :-

فَقُمتُ للطِّيفَ مُرْتَاعاً فَأَرَّقَنِي

فَقلتُ أَهيَ سَرَتْ أَمْ عَادَني حُلُمُ ®

.

® تناقل كثير من العلماء إعراب هذا البيت، وخير من ذكر إعراب له هو الشيخ خالد حيث ذكر : " إنَّ الراجح كون "هِيَ" الواقعة بعد الهمزة (فاعلاً بفعلٍ محذوف) يفسره المذكور (سَرَتْ) لأَنَّ همزة الاستفهام بالفعل أَوْلى من حيث إنَّ الاستفهام عمَّا يشك فيه وهول الأحوال (لماذا؟) لأَنَّها متجددة ، وأمَّا عن الذَّوات فقليل ؛ ومن ثمَّ رُجِّح النصب في باب الاشتغال ، والمراد بالطيف هنا : خيال المحبوبة ، و(المرْتَاع) هو الخائف ، و(أَرَّقنِي) أَسهرني و(أَهْي) بسكون الهاء بعد الهمزة [٤].

وقد ذكر ابن جني أَنَّ من الحروف ما يُنزَّل مع ما بعدهُ منزلة الجزاء منه فاء العطف ، وواوهُ ، ولام الابتداء ، وهمزة الاستفهام التي هي مجال الدراسة ، وذكر البيت ثم علَّق : "ووجهُ

(٣) في شرح التصريح ، للشيخ خالد ، جـ٣ ، صـ ٥٨٤ هو لزياد بن منقذ ، وذُكر في الخزانة للبغدادي ، جـ٥ ، صـ ٢٤٥ ، أَنَّه من قصيدة مسطورة في الحماسة ، عدتها ثلاثةٌ وأربعون للمرار العدوي ، وهو شاعر أموي اسمه المرار بن منقذ العدوي بن عبد بن عمرو بن صدى بن مالك الحنظلي التميمي ، توفي سنة ١١٠ هـ ، انظر المفضليات للضبي ، صـ ٨٢ ، ٩٢ ، والبيت من البحر البسيط .

(٤) شرح التصريح ، جـ ٣ ، صـ ٥٨٤ .

هذا أَنَّ هذه الأحرف لمَّا كُنَّ على حرف واحد ، وضَعفنَ عن انفصالهما وكان ما بعدها على حرفين ، الأول منهما مضموم أو مكسور أشبهت في اللفظ ما كان على فَعُل ، أو فَعِل مخفف أوائل ، هذه كما يخفف ثَواني هذه ، فصارت (وَهُو) كَعَضُد كما صارت (أَهِي) كعَلِمَ، وصار (أَهِي) بمنزلة عَلْمَ [١] .

وعلَّق ابن الحاجب في الأمالي : " تَسكين هَا) هي في اللسان "هَيا" ، والشاهد فيه تسكين هاء "هْي" وقد اتصلت بهمزة الاستفهام للضرورة[٢] .

وقد ذكر البغدادي أَنَّه في التسهيل ما يقتضي أَنَّ هاء (هي) قد تسكن بعد همزة الاستفهام وذكر أَنَّه في التسهيل ما يقتضي أَنَّه قليل ، لكنِّي أثناء الدراسة لم أجدهُ في التسهيل[٣] و"لاَ" في شرح التسهيل[٤] ، وقد ذكر البغدادي أَنَّ ابن جني في إعراب الحماسة: أَسكن أَوَّل (أَهْي) لاتصال حرف الاستفهام بها، وأَنَّه أجرى همزة الاستفهام مجرى واو العطف ، وفائه ولام الابتداء ، نحو قوله : (وَهي قَامت ، فَهْي جَالسة) ، " إِنَّ اللهَ لَهُوَ السَّميعُ العَلِيم "[٥].

وقد ذكر أَنَّ الاستفهام مع همزة الاستفهام ضعيف ، ومن حيث كان الفصل بينهما وبين المستفهم عنه جائزاً نحو قولك : (أَزيدٌ قامَ ، وأَزيداً ضَربتَ ، ما العلّة ؟) وليس لذلك واو العطف ، وفاؤهُ ، ولام الابتداء لا يجوز الفصل بين شيءٍ منهنَّ ، وبين ما وصلن به ، فأَمَّا فصل الظرف في نحو : إِنَّ زيداً لَفِي الدَّارِ قَائمٌ، فمغتفر لكثرته في الكلام ، ثم يُستفهم أَلاَ تراها في البيت مفصولاً بينها وبين ما هي سؤال عنه من اللفظ ، وهذا الاتصال أَوْ ضده من الانفصال إنَّما هو شيءٌ راجعٌ إلى موجود اللفظ لاَ إلى محصول المعنى ، وذكر أَنَّ البيت في الحماسة للمرَّار العدوي [٦] ، والبيت شاهد على وقوع "أَمْ" بين جملتين فعليتين .

أَوْ تقع بين جملتين إسميتين : كقول الشاعر مُتَمم بن نويرة [٧] :-

وَلَسْتُ أُبَالي بَعْد فَقْدِي مَالكاً

أَمَوْتِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الآنَ وَاقِعُ ®

والشاهد فيه : وقوع أَمْ المتصلة الواقعة بعد همزة التسوية بين جملتين اسميتين في تأويل المفردين [٨] .

---

[١] الخصائص ، جـ ٢ ، صـ ٣٣٠ .
[٢] أمالي ابن الحاجب ، جـ ١ ، صـ ٤٥٦ ، ٤٥٧ .
[٣] انظر التسهيل ، صـ ١٧٦ ، وشرح التسهيل ، جـ٣ ، صـ ٣٦٠ ، ٣٨٤ .
[٤] انظر شرح التسهيل ، جـ٣ ، صـ ٣٦٠ ، ٣٨٤ .
[٥] ليس بشاهد .
[٦] خزانة الأدب ، جـ٥ ، صـ ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، وانظر حاشية الصبان ، جـ٣ ، صـ ١٤٨ ، ١٤٩ ، فقد ذكر ذلك .
[٧] ولد الشاعر متمم بن نويرة عام ٣٠ هـ ، وهو صحابي جليل ، فقد أسلم وحسن إسلامه ، قدم المدينة في العهد النبوي ، والقصيدة في رثاء أخيه مالك ، والبحر في البيت من الطويل ، انظر شرح التصريح للشيخ خالد ، جـ٣ ، صـ ٥٨١ ، وانظر شرح الأشموني جـ٣ ، صـ ١٨٣ .
[٨] الدماميني ، شرح مغني اللبيب ، جـ ١ ، صـ ٢٣٩.

® ذكر محقق التصريح (عبدالفتاح بحيري إبراهيم) أَنَّ الشاهد في بيت متمم بن نويره قوله: (جملة أَمَوتِى ناءٍ من المبتدأ والخبر في محل نصب لقوله : (أُبالي))، وقد عُلِّق هذا الفعل عن العمل في اللفظ بحرف الاستفهام و"أَمْ" حرف عطف مبني على السكون هو واقعٌ مبتدأ وخبر والآن ظرف زمان منصوب بواقع والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب معطوفة على الجملة السابقة قوله : (أَمَوتِى نَاءٍ) [١] .

ثانياً : في "أَمْ" المتصلة جواز حذف "أَمْ" ومعطوفها :-

هذه مسألة في "أَمْ" وهي أَنَّه سُمع حذف "أَمْ" المتصلة مع معطوفها كقول أبي ذؤيب الهذلي[٢]

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لأَمْرِهِ

سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلابُها[٣] ®

® والمحذوف في بيت أبي ذؤيب الهذلي تقديره (أَمْ غَيٌّ) ، وإعراب البيت فأَمْ معادلة للهمزة في "أَرُشْدٌ " وما بعده "أَمْ" وهو "غَيّ" معادل لما بعد الهمزة وهو رُشدٌ ضمير المؤنث من (إليها) و(طُلابها) عائد على المحبوبة (وإنّي لأَمرهِ سَميعٌ) حال من القلب ، أَوْ معترضة و " الرُّشدُ" بضم الراء وإسكان الشين خلاف " الغَيّ" والطلاّبُ مصدر بمعنى (طالب) بمعنى أطلب كـ "خَادِعٌ" بمعنى خدع ووجه العدول عن المجرد إلى المزيد قصد المبالغة ، وذلك لأَنَّ صيغة المفاعلة تأتي في الأصل للمغالبة والفاعل متى غُولبَ في الفعل ازداد اجتهاداً فيه وقَوِيَ داعية إلى تحصيله فيجيء أبلغ وأقوى واللام في "لأَمرِهِ" للتقوية وتقديم المعمول لإرادة الحصر ، أَيْ : إِنّي أسمع أَمرهُ لاَ أَمر غَيْرهُ والفعلية الأخيرة معطوفة على الأولى والاستفهام في محل نصب على أنها مفعول ، وأدري وهو معلق على العمل – والمعنى أَنَّ قلبه دعا إلى طلب الوصل من هذه المحبوبة فجهل حقيقة الحال في ذلك الطلب : (أَرشدٌ هو أَمْ غَيٌّ؟)[٤].

وقد أجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها فذكر في قوله تعالى : " أَفَلاَ تُبْصِرُونَ –أَمْ أَنَا خَيرٌ " [٥]، إنَّ الوقف هنا وإنَّ لتقدير والله أعلم" أَمْ تبصرون " ثم يبتدئ " أَنَا خَيرٌ " وهذا باطل

---

(١) الشيخ خالد ، شرح التصريح على التوضيح ، درس عطف النسق ، جـ ٣ ، صـ ٥٨١ ، ٥٨٢ .

(٢) البيت للشاعر أبي ذؤيب الهذلي شاعر مخضرم أسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، توفي في عهد عثمان رضي الله عنه ، والبيت من البحر الطويل ، انظر معاني القرآن للفرَّاء ، جـ١ ، صـ ٢٣٠ ، وقد ذكر الرواية المشهورة (عَصاني إليها القلبُ) .

(٣) الدماميني ، شرح المغني المسمى بشرح المزج ، جـ ١ ، صـ ٢٥٣ .

(٤) المرجع نفسه ، جـ ١ ، صـ ٥٧ .

(٥) آية ٥١ ، ٥٢ سورة الزخرف .

إذ لم يُسمع حذف معطوف بدون عاطف ، ويرد عليه مثل : " **وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ** "[١]

والتقدير والله أعلم (وألفوا الإيمان) فهو من عطف جملة على جملة [٢] .

ومثله قول الشاعر : الراعي النميري [٣] : –

إِذَا مَا الغَانِيَات بَرَزْنَ يَوْماً

وَزَجَّجْنَ الحَواجِبَ والْعُيُـونَ

وقد استشهد به على نصب " العيونَ" بفعل مضمر ، أَيْ وكحَّلنَ العيُونَا [٤] ، وقد ذهب جماعة إلى جواز العطف على الأول يتضمن العامل معنى يتسلط على المتعاطفين فَزَجَجْنَ بمعنى (زَيَّنَ) [٥] ، وقد ذكر ابن هشام أَنَّ الزمخشري أجاز وحدهُ حذف ما عُطفت عليه "أَمْ" فقال في قوله : " **أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاء** " [٦] ، يجوز كون "أَمْ" متصلة على أَنَّ الخطاب لليهود وحذف معادلها ، أَيْ : أَتَدَّعونَ على الأنبياء اليهودية أَمْ كُنتم شُهداء ؟ وجوّز ذلك الواحديّ أيضاً وقد أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائِهِ بَنيهِ باليهودية أَمْ كُنتم شهداء [٧] .

وقول ذو الرمّة [٨] :–

لَمَّا حَطَطْتُ الرّحل عَنهَا

عَلَفْتُها تِبناً ومَاءُ بَارداً

ففيه حذف المعطوف بدون عاطف – واستشهد به على نصبه بفعل مضمر (سَقَيتهَا) وقال صاحب المغني وقيل لا حذف بل ضمن (عَلَفتها) معنى (أَنَلتُهَا وأَعْطَيتُهَا) فالتزموهُ صحة نحو : "عَلَفتهَا ماءً بارداً وتبْناً" فالتزموه محتجين بقول طرفة [٩] : القياس

لَها شَنَبٌ تَرعَى به المَـاءَ والشَّجرَ[١٠]

---

(١) آية ٩ من سورة الحشر .

(٢) الشيخ / خالد ، التصريح ، جـ٣ ، صـ ١٥٤ .

(٣) الشاعر هو عُبيد بن حصين بن معاذ بن جندل النميري أبو جندل ، من فحول الشعراء ، ولقِّب بالرَّاعي لكثرة وصفه الإبل ، وقيل كان راعي غنم ، ولد سنة ٩٠ هـ ، وفي الشُّذور استشهد به ابن هشام من عطف جملة وزَجَّجْن على جملة بَرَزْنَ ، صـ ٢٤٢ ، والبيت من بحر الوافر .

(٤) الدماميني ، شرح مغني اللبيب ، جـ١ ، صـ ٢٥٣ .

(٥) ابن جني ، الخصائص ، جـ٢ ، صـ ٢٣٤ .

(٦) آية ١٣٣ من سورة البقرة .

(٧) المغني ، جـ١ ، صـ ٤٤ .

(٨) الشاعر هو غَيْلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي التميمي ، شاعر أموي ، ولد سنة ٧٧ هـ ، توفي سنة ١١٧ هـ ، ورد في شرح الكافية للرضي ، جـ ١ ، صـ ٥٢٠ ، أنه ورد ملحق في زيادات ديوان ذو الرمة ، والشاهد من بحر الرجز ، انظر شرح الأشموني ، جـ٢ ، صـ ٢٣٨ ، الشاهد صـ ٤٤١ .

(٩) هو عمرو بن العبد الملقب بطرفة من بني بكر بن وائل ، هو شاعر جاهلي ، ولد سنة ٥٤٣ م في البحرين ، من بني بكر بن وائل ، والبيت من البحر الطويل انظر شرح المعلقات السبع للزوزني ، صـ ٨١ ، وقد أضاف صاحب الخزانة أنه نُسب لطرفة، ومرة قال لا يُعرف قائله ، ثم قال ورأيته في حاشية نسخة صحيحة من الصحاح للجوهري أنه لذي الرمة ، ولم أجده في ديوانه ، انظر الخزانة للبغدادي، جـ٣ ، صـ ١٤٠ .

(١٠) الدماميني ، شرح المغني ، جـ١ ، صـ ٢٥٣ ، وانظر الخصائص ، لابن جني ، جـ٢ ، صـ ٤٣١.

المبحث الثاني : (في الوجه الثاني) من أَمْ المنقطعة :-

المطلب الأول : إنَّ "أَمْ" المنقطعة هي التي يكون الكلام الثاني فيها منقطع من الأول .

إذن ما هو الدليل عند سيبويه ؟

الدليل : أَنَّ هذا الآخر منقطع من الأول قول الرجل إنَّها لإبِلٌ ثمّ يقولُ : أَمْ شاءٌ يا قوم ، فكما جاءت "أَمْ" ههنا بعد الخبر منقطعة ، كذلك تجيء بعد الاستفهام ، وذلك أنه حين قال: أَعَمروٌ عندك فقد ظنَّ أَنَّه عنده ، ثم أدركه مثل ذلك الظن في زيدٌ بعد أن استغنى كلامه وكذلك إنَّها لإبلٌ أَمْ شاءٌ إنَّما أدركه الشك حيث معنى كلامه على اليقين [١] .

ما الدليل على أَنَّ " أَمْ " تأتي منقطعة ؟

الدليل : على أَنَّ " أَمْ " منقطعة هو ما ذكره السيرافي أنَّه قد شبّه النحويون " أَمْ " في هذا الوجه بـ "بَلْ" ولم يريدوا أَنّ ما بعد " أَمْ " محقق كما يكون ما بعد " بَلْ " محققاً ، وإنَّما أرادوا أَنَّ " أَمْ " استفهام بعد كلام يتقدمها كما أَنَّ " بَلْ " تحقيق مستأنف بعد كلام يتقدمها .

ومعنى " أَمْ " المنقطعة هي التي لا يفارقها الإضرابُ [٢] ، وقد أوضح المالقي ما معنى منفصلة؟ أنْ تكون منفصلة فلا تكون عاطفة ، ويقع قبلها الاستفهام فتقول : أَقَامَ زيدٌ أَمْ انطَلَقَ عَمرو ، ويقوم زيدٌ أَمْ ينطلق عمرو ، ولا يقع بعدها إلاَّ الجملة المنفصلة من الأولى ، وتقدر بـ " بَلْ " والهمزة في موضع ودون الهمزة في موضع ما هي معناها ؟ معناها الإضراب عن الكلام الأول والرجوع إلى الثاني باستفهام أو غيره خلاف ما ذكره اكثرهم أَنَّها تتقدر بـ " بَلْ " والهمزة معاً [٣] نحو : أَنَّها لإبِلٍ أَهِي شَاء .

وقد تأتي "أَمْ" ولا تكون بمنزلة "بَلْ" (ما الدليل على ذلك ؟)

والدليل على أَنّها ليست بمنزلة " بَلْ " مجردة قوله عز وجل : " **أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ** " [٤] لا يجوز أنْ يكون بمعنى : بَلْ اتَّخذَ مما يخلق بنات تعالى الله عن ذلك ، وتقديره في اللفظ : (أَأَتَّخَذَ) بالألف للاستفهام والمعنى : الإنكار والرد لما ادَّعوه لأَنَّ ألف الاستفهام قد تدخل للتقرير ، والرد والإنكار والتوبيخ ، والتوعد فتدخل على النفي فتصيره إيجاباً في التقرير كقوله عز وجل : " أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ " [٥] ، والرد نحو قوله تعالى : " **أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ** "[٦] رداً على من ادّعى ذلك ونبّه إليه ، والإنكار نحو قوله : أَمُقيماً ونحنُ راحلون؟ وأَقْياماً وقد قَعَدَ الناس ؟ [٧] .

ثمّ أَنَّ "أَمْ" المنقطعة مع إفادتها للإضراب قد تتجرد له وذلك نحو قوله تعالى : " **قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ** " [٨] والمعنى والله أعلم: بَلْ

---

[١] الكتاب ، جـ٣ ، صـ ١٧٢ .

[٢] ابن هشام ، المغني ، جـ١ ، صـ ٤٤ .

[٣] رصف المباني ، صـ ١٧٩ .

[٤] آية ١٦ من سورة الزخرف .

[٥] آية ١ من سورة الانشراح .

[٦] آية ٥ من سورة التغابن .

[٧] شرح كتاب سيبويه / جـ٣ ، صـ ٤١٦ .

[٨] آية ١٦ من سورة الرعد .

هل تستوي الظلمات والنور ، وقد تتضمن معه استفهاماً فتكون بمعنى "بَلْ" والهمزة نحو قوله تعالى : " **أَمْ عِندَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُصَيْطِرُونَ** "[١]

والمعنى والله أعلم: بَلْ أَعندهم خزائن ربك .

وقد يكون الاستفهام بها حقيقياً كقولك : (هذا المنطلق أَحْمدُ أَمْ هو إبْراهيم؟) فقد ذكرت أولاً أنه أحمد غير شاك في ذلك ، وقد بَنيت كلامك على اليقين ثم أدركك الشك فأضربت عن كلامك الأول وسألت : (بَل أهو إبراهيم؟) ، وللزومها معنى الإضراب لا تكون في أول الكلام مثل بقية أدوات الاستفهام بل لابد أن يسبقها كلام ، فلا تقول ابتداء : (أَمْ أَنتَ فَقيرٌ) ولا (أَمْ فَعَلَ هَذا) بل لابد أنْ يكون المتكلم ابتداء بشيء ، ثم أضرب عنه إلى شيء آخر نحو قوله تعالى:" **أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ – مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ – أَمْ لَكُمْ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ** " [٢] أَمْ لكم كتابٌ ، والتقدير والله أعلم: (بَل أَلكم كتاب؟) [٣].

وقد دلل المبرد على أَنَّ ما يقع بعد " بَلْ " هو يقين وما بعد " أَمْ " مظنون مشكوك فيه وذلك أَنّك تقول : ضَربتُ زيداً نَاسياً أَوْ غَالطاً ثم تذكر أو تنتبه فتقول : بَلْ عمراً مستدركاً مثبتاً للثاني تاركاً للأول فـ " بَلْ " تخرج من غلط إلى استثبات ومن نسيان إلى ذكر و "أَمْ" معها ظن أو استفهام وإضراب عما كان قبله ، ومن ذلك : (هَلْ زيدٌ منطلق أَمْ عُمر يا فَتى قَائماً؟) فهو قد أضرب عن سؤاله عن انطلاق زيد ، وجعل السؤال عن عمرو فهذا مجرىٌ على هذا ، وليس على منهاج المتصلة نحو : (أزيدٌ في الدَّارِ أَمْ عمرو؟) وأنت تريد : (أَيَّهما في الدَّار؟) لأَنَّ " أَمْ " عديلة الألف ، و " هَلْ " إنما تقع مستأنفة [٤] .

فالمنفصلة يتقدمها الاستفهام ، والخبر لا يقع بعدها إلا الجملة ، وتتقدر وحدها بـ " بَلْ " والهمزة وجوابها " نعم " أو " لا " ، والتقدير : بَلْ أَعمروٌ قائمٌ [٥] ونحو ذلك إنَّها لإبلٌ أَمْ شَاء ثم يقول : أَمْ شَاء يا قَوم ، وهو إنَّما أدركه الشك حيث معنى كلامه على اليقين .

وقد لا تقتضي المنقطعة الاستفهام نحو قول الشاعر عمرو بن أبي ربيعة [٦] :

فَلَيتَ سُلَيْمَى فِي المَنَامِ ضَجِيعَتي
هُنَالكَ أَمْ فِي جَنّةٍ أَمْ جَهَنَّم

أي بل في جهنم ، ولا يُقدَّر : بل أفي جهنّم إذ لا معنى للاستفهام لأنه للتمني [٧] .

---

(١) آية ٣٧ من سورة الطور .

(٢) آية ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ من سورة القلم.

(٣) فاضل السامرائي، معاني النحو ، جـ٤ ، صـ ٢١٩.

(٤) المقتضب ، جـ٣ ، ٢٨٩ .

(٥) ابن عصفور ، المقرّب ، جـ١ ، صـ ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٦) البيت لعمرو بن عبدالله بن أبي ربيعة بن المغيرة بن عبدالله بن مخزوم بن شمر ، قرشي مشهور ، أحد شعراء الدولة الأموية ، ولد سنة ٦٤٤ م ، توفي سنة ٧١٩ م ، والبيت من البحر الطويل ، والرواية له (وَليت سُليمي في المنام ضَجيعتي × لدى الجبّة الحمراء أَمْ جَهَنَّمِ) ، انظر الشيخ خالد في شرح التصريح ، جـ ٣ ، صـ ٥٩١ .

(٧) الشيخ / خالد ، شرح التصريح على التوضيح ، جـ٣ ، صـ ٥٩١ .

إذن بالنتيجة أَنَّ ما بعد " بَلْ " هو المحقق لأنَّه أضرب عن السابق إلى ما بعد " بَلْ " .

وقد اتضح من الدراسة أنَّ "أَمْ" المتصلة يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة ، وقد ذكر الرضي فإنه لا يليها إلاَّ الجملة ظاهرة الجزئيين، نحو : (أَزَيدٌ عِندكَ أَمْ عِندكَ عَمروٌ ؟) أَوْ مقدَّرٌ أحدهما نحو : (إِنَّها لإِبلٌ أَمْ شَاء) ، أَيْ : أَمْ هي شَاء.

قال جار الله الزمخشري : (لا يجوز حذف أحد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لئلا تلتبس بالمتصلة ، ويحوز في الخبر ، إذ لا يلتبس) [١] .

المطلب الثاني : شروط " أَمْ " المنفصلة والأمثلة عليها :-

شروط " أَمْ " المنفصلة ثلاثة حالات ولكل حالة شرط :

١- مسبوقة بالخبر المحض نحو قوله تعالى : " **تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ – أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ** " [٢] ومعناه : بَل أيقولون افتراه ؟ إنكاراً لقولهم وتعجباً منه لظهور أمره في عجز بلغائهم عن مثل ثلاث آيات منه، قال في قوله تعالى : " أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ " الزمخشري لأَنَّ قولهم هذا مفترى إنكار لأَنْ يكون من رب العالمين ، وكذلك قوله تعالى :" بَلْ هُوَ الحَقُّ مِنْ رَبِّكَ " وما فيه من تقرير أَنَّه من الله ، وهذا أسلوب صحيح محكمٌ لأنَّ "أَمْ" هي المنقطعة الكائنة بمعنى "بَلْ" والهمزة إنكاراً لقولهم وتعجباً منه لظهور أمره وفي عجز بلغائهم عن مثل ثلاث آيات منه ، ثم أضرب عن الإنكار إلى إثبات أَنَّه الحق من ربك [٣] .

٢- أن تكون مسبوقة بهمزة لغير الاستفهام نحو : " **أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ۖ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا** "[٤] إذ الهمزة في ذلك للإنكار فهي بمنزلة ما فيه .

٣- ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو : " **قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ** " [٥] وقد أوضح صاحب شرح المزج [٦] أَنَّ هذا الحصر في هذه الثلاثة حالات منقوض بمثال سيبويه : أَعَمروٌ عندكَ أَمْ عِندَكَ زيدٌ ؟ فإنَّ " أَمْ " فيه منقطعة مع أَنَّه ليس شيئاً من تلك الثلاثة ، وقد قال العسيلي محقق كتاب شرح المزج أَنَّ أمثلة " أَمْ " التي للإضراب ليس بمنزلة أَيّهما عندك ؟ ألا ترى أَنَّك لو قلت: أَيُّهما عندكَ ؟ لم يستقم إلاَّ على التكرير والتوكيد ثم قال : أقول : لا انقضى فإنَّ مثال سيبويه داخل في النوع الثاني ، لأَنَّ " أَلْ" في قوله مسبوقة بهمزة لغير الاستفهام للعهد والمعهود هو الاستفهام المذكور في " أَمْ " المتصلة وذلك الاستفهام هو الذي للتسوية

---

[١] شرح الرضي على الكافية ، جـ ٤ ، صـ ٤٠٦ ، ٤٠٧ .

[٢] آية ٢ ، ٣ من سورة السجدة .

[٣] الكشاف ، جـ٣ ، صـ ٢٤٠ .

[٤] آية ١٩٥ من سورة الأعراف .

[٥] آية ١٦ من سورة الرعد .

[٦] الدماميني ، شرح مغني البيب ، جـ ١ ، صـ ٢٥٧ .

والذي يطلب به وبـ " أَمْ " والهمزة في مثال سيبويه ليست لواحد منها [١] .

والأمثلة على " أَمْ " المنقطعة في الكتاب الكريم أكثر من أَنْ تُحصى والدراسة تورد أمثلة لها في نحو قوله تعالى : " **أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ * قُلْ تَرَبَّصُوا فَإِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُتَرَبِّصِينَ**"[٢] " أَمْ " هنا منقطعة والمعنى والله أعلم " بَلْ " ويقولون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وشاعرٌ : خبر لمبتدأ محذوف ، وجملة نَتَرَبّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونَ : مفعول به ، وقوله تعالى : " **أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَامُهُم بِهَٰذَا أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ** " أَمْ " : حرف عطف بمعنى "بَلْ" ، وَتَأْمُرُهُمْ : فعل مضارع وهُمْ مفعولٌ به مقدم ، وأَحْلاَمُهُمْ : فاعل ، وبهذا متعلقّان بتأمّرهم ، وأَمْ : عاطفة وَهُمْ : مبتدأ وقَومٌ : خبر ، وَطَاغُون : نعت [٣] ، وقد ذكر أبو علي الفارس إنْ قال قائل : إنَّ " أَمْ " في قوله تعالى : " **وَهَٰذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا تُبْصِرُونَ – أَمْ أَنَا خَيْرٌ** " [٤] للمعادلة ، لأَنَّ المعنى أَفَلاَ تُبصرُونَ أَمْ تُبصرُونَ ، ووقع قوله : " أَمْ أَنَا خَيْرٌ" موقع أَمْ تُبصرُونَ فوقعت الجملة التي من الابتداء والخبر موقع الجملة التي من الفعل والفاعل ؛ كما وقع ذلك في قوله تعالى :"**أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ**" [٥] وذكر أبو علي قيل له : إنَّا لم نحكم لـ "أَمْ" أَنَّها منقطعة ؛ لأَنَّ الجملة التي من المبتدأ أو الخبر لا تعادل الجملة التي من الفعل والفاعل وإنما حكمنا بانقطاعها للمعنى ، وذلك أَنَّ قوله : " أَمْ أَنَا خَيْرٌ" بمنزلة قوله : " أَمْ تُبصرُونَ" لأَنَّهم لو قالوا : أَنتَ خيرٌ لكانوا عنده بصراء ، فلم يرد أَنْ يعادل بينَ (أَتُبصِرونَ) و (لاَ تُبصِرونَ) ولكنه كأنه أضرب عن قوله : (أَفلاَ أَتُبصِرونَ) بقوله : (أَمْ أَنَا خَيْرٌ) وقرر بقوله : (أَمْ أَنَا خَيْرٌ) أَنَّه خير فكأَنَّه قال والتقدير والله أعلم : بَلْ أَنأ خَيرُ ؛ لأَنَّهم قد كانوا تابعوه على أَنَّه خير ، فلما كان فيه معنى التقرير بأَنَّه خير بدليل ما ذُكر لم يكن " أَمْ " المعادلة للهمزة ويدلك على أَنَّهم قد كانوا متابعين له [٦] قوله تعالى : " فَاسْتَخَفَّ قَومَهُ فَأَطَاعُوهُ " [٧] فهي عنده منقطعة بدليل قوله فكأَنَّه قال : بَلْ أَنَهُ خيرٌ ، وقد سبق أبو علي الفارسي في هذه الآية سيبويه حيث ذكر في قوله : " أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَٰذَا الَّذي هُوَ مَهينٌ" كأَنَّ فرعون قال : أَفَلا تُبْصرون ، والتقدير والله أعلم : (أَمْ أَنتُمْ بصراء) قوله: أَمْ أَنَا خَيرٌ من هذا بمنزلة قولهم: نَحْنُ بُصراء عنده – وكذلك : أَمْ أَنَا خَيرٌ بمنزلة لو قال : (أَمْ أَنتُمْ بُصَراء) [٨] فَأَمْ هنا منقطعة .

---

[١] هذا الكلام ينقله محقق شرح المغني المسمى بشرح المزج ، الدكتور العُسيلي ، جـ ١ ، صـ ٢٥٧ ، عن المنصف للشِّمنِّي جـ١ ، صـ ٩٦ ، وانظر سيبويه في الكتاب ، جـ ٣ ، صـ ١٧٢ .

[٢] آية ٣٠ ، ٣١ من سورة الطور.

[٣] محي الدين الدرويش ، إعراب القرآن الكريم ، جـ٩ ، صـ ٣٣٧ ، ٣٣٨ .

[٤] آية ٥١ ، ٥٢ من سورة الزخرف .

[٥] آية ١٩٣ من سورة الأعراف .

[٦] المسائل البصريات ، جـ١ ، صـ ٧١١ ، ٧١٢ .

[٧] آية ٥٤ من سورة الزخرف .

[٨] سيبويه ، الكتاب ، جـ٣ ، صـ ١٧٣ .

وقد ذكر الفراء في قوله تعالى : " **أَمْ أَنَا خَيرٌ مِنْ هَذَا** " وربما جعلت العرب "أَمْ" إذا سبقها استفهام لا يصلح أَيٌّ فيه على وجهة بل فيقولون : هل لكَ قبلنا حق أَمْ أَنت رجلٌ معروف بالظلم يفسرها بقوله يريدون بَل أَنت رجلٌ معروف بالظلم .

وقال الشاعر [١]:-

فَوَاللهِ مَا أَدْرِي أَسَلْمَى تَغَوَّلَت[٢]

أَمْ النّوْمُ أَمْ كُلٌّ إلىّ حَبيبٌ

معناه بَل كلٌّ إلىّ حبيبٌ [٣]

وتأتي أَمْ منقطعة في الشواهد الشعرية في قول كثير عزة [٤] :-

أَلَيسَ أَبِي بِالنَّضر أَمْ لَيسَ والدي

لِكلِّ نَجيبٍ من خُزَاعةَ أَزْهَرا

ذكره البغدادي دون تعليق منه [٥] ، وقد قال فيه السيرافي – يقرر بشيء بعد شيء فهو تقرير بعد تقرير في قوله : (أَلَيسَ أَبِي بالنَّضر أَمْ لَيسَ والدِي) فالكلام على جملتين فأَمْ منقطعة [٦] والتقدير : بَلْ لَيس والدي ، وقال في قول الشاعر الأخطلْ [٧] :

كَذَبتكَ عَينكَ أَمْ رَأَيتَ بِواسطٍ

غَلَسَ الظَّلام مَنْ الربَابَ خَيالاً

وقوله : * كَذبَتكَ عَينكَ * ... الخ خطاب لنفسهِ وفيه حذف ألف الاستفهام أَيْ : أَكَذبتكَ ، وبه استشهد بعضهم .

وأورده ابن هشام في المغني على أَنَّ أبا عبيدة قال : إِنَّ أَمْ تأتي للاستفهام المجرد عن الإضراب قال إن المعنى في البيت هَلْ رأَيت؟[٨] وفي تفسير ابن جرير عن قوله تعالى : " **أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلوا رَسُولَكم** " [٩] قال أَمْ هنا على الشك ، ولكنه قاله ليقبح به صنيعهم – كقول الأخطل (كَذَبتكَ عَينكَ) [١٠] وقد ذكر السيرافي : على أَنَّه خبّر بكذب عينيه ثم أدركه ظن وبأَنَّ ذلك كان في القوم فقال : كَذَبتكَ عَينكَ أَمْ رَأَيتَ بِواسطٍ ... إلخ .

وقد ذكر ابن جرير في الآية ما يلي فيها :-

أَولاً : هي بمعنى استفهام مستقبل وتأويل الكلام ، أتريدون أَتَسْألوا رِسولكم ، وقال آخرون منهم هي بمعنى استفهام مستقبل منقطع من الكلام وكأنك تميل بها إلى قول العرب : إنَّها

---

[١] لم ينسبه المحققون لقائل معين ، وليس في الخزانة، ونقله ابن منظور في اللسان ، جـ١٢ ، مادة أ مَ مَ

[٢] تغوَّلت المرآة ، تلوَّنت .

[٣] معاني القرآن ، جـ١ ، صـ٧٢ .

[٤] الشاعر هو كُثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر بن عُويمر الخزاعي ، هو شاعر عربي ، ولد بخلافة يزيد بن معاوية ٦٦٠ م ، توفي سنة ٧٢٣م، والروايات مختلفة في قصة حبه لعزَّة ، والبيت من البحر الطويل .

[٥] البغدادي ، خزانة الأدب ، جـ٥ ، صـ ٢٢١ .

[٦] شرح كتاب سيبويه ، جـ٣ ، صـ ٤١٩ .

[٧] والشاعر الأخطل هو غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو بن سيحان بن عمر شاعر أموي ، ولد عام ١٩هـ ، وكان مسيحياً ، توفي سنة ٧١٠م ، والبيت من البحر الكامل .

[٨] انظر ابن هشام في المغني ، جـ ١ ، صـ ٤٥ .

[٩] آية ١٠٨ من سورة البقرة .

[١٠] البغدادي خزانة الأدب ، جـ٦ ، صـ ١٢ .

لإبلٍ يَا قوم أَمْ شَاء ، ولقد كان كذا وكذا ، أَمْ حَدفٌ نفسيّ، ثم قال : وليس قوله : أَمْ تُريدونَ على الشك ، ولكنّهُ قاله ليقبح صنيعهم ، واستشهد ببيت الأخطل :-

كَذَبَتكَ عَينكَ أَمْ رَأَيتَ بواسِطٍ

ثانياً : قول آخر قول بعض نحويي الكوفيين إنْ شئت جعلت قوله : أَمْ تُريدونَ استفهاماً على كلام قد سبقه ، كما قال تعالى : " **الـم – تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ – أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ** " [1] فجاءت أَمْ ليس قبلها استفهام فكان ذلك عنده دليلاً على أنه استفهام مبتدأ على كلام سبقه وقال قائل هذا القول "أَمْ" في المعنى تكون رداً على الاستفهام على جهتين أحدهما أَنْ تعرف معنى أَيّ ، والأخرى أنْ يستفهم بها ويكون على جهة النسق للذي ينوي ابتداء متصل بكلام ، فلو ابتدأت كلاماً ليس قبله كلام ثم استفهمت لم يكن إلاَّ بالألف أو بـ "هَلْ" وقال إنْ شئت قلت في قوله : أَمْ تُريدونَ قبله استفهام ، فردّ عليه وهو في قوله : "**أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَلى كُلِّ شيءٍ قَدِير**" [2] .

ثالثاً : ثم يذكر قولهُ : (والصواب من القول في ذلك عندي على ما جاءت به الآثار التي ذكرناها عن أَصل التأويل أَنَّه استفهام مبتدأ بمعنى أَتُريدون أَيّها القوم أَنْ تَسْأَلوا رَسولكم وإنَّما جاز أَنْ يَستفهم القوم بـ "أَمْ" وإن كانت "أَمْ" أَحد شروطها أَنْ تكون نسقاً في الاستفهام لتقدم ما تقدمها من الكلام لأَنَّها تكون استفهاماً مبتدأ إذا تقدمها سابق من الكلام لم يسمع من العرب استفهام بها ، ولم يتقدمها كلام نظير قوله جل ثناؤهُ : " **الـم – تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ – أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ** " وقد تكون "أَمْ" بمعنى "بَلْ" إذا سبقها استفهام لا يصلح فيه أَيْ ، وذكر قول الشاعر الذي ذكره الفراء وهو يتحدث عن أَمْ المنقطعة [3] :-

فَواللهِ مَا أَدْري أَسَلمى تَغَوَّلت
أَمْ النَّوم أَمْ كُلٌّ إليَّ حَبيبٌ

يعني بل كلٌّ إليَّ حبيبٌ ، وقد كان بعضهم منكر قول من زعم أَنَّ "أَمْ" في قوله : أَمْ تُريدون استفهام مستقبل منقطع من الكلام وكأَنَّك تميل بها إلى أَوله أَنَّ الأول خبر والثاني استفهام والاستفهام لا يكون في الخبر ، والخبر لا يكون في الاستفهام ولكن أدركهُ الشك بزعمهِ بعد معنى الخبر فاستفهم ، فإذا كان معنى "أَمْ" ما وصف ابن جرير فتأويل الكلام : (أَمْ تُريدون أَيُّها القوم أَنْ تَسألوا رَسولكم من الأَشْياء نظير مَا سأل قوم موسى من قبلكم فتكفروا) [4] .

إذن الذي ذكره ابن جرير كما فهم من كلام شارح المغني أَنَّ معناها "أَمْ" المقطعة ، والمعنى والله أعلم في الآية : (وَأَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسألواْ رَسُولكم) بَلْ تُريدون أَنْ تسألوا رَسُولكم والتقدير الذي أورده ابن جرير هو ما يحتمله السياق والله أعلم .

---

[1] آية ١ ، ٢ ، ٣ ، من سورة السجدة .
[2] آية ١٠٦ من سورة البقرة .
[3] سبق ذكر البيت ولم يُنسب لقائل معين .
[4] تفسير الطبري ، جـ١ ، صـ ٣٨٦ .

وقد يخبر الشاعر بالشيء ثم يرجع عنه إما بتكذيب نفسه أو بالتشكيك فيه [١] وقد ذكر أبو سعيد السيرافي بيت عمر بن أبي ربيعة [٢] :-

لَعُمركَ مَا أَدْرِي وإنْ كُنتَ دَارياً

بِسَبعٍ رَمَينَ الْجَمْرَ أَمْ بِثَمانٍ

قال أبو سعيد : (والوجه أن تكون أمْ منقطعة مما قبلها ومنزلتها ومنزلة الألف إذا اتصلت بكلام قبلها إلاَّ أَنَّ الألف تكون ابتداء و " أَمْ " لا تكون ابتداء لأنَّها للعطف) [٣] .

وذكر صاحب الخزانة قال الأعلم : (الشاهد فيه حذف ألف الاستفهام ضرورة لدلالة " أَمْ " عليها ولا يكون هذا إلاَّ على تقدير الألف لأَنَّ قوله : " مَا أَدرِي " يقتضي وقوع الألف و "أَمْ" مساوية لها)[٤] ، ذكر ابن يعيش فيه : يجوز حذف همزة الاستفهام في ضرورة الشعر إذا كان في اللفظ ما يدل عليه فقوله : " بِسَبعٍ " على تقدير همزة الاستفهام أيْ : أَبِسَبعٍ [٥] .

ثالثاً : " أَمْ " تأتي محتملة الوجهين : (متصلة ومنقطعة)

قال الزمخشري في قوله تعالى : " **وَقَالُوا مَا لَنَا لَا نَرَىٰ رِجَالًا كُنَّا نَعُدُّهُم مِّنَ الْأَشْرَارِ – أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ الْأَبْصَارُ** " [٦] قالوا في الآية الضمير معنى قالوا للطاغين "رِجَالاً" يعنون فقراء المسلمين الذين لا يُؤْبه بهم " منَ الأَشرار " من الأراذل الذين لا خير فيهم ولا جدوى لأنَّهم كانوا على خلاف دينهم ، فكانوا عندهم أشراراً ، " أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا " قرئ بلفظ الإخبار على أنَّه صفة لرجال مثل قوله : كنَّا نَعُدُّهُمْ مِنْ الأَشْرار ، وبهمزة الاستفهام على أَنَّهُ إنكار على أنفسهم وتأنيبٌ لها في الاستسخار منهم ، وقوله : أَمْ زَاغتْ عَنْهُمُ الأَبْصَار له وجهان من الاتصال :

أحدهما : أنْ يتصل بقوله : مَالنا أَيْ مَالنَا لا نراهم في النَّار كأنهم ليسوا فيها ، بل – وأَمْ هنا بمعنى " بَلْ " أَزاغَتْ عنهم الأبصار فلا نراهم ، وهم فيها قسّموا أمرهم بين أن يكونوا من أهل الجنة وبين أن يكونوا من أهل النار ، إلا أنَّه خفى عليهم مكانهم .

الوجه الثاني : أن يتصل واتخذناهم سخرياً، إمَّا أن تكون " أَمْ " متصلة على معنى (أَيْ الفعلية فعلنا بهم الاستسخار منهم " أَمْ " الازدراء بهم والتحقير) وأن أَبصارنا كانت تعلو عنهم وتقبحهم على معنى إنكار الأمرين جميعاً على أنفسهم ، وعن الحسن : كل ذلك قد فعلوا اتّخذوهم سخرياً ، وزاغت عنهم أبصارهم محقّرة لهم ، وإما أن تكون منقطعة بعد معنى اتّخذناهم سخرياً على الخبر أو الاستفهام كقولك : إنَّها لإبلٍ أَمْ شاء أَيْ : أَهِي شَاء ولك أن تقدر همزة

---

[١] شرح كتاب سيبويه ، جـ ٣ ، صـ ٤١٨ ، ٤١٩ .

[٢] البيت لعمر بن أبي ربيعة سبق ذكره في مبحث المطلب الحادي عشر .

[٣] شرح كتاب سيبويه ، جـ ٣ ، صـ ٤١٥ .

[٤] البغدادي ، جـ١١ ، ص، ١٢٢ .

[٥] شرح المفصل ، جـ٨ ، صـ ١٥٤ ، ١٥٥ .

[٦] آية ٦٢ ، ٦٣ من سورة ص ، وردت هذه الآية سابقاً في الاستشهاد على (أَمْ) المتصلة التي تسبقها الهمزة ، وهنا ترد أنها تأتي بالوجهين .

الاستفهام محذوفة فيمن قرأ بغير همزته لأَنَّ " أَمْ " تدل عليها فلا تفترق القراءتان كان إثبات همزة الاستفهام وحذفها [١] .

وقد جاءت " أَمْ " متصلة ومنفصلة في الشعر فقد طرح ابن عصفور سؤالاً فقال : فإن قبل فكيف جاء في قول ذي الرُّمَّة [٢] :-

تَقول عَجوزٌ مَدرَجي مُتروحاً
عَلى بَيتهَا مِن عند أهلي وغَادياً
أَذُو زوجةٍ فِي المصر أَمْ ذُوُ خصومَةٍ
أَرَاكَ لَها بِالبصْرة الْعَام ثَاوِيَاً
فقلتُ لها : لاَ ، إنَّ أَهلي جِيرةٌ
لأَكْثبة الدَّهنَا جَميعاً وَمَالياً

فالجواب : إنَّ السؤال بـ " أَوْ " و " أَمْ " لا يكون إلا بعد ثبوت أحد الأمرين عند السائل فإذا قال : أَقَامَ زيدٌ أَوْ عمروٌ ؟ قلت هذا السؤال على أَنَّه قد استقر أحد الشيئين أعني ذو زوجة أمْ ذو خصومة ، فيكون قول ذي الرُّمة لمَّا اعتقد من وقوع أحد هذين الشيئين فإن قيل الجواب عن غير الملفوظ به لا يكون إلاَّ بالكلام فالجواب أَنْ تقول : ولذلك لمْ يكتفِ في الجواب بلاَ "بلْ" وهي المنقطعة أتى الكلام بعدها وهو قوله : إنَّ أهلِي جيرة ، وما بعده جواب عن ما قبل " أَمْ " وما بعدها فدل ذلك على أنَّها متصلة[٣] .

---

[١] الزمخشري ، الكشاف ، جـ٣ ، صـ ٣٨٠ .

[٢] الشاعر سبق ذكره في مبحث جواز حذف أَمْ ومعطوفها ، والأبيات في المحتسب لابن جنِّي ، جـ٢ ، صـ ٢٦٦ ، ورصف المباني ، صـ ٩٤ ، والأبيات من البحر الطويل .

[٣] شرح جمل الزجاجي ، جـ٢ ، صـ ٤٨٧ ، ٤٨٨ .

المبحث الرابع " أَوْ " في الاستفهام

المطلب الأول: هو المقارنة بين" أَمْ " و" أَوْ"

سيبويه عندما تحدث عن "أَمْ" التي عادلتها الهمزة ، وذكر أنَّها تأتي للاستفهام ، وقد تكون هذه الهمزة مكتوبة أو واضحة بقوة الكلام كما قال السهيلي : –

ثم ذكر أَنَّ "أَوْ" العاطفة مثلها تستعمل في الاستفهام ، والفرق بينهما أَنَّ استعمال الاستفهام في الهمزة مع "أَمْ" يأتي على سؤالين نحو قولك: (أَعِندَكَ شَعيرٌ أَمْ بُرٌ؟) فأنت سائل عن كل واحد منهما بسؤالٍ مفرد ، كأنَّك قلت : (أَعِندَكَ شَعيرٌ؟ أَعِندَكَ برٌ) .

وإذا كان السؤال بـ "أَوْ" نحو : (أَعِندَكَ شَعيرٌ أَوْ بُرٌ؟) فالجواب أن يقال : (نعم) أو (لاَ) فيكون جواباً واحداً على السؤال بعينهِ ، والفرق بينهما أَنَّ "أَوْ" من كلامٍ واحد و"أَمْ" من كلامين.

فقد ذكر ابن عصفور أَنَّه إذا أتى بـ " أَوْ " مع " أَمْ " وكان الجواب فيها بـ"نعم" يبين الفرق بين " أَمْ " و " أَوْ " ليتقاربانِ من جهات ، وإذا نظرنا (ما جهة التقارب بينهما ؟) .

أَنَّهما حرف عطف ، أَنَّهما للشك ، وأَنَّهما لأحد الشيئين أو الأشياء ، وأَنَّ السؤال بـ " أَمْ " يتركب بعد السؤال بـ "أَوْ" ، وسيتضح ذلك من الأمثلة على " أَوْ " في الموقع الثالث ، وعلى هذا لا يخلو أن يكون السؤال بـ " أَمْ " أو بـ " أَوْ " وعليه لو كان السؤال بـ " أَوْ " كان الجواب بـ " نعم " أو " لاَ " أَنَّكَ قلت : (أَقَامَ زيدٌ أَوْ عَمرو؟) فمعناه – أقام أحدهما ؟ لأَنَّ جوابه بما يجاب له أقام أحدهما : فتقول " نعم " أو" لا "، وقد يجوز الجواب بأحد الشيئين فتقول : زيدٌ أَوْ عمروٌ ، لأَنَّ فيه الجواب وزيادة فكأنَّك قلت : نعم والقائمُ زيدٌ ، فإن كان السؤال بـ "أَمْ " فالجواب بأحد الشيئين وذلك أَنَّك إذا قلت : (أَقَامَ زَيدٌ أَوْ عَمرو؟) فمعناه أَيَّهما قام فيجاب بما يجاب به أيهما قَامَ ؟ .

ولو حصل واختلط السؤال بـ " أَوْ " مع السؤال بـ " أَمْ " فقلت : (أَقَامَ أَحدهما أَمْ بكرٌ؟) ففي هذه الحالة لا يجوز أَنْ تفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بـ " أَوْ " ولا بشيء من الأشياء فلا تقول في : أَقَام زَيدٌ أَمْ بكرٌ أَوْ عمروٌ ، أَقَامَ أَمْ عمروٌ وزيدٌ أَوْ بكرٌ لأَنَّ المعطوف والمعطوف عليه بـ " أَمْ " منزّل منزل اسم مفرد وهو أحدهما [١] ، و" أَمْ " تعدُّ خاصة من خصائص العربية ابتدعتها لهذا المعنى (معنى المعادلة مع الهمزة في الاستفهام والإضراب) بخلاف "أَوْ" كما ذكر برجشتراسر في (التطور النحوي) كما ذكر السامرائي .

ويتضح الاختلاف بين " أَمْ " و " أَوْ " في قولك : (مَا أَدْري أَأَكَلَ أَمْ شَرِبَ؟) ، (ومَا أَدْري أَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ؟) في المعنى الأول لا تدري أَيهما فعل مع " أَمْ " وأمَّا الثانية فمعناها أَنَّك لا ترى فرقاً بين أكله وشربه ؛ والمعنى أَنَّه أَكَلَ وَشَرِبَ ، ولكنه لم يستكمل واحدٌ منهما ، فلا يصح أو يُعدُّ أكله أكلاً ولا شربه شرباً [٢] .

المطلب الثاني من المبحث الرابع إعراب كلمة " سَواء " مع " أَوْ " وما قاله العلماء في ذلك :

---

[١] شرح جمل الزجاجي ، جـ٢ ، صـ ٤٨٧ .

[٢] معاني النحو ، جـ٤ ، صـ ٢١٨ .

ذكر السيرافي أعرب صاحب المغني كلمة "سَواء" عندما تصحبها "أَوْ" في قوله تعالى : " **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ** " [١] وعلَّق : وهذا من الشذوذ بمكان ، وإعراب الآية الَّذِين كَفروا : نصب بأَنْ ، وسَواء : مبتدأ ، والجملة بعده خبر ، وسَواء وما بعدهُ خبر الذين كَفَروا والعائد إليهم هُمْ [٢] .

وقد علَّق الدماميني على قول صاحب المغني ، وفي المغني : تقول سَواءٌ عليّ قُمت أَوْ قَعدتُ وهذا نظير ما حكاه المصنف يقصد (ابن هشام) وغيرهم عن الفقهاء مخطئاً لهم ، ثمَّ علق الدماميني : ولم يذكر الجوهري غير ذلك ، وهو سهو ، وفي كامل الهذلي أَنَّ ابن محيص قرأ من طريق الزعفراني "أَوْ" لم تنذرهم بلفظ "أَوْ" مكان "أَمْ" الثانية في قراءة الجماعة ، وهذا من الشذوذ بمكان ، وذكر ما قاله السيرافي وإذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر بـ "أَوْ" ، ثمَّ علّق الدماميني : (وهو نص صريح يقتضي بصحة قول الفقهاء ، وغيرهم سواء كان كذا وكذا ، أو بصحة التركيب الواقع في (الصحاح) وقراءة بن محيض التي لاَ همزة فيها بعد سواء ، فجميع ذلك موجَّهٌ لا خطأ فيه ، ولا شُذوذ في العربية)[٣] .

وقد ذكر الألوسي في هذه القراءة ، والمشهور أَنَّه لا يجوز العطف بعد "سَواء" بـ "أَوْ" إن كان هناك همزة التسوية حتى قال في المغني أَنَّه لحنٌ من الفقهاء ، وذكر كلام السيرافي السابق ثمَّ علق فإذا عُطف بعد "سَواء" أحد الاسمين على الآخر عطف بالواو لا غير نحو : سَواء عندي زَيدٌ وعمرو فإذن كان بعدها فعلان بغير استفهام عطف أحدهما على الآخر بـ "أَوْ" كقولك : سَواء عَليّ قُمت أَوْ قَعدت ، فإن كان بعدها مصدران مثل : سَواء عليّ قِيامكَ وَقُعودكَ فلك العطف بالواو ، وبـ "أَوْ" وإنما دخلت في الفعلين بغير استفهام لما في ذلك من معنى المجازاة ، فتقدير المثال : إِنْ قُمت أَوْ قَعدتَّ فهما سَواء ، والظاهر من هذا بيان استعمالات العرب لـ "سَواء" .

وعلّق : ولمْ يحكِ في شيءٍ من ذلك شذوذاً فقراءة ابن محيصن عن طريق الزعفراني "سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَوْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ" شاذة رواية فقط لا استعمالاً كما يفهمه كلام ابن هشام ، فافهم هذا المقام فقد غلط فيه أقوام بعد أقوام [٤] .

ما قاله العلماء في كلمة "سَواء" :

وقد ذكرت الدراسة إعراب كلمة " سَواء " عندما تصحب " أَمْ " وتكون الجملة معها خبر واستقصت أقوال العلماء فيها حتى انتهت إلى أربعة أوجه من الإعراب :-

أولها : ما ذكره صاحب الكشاف على أَنَّه خبر مقدم وصف به كما يوصف بالمصادر وآخرها ما قاله السهيلي : هي من الأسماء

---

[١] آية ٦ من سورة البقرة .

[٢] انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ، جـ ٣ ، صـ ٤٣٥ .

[٣] شرح الدمامين على مغني اللبيب ، جـ ١ ، صـ ١٧٧ .

[٤] روح المعاني ، جـ ١ ، صـ ١٩٥ .

الموصوفة بالتساوي – ولم يخرج ما قاله الخضري –رحمه الله تعالى –ولخّصه في حاشية ، ولخّصه الدكتور/عباس حسن رحمه الله–عمَّا قال العلماء في قوله تعالى : " **سَوَاءٌ عَلَينَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا** " [١] .

القول الأول : قول الجمهور لفظ " سَواء " خبراً مقدماً عن الجملة التي بعده لتأولها بمصدر وهو أَنَّه من الممكن بعد همزة التسوية سبك المصدر المؤول بدون سابك وذلك إذا لم يكن في الكلام فعل أغنى عنه مشتق آخر من المشتقات كاسم الفاعل ، واسم المفعول فيصاغ المصدر المؤول عندئذ من المشتق مع مرفوعه – نحو تأويلها بمصدر أي : جَزَعْنَا وصَبَرنا سَواء علينَا ، أو عكسه ، وإعراب " سَواء " مبتدأ والمصدر المؤول خبره لأَنَّ الجار والمجرور المتعلق بلفظ " سَواء " يُسوّغ الابتداء به كـ – تسمع بالمعِيدي خير من أنْ تَراهُ ، هو مِمَّا أخبر فيه عن الفعل بدون تقدير : " أَنْ " ولا للعطف والتشريك كما انسلخت الهمزة في الآية ونظائرها عن الاستفهام واستعيرت باستواء الأمرين في الحكم بجامع استواء المستفهم عنهما في عدم التعيين فالكلام معها خبرٌ لا يطلب جواباً ، ولذلك لم يلزم تصدير ما بعدها ، فجاز كونه مبتدأ مؤخر ، وعلى هذا يمتنع بعدها العطف بـ " أَوْ " لعدم انسلاخها عن الأحد ، أي أحد الشيئين كـ " أَمْ " التي انسلخت عنه – ولذا لحن في المعنى قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا وصوابه " أَمْ " .

القول الثاني : ذكر الدماميني قولاً نقله عن ابن السيرافي فقال : " أَعلم أَنَّ السيرافي قال في شرح (الكتاب) وسَواءٌ إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت "أَم" بعدها كقولك : (سَواءٌ عليَّ أَقُمتُ أَمْ قَعدتُ) ، وإذا كان بعد "سَواء" فعلان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر بـ "أَوْ" كقولك : (سَواءٌ عليَّ قُمتُ أَوْ قَعدتُ) ، ثم علَّق : وهو نصٌ صريح يقتضي بصحة قول الفقهاء وغيرهم [٢] .

وكلام السيرافي الذي نقله الدماميني هو : والأصل في "سَواء" أَنْ يكون بعده اسمان فصاعداً كقولك : (سَواء عِندي الزيْدَان) ، (وسَواء عِندي الزّيْدون) وإذا كان أحد الاسمين معطوف على الآخر عطف بالواو لا غير كقولك : (سَواءٌ عليَّ قُمتُ وقَعدتُ) وكان الإعراب لقوله تعالى : " إِنَّ الّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَوْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ "[٣].

وقد قال في إعرابها السيرافي : (الّذِينَ كَفَرُواْ) نصبٌ بأَنْ ، و(سَواءٌ) مبتدأ والجملة بعده خبر و(سَواءٌ) وما بعدها خبر الّذين كَفروا ، والعائد إليهم (هُمْ) في (أَأَنذَرْتَهُمْ) ، وعلّق : "وإنما دخلت ألف الاستفهام على "أَمْ" لمعنى التسوية ، وإنْ لمْ يكن استفهاماً لما ذكرناهُ فيهما من معنى التسوية والمعادلة "[٤] .

---

[١] آية ٢١ من سورة إبراهيم .

[٢] شرح الدماميني على مغني اللبيب ، جـ ١ ، صـ ١٧٧ .

[٣] آية ٦ من سورة البقرة .

[٤] شرح السيرافي على كتاب سيبويه ، جـ ٣ ، صـ ٤٣٥ .

القول الثالث : رأي سيبويه على " أَوْ " العاطفة أَمَّا التنافي المذكور فيتلخص منه ما اختاره الرضى من أَنَّ " سَواء " خبر مبتدأ محذوف أيْ : الأمران سواء ، والهمزة بمعنى " إنْ " الشرطية لدخولها على أمر غير متيقن ، وحذف جوابها لوجود ما يدل عليه ، وجيء بها لبيان الأمرين ، أَيْ : إنْ قُمْتَ أَوْ قَعدَّتَ فالأمران سواء ، فَأَقامَ للأحدِ مثل : "أَوْ" في أَنَّ الأصل فيها أَنْ تكون لأحد الشيئين ، أو الأشياء ، والجملة غير مسبوكة .

وقد علَّق الخضري على ذلك بقوله : (وإذا تأملت ذلك علمت أَنَّ إعراب الجمهور لا يصح في "أَوْ" مطلقاً لما فاتها من التسوية إلا أَنَّه يدعي انسلاخها عن " الأحد " مثل " أَمْ " أَما على إعراب الرضى فتصبح مطلقاً لأنه جعل الهمزة بمعنى " إنْ " الشرطية فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزة إذ المقدر كالثابت على أنَّ التسوية كما قاله الرضى مستفادة من " سواء " لا من الهمزة ، وإنَّما سميت همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل عليها وحينئذ فالإشكال هو في اجتماع " أَوْ " مع " سَواء " لا الهمزة – وقد ذكر مثل هذا القول الصبّان في الحاشية [١] ويرى الدكتور / عباس حسن الأفضل أخذ ما جاء عند الخضري [٢] والمثال الذي استشهد به ولم يذكره الدكتور / عباس حسن فهو ما ذكره الرضى في نحو قوله : " الاسم المجرد لا يرد عليه نحو : تَسمع بالمعِيدي لاَ أَنْ تَراه ، وقوله تعالى : " **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ** " عند من قال: أَأَنذرتهم مبتدأ لتأويلها بالاسم ، أَيْ : سماعك بِالمعيدي ، وسَواءٌ عليهم إِنذاركَ وتركه [٣] .

القول الرابع : صحح اجتماع " أَوْ " وهمزة التسوية بعض المحققين مخالفاً في هذا رأي سيبويه المشار إليه منهم صاحب حاشية الأمير على المغني عندما تكلم عن " أَمْ " المتصلة والعطف بالحرف " أَوْ " بعد الهمزة هذا إلى قراءة بعضهم قوله تعالى : " **سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنذِرهُمْ** " بدلاً من : " **أَمْ لَمْ تُنذِرهُمْ** " ولا يقال إنَّ هذه القراءة عند بعضهم شاذة [٤] ، لأَنَّ ما يجوز في القرآن الكريم يجوز في غيره من باب أولى كما نص عليه الثقاة ثم علَّق الدكتور عباس حسن : " أَمَّا إعراب الرضى فمع وضوحه ويسره حين تكون الجملتان فعليتين يحتاج إلى تأويل وتقدير محذوفات حين تكون الجملتان اسميتين أو مختلفتين " وساق الدكتور إعرابات أخرى عن " سَواء " اعتبار كلمة " سَواء " متضمنة معنى المشتق فهي بمعنى متساوٍ وأنها على حسب هذا التضمين مبتدأ والمصدر المؤول بعدها فاعلة ، أو أَنَّها خبر مقدم – عند العكبري – في (إملاء ما من به الرحمن) ، واعتبر

---

[١] انظر حاشية الصبان ، جـ٣ ، صـ ١٥٢ .

[٢] النحو الوافي ، جـ٣ ، صـ ٤٥٧ ، ٤٥٨ .

[٣] شرح الرضى على الكافية ، جـ١ ، صـ ٢٢٥ ، المبتدأ والخبر تعريف كل منهما وصور الخبر .

[٤] هذه قراءة لابن مُحيسن عن طريق الزعفراني ، انظر شرح المغني للدماميني ، جـ ١ ، صـ ١٧٧ ، وقد سبق إعراب سَواء مع أَوْ في القراءة الشاذة في أول المطلب الثاني .

الدكتور أَنَّ ما جاء عند الخضري فيه كفاية في إعرابها .

القول الخامس : مجيء مجمع اللغة العربية بالقاهرة فأصدر قراراً حاسماً في الاستعمالات السالفة ، وسجل قراره في صفحة ٢٢٧ من كتابه الذي أخرجه سنة ١٩٦٩م باسم " كتاب في أصول اللغة " ونص قراره تحت عنوان : استعمال "سَواء" مع " أَم " ومع " أَوْ " بالهمزة وبغيرها : (أَنَّه يجوز استعمال " أَم " مع الهمزة وبغيرها وفاقاً لما قرره جمهور النحاة واستعمال " أَوْ " مع الهمزة وبغيرها كذلك على نحو التعبيرات الآتية : سَواءٌ عليَّ أَحَضَرتُ أَمْ غِبْتُ ، و : سَواءٌ عليَّ حَضَرتُ أَمْ غِبْتُ – بدون الهمزة ، و : سَواءٌ عليَّ أَحَضَرتُ أَوْ غِبْتُ ، و : سَواءٌ عليَّ حَضَرتُ أَوْ غِبْتُ – بدون الهمزة في المثال الثاني – ثم علَّق : والأكثر في الفصيح استعمال الهمزة و"أَمْ" في أسلوب سَواء [١] ، وما تراه الدراسة هو ما وافق عليه المجمع من استعمال كلمة " سَواء " مع أو بالهمزة وبدونها خاصة وأنه هناك قراءة وردت بذلك ، وما جاءت به القراءة أوْلى أَنْ يُتَّبع .

المطلب الثالث من المبحث الرابع : وتتناول الدراسة فيه استعمالات " أَمْ " و " أَوْ " في الاستفهام عند العلماء والأمثلة عليها

" أَوْ " في أصل استخدامها حرف عطف ، وتأتي لمعانٍ كثيرة انتهت إلى اثني عشر معنىً، والذي يعني الدراسة منها أَنَّها تأتي مصاحبة لـ " أَمْ " في الاستفهام والمعاني التي يكثر استخدامها فيها عندما تأتي مع الاستفهام أَنَّها تأتي للشك ، والإضراب وسوف توضحه الدراسة، وقد بيَّنَ ابن يعيش – رحمه الله – الفصل بين " أَمْ " و " أَوْ " في قوله : والفصل بين "أَوْ" و "أَمْ" في قولك : (أَزيدٌ عندكَ أَوْ عَمرو ؟) ، ومع "أَمْ" :(أَزيدٌ عندكَ أَمْ عَمرو ؟)، أَنَّك في الأول لا تعلم كون احدهما عندك ، فأنت تسأل عنهُ وفي الثاني تعلم أَنَّ أحدهما عنده إلاَّ أَنَّك لا تعلمه بعينه فأنت تطالبه بالتعيين [٢] فقد تبين من كلام ابن يعيش أَنَّ السؤال بـ "أَوْ" معناه : أَأَحدهما ، و"أَمْ" معناه : أَيّهما أيْ التحديد فإذا قال : (أَزَيدٌ عِندك أَوْ عَمرو؟) فأجبت بـ "نعم" علم أَنَّ عنده أحدهما فأنت تسأل عنه على معنى أَأَحدهما رأيتُ ؟ ، وفي الثاني تعلم أَنَّ أحدهما عنده إلاَّ أَنَّك لا تعلمه فأنت تطالبه بالتعيين ، ومعنى قوله : (أَزيدٌ عندكَ أَمْ عَمروٌ؟) أَيُّهما عندك وجوابه بالتعيين : زيدٌ [٣] وهذا فرقُ بين "أَوْ" و "أَمْ" إذن هما يتداخلان ومن أجل ذلك أورد سيبويه – رحمه الله –(" أَوْ " مصاحبة لـ " أَمْ " التي تأتي

---

[١] النحو الوافي ، جـ ٣ ، صـ ٤٥٨ ، صـ ٤٥٩ .

[٢] شرح المفصل ، جـ ٨ ، صـ ٩٨ .

[٣] د/ فاضل السامرائي ، معاني النحو ، جـ ٣ ، صـ ٢٢٣ .

للاستفهام فقال : " وأَمَّا أَوْ فإنَّما يستثبت بها بعض الأشياء ، وتكون في الخبر والاستفهام يدخل عليها ذلك الحد، وسأبيّن لك وجوهَهُ) [١].

وتفصيل كلام سيبويه كما يلي الاستثبات في الخبر :-

الموقع الأول : أ : " أَوْ " تأتي للاستثبات في الخبر نحو قولك : ضَرَبتُ زيداً أَوْ عُمَراً ، أوْ جاءني زيدٌ أَوْ عمروٌ تُريد أَنَّك ضربت أحدهما وأَنَّ الذي جاءك أحدهما ، والأكثر في الاستعمال في الخبر أَنْ يكون المتكلم شاكاً لاَ يدري أَيُّهما الجاني ولاَ أَيُّهما المضروب والظاهر من السامع أَنْ يحمل الكلام على شك المتكلم .

وجهٌ آخر أَنَّ المتكلم غير شاكٍ وإنَّما أراد تشكيك السامع بأمرٍ قصدهُ فأُبهم عليه ، وهو عالم كقولك : كلَّمتُ أَحد الرجلين واخترت أحد الأمرين وتقول وأنت عارف به ولا تُخبر به ، ومنه قوله تعالى : " **وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ** " [٢] وقوله تعالى : " **وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ** " [٣] وقد اختلف العلماء في الآية الأولى على ثلاثة أقوال القول الأول : وللبصريين فيها ثلاثة أقوال – أحدهما قول سيبويه أنَّها للتخيير والمعنى إذ رآهم الرائي يخير في أن يقول هم مائة ألف وأنْ يقول او يزيدون – الثاني : أنها لاحد الأمرين على الإبهام – الثالث : قول ابن جني أنها للشك ، والمعنى أَنَّ الرائي إذا رآهم شك في عِدَّتهم لكثرتهم ، والوجه عند ابن يعيش أو للتخيير ويجوز أن تكون للإبهام [٤] .

والوجه الذي ترتضيه الدراسة قول ابن جني أنَّها للشك [٥] ، وقد ذكر أبو علي أَنَّها تأتي لإثبات أحد الأمرين ، والأمر الآخر غير واضح نحو: (مَا أَدْري أَقَامَ أَوْ قَعَدَ؟) لا يدري أهو القيام أَوْ القعود ، وتجري لـ "أَوْ" دون "أَمْ" لأَنَّ هنا فعلاً معلوماً ، وإذا كان كذلك كان من مواضع " أَوْ" دون "أَمْ" أَلا ترى أَنْ "أَمْ" إنَّما تقع إذا كنت مدعياً أحد الفعلين ، فإذا أوقفت "أَوْ" هنا فقلت : أَوْ قَعَدَ فهنا في الحقيقة أحد الأمرين معلوم ثابت إلاَّ أَنَّه أجرى عليه لفظ "أَوْ" فجعله وإن كان بمنزلة ما لم يكن فكأنَّه قال : لا أَدَّعي واحدٌ منهما كما أَنَّه إذا قال : أَقَامَ أَوْ قَعَدَ لا يكون مدعياً لوقوع واحد منهما ، وقد دلَّ عليه بقوله : تكلَّمتُ ولَمْ تَتَكلَّم ، فهذا ليس أَنَّكَ ناقضت في كلامك فنفيت ما أوجبت ، ولكن لمْ تعتد بالكلام لقلّته أوْ لأَنَّهُ لمْ يسد المسد الذي أريد به [٦] .

ب–يُعلم أنَّ مرتبة "أَمْ" بعد "أَوْ" وأَنَّ "أَوْ" إنَّما تُثبت أحد الشيئين أو الأشياء ، يقول القائل : (لَقِيَ زَيدٌ عُمرَ أَوْ خَالداً) ، لِيثبت عندك أَنَّه قد لقيَ أحدهما إلاَّ أَنَّك لا تدري أَيُّهما هو فتقول : (حَسْبَ أَعَمروً لَقِيَ زَيدٌ أَمْ خَالداً؟) ، وكذلك إذا قال لك القائل : قَدْ وهَبَ لكَ غُلاماً أَوْ جَارِيةً ،

---

[١] الكتاب ، جـ٣ ، ١٦٩ .

[٢] آية ١٤٧ من سورة الصافات .

[٣] آية ٧٧ من سورة النمل .

[٤] شرح المفصل ، جـ ٨ ، صـ ٩٩ ، ١٠٠ .

[٥] اعتبرها كثير من العلماء أو التي للإضراب ، وقد وظف الشاهد في مكانه من الدراسة .

[٦] المسائل البصريات ، جـ١ ، صـ ٧١٢ ، ٧١٣ .

فقد ثَبُتَ عندك أَنَّ أحدهما قد وهب لكَ ، إلاَّ أَنَّك لا (تدري أَغُلامٌ أَمْ جَارِيةٌ ؟) فإذا سألتَ أباكَ عن ذلكَ قلت : (أَغُلاماً وهبتَ لي أَمْ جَارِيةً؟) وتقول : (أَيُّهم تَضْرب أَوْ تقتُل ؟) ، (ومن يأْتكَ أوْ يُحدِّثُكَ؟) ، لأنَّ "أَمْ" قد استقر على أَيْ : ومَنْ كأنَّك قلت : زَيداً أَمْ عَمروً تضربُ أَوْ تَقتلُ ثم أتيت بأَيٍ موضع زَيدٍ وَعمروٍ فقلت : (أَيّهم تَضرب أَوْ تَقتل ؟) . وعلى هذا يجري (مَا ، ومَتى ، وكَيف ، وأينَ) لأنَّ جميع هذه الأسماء إذا كانت استفهاماً فقد قامت مقام الألف ، وأَمْ جميعاً [١] .

جـ – وتأتي بعد الخبر وهو مقابل الطلب أيْ الكلام الخبري الذي من شانه يحتمل الصدق والكذب وللشك من المتكلم [٢] نحو قوله تعالى: " **لَبِثْنَا يَوْمَاً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ** " [٣] .

ثانياً : مواقع "أَوْ" في الاستفهام :

الموقع الأول : أ : إذا وقعت "أَوْ" في الاستفهام كان هناك شبهٌ بالتسوية في المعنى مع الهمزة نحو قوله : (أَقامَ أَوْ قَعدَ) في أَنَّكَ لا تَدَّعي وقوع واحدٌ منهما أَيْ : القيام أَوْ القعود ، وليست بمنزلة "أَوْ" في الخبر لماذا ؟ أورد أبو علي لأَنَّ الشبه هاهنا إنَّما وقع في الاستفهام من حيث كان تسوية ، فإذا كان الشبه واقعاً في الاستفهام وقعت المماثلة به لا بالخبر ومن أجل ذلك ذكر أبو علي إنَّكَ لم تُثبت واحد من الفعلين لما أدخلت "أَوْ" في " مَا أَدْرِي أَقَامَ أَوْ "قَعَدَ" كما لم تثبت واحد منهما في الاستفهام في قولك : (أَقامَ أَوْ قَعدَ ؟) وليس هو كالخبر الذي يثبت فيه احدهما في غير عينه ، ألا ترى أَنَّكَ إذا قلت في الاستفهام : (أَقَامِ زَيدٌ أَوْ قَعَدَ؟) مثبت أحدهما أَيْ : أَكَّدَ القيام أَوْ القعود (إلاَّ أَنَّكَ لا تدري أيُّهُما هو؟) .

إذن مع استعمال "أَوْ" في الاستفهام مُثبت أحدهما دون تعيينهِ ، أَمَّا إذا قال في الاستفهام: (مَا أَدْرِي أَأَذَّنَ أَوْ أَقَامَ ، فالقياس فيه "أَمْ" لماذا "أَمْ"؟) لأَنَّ هنا فعلاً مثبتاً متيقناً إلاَّ أَنَّه أجرى عليه "أَوْ" لأَنَّه لم يعتد به مُنَزَّلٌ منزلة ما لم يعلمه كقول الشاعر حذيفة بن أنس الهذلي[٤] :

نَجَـا سَالِمٌ والنَّفسُ مِنْهُ بِشِـدْقِهِ

ولَمْ يَنْجُ جِفنَ سَيفٍ وَمِـأْزَرِ

والشاهد فيه نجا ولم ينجُ لأَنَّه نجا من حالة هلاك إلى حالة هلاك أخرى فيكون لمْ يَنجُ فلهذا جاز هذا بـ "أَوْ" ولم يرد هذا المعنى فجاز كما جاز قد علمتُ أَقَامَ زيدٌ فكل جاز علمت أَقَامَ زيدٌ كذلك يجوز مَا أَدْري أَقَامَ أَوْ قَعَد[٥].

ب– "أَو" تأتي للاستفهام مع هَلْ :– وتأتي "أَوْ" أيضاً للاستفهام مع "هَلْ" التي ذكرت الدراسة مقارنة عملها مع الهمزة فقد ذكر سيبويه الاستفهام بـ "هَلْ" في قوله – هل عندك

---

[١] أبو بكر بن السراج ، الأصول في النحو ، جـ٢ ، صـ ٢١٣ ، ٢١٤ .

[٢] الشيخ خالد ، التصريح ، جـ٣ ، صـ ٥٩٣ .

[٣] آية ١٩ من سورة الكهف .

[٤] وهو أحد بن عمرو بن الحارث من بني هذيل ، عاش في الجاهلية وصدر الإسلام ، والبيت من البحر الطويل ، وذكره في البحر المحيط أبو حيّان، جـ٨ ، صـ ٢٩ ، وقد ذكره في الاستثناء من المشفوع فيهن الجائز فيه الحذف .

[٥] المسائل البصريات ، جـ١ ، صـ ٧١٢ ، ٧١٥ – المسالة (٨٥) .

شَعيرٌ أَوْ بُرٌ أَوْ تَمرٌ ؟ وهَلْ تأتينا "أَوْ" تُحدِّثنا ؟ لا يكون إلاَّ ذلك وذاك أَنَّ "هَلْ" ليست بمنزلة ألف الاستفهام ، لأَنَّك إذا قلت : هَلْ تَضرب زيداً فَلا يكون أَنْ تَدّعي أَنَّ الضرب واقعٌ وقد تقول : أَتَضرِب زَيداً ، وأَنت تَدَّعي أَنَّ الضرب واقعٌ [1] .

وقد ذكر السيرافي – أَمَّا قوله : هَلْ عندك شعيرٌ أو برٌ أَوْ تمرٌ ؟ فإنَّ هَلْ لا تقع بعدها "أَمْ" على مذهب أَيّهما ؟ كما تقع بعد الألف بمعنى : أَيُّهما ؟ وقد فصل سيبويه بين الاستفهام بالألف وبين "هَلْ" بأَنَّ ما بعد "هَلْ" لا يكون تقريراً ولا توبيخاً ، لو قلت : هَلْ تَضْرب زيداً ؟ لم يجز أَن تدَّعي وقوع الضرب وتوبيخه عليه وتقريره به كما يقول القائل : بالهمزة : أَتَضْرب زَيداً ؟ وهَلْ أَبُوكَ تَوْبيخاً لهُ بذلك ، ثم يذكر السيرافي أَنَّ مذهب الألف أوسع من مذهب "هَلْ" (لماذا؟) لأَنَّه جاز في الألف من معادلة "أَمْ" ما لم يجز في "هَلْ" ، وأَنَّ "أَمْ" يقع بعدها التقرير والتوبيخ كما يقع بعد الألف كما في قوله تعالى: "**أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ**"[2] على جهة التوبيخ ولا تكون " هَلْ " إلا لاستئناف الاستفهام وهو حرف يجري مجرى أسماء الاستفهام ، والدليل أَنَّ ألف الاستفهام ليست بمنزلة " هَلْ " أَنَّك تقول للرجل كما قال رُؤْبَةَ [3] :–

أَطَرَباً وأَنتَ قَنْسرِي

وذلك أَنَّك تعلم أضنه قد طرب لتُوبّخه وتقررهُ ولا تقول هذا بعد " هَلْ " .

وقد يجوز أنْ تقول : (هَلْ عندكَ شَعيرٌ أَمْ برٌ؟) على "أَمْ" المنقطعة وهو استفهام بعد استفهام ومعناه غير خارج عن معنى "أَوْ" في هذا الموضع لأَنَّكَ إذا قلت : (أَعِندكَ شَعيرٌ أَوْ بُرٌ؟) فأنت في التحصيل سائلٌ عن كل واحد منهما شاك فيه طالب معرفته بسؤال واحد وإذا قلت : (أَعندكَ شعيرٌ أَمْ برٌ؟) فأنت سائلٌ عن لكل واحد منهما بسؤالين لكل واحد منهما سؤال مفرد ، وكأَنَّكَ قلت مع "أَمْ" (أَعندكَ شعيرٌ ؟ أَمْ عِندكَ برٌ ؟) .

والدليل على ذلك : أَنَّكَ إذا قلت : (أعندكَ شعيرٌ أَوْ برٌ؟) فالجواب أن يقال : نعم أو لاَ فيكون جواباً واحداً عن السؤال بعينه في أول – كما يجاب عن قولك في " أَمْ " (أعندكَ شعيرٌ أَمْ برٌ؟) قيل : (أَعندك شعيرٌ ؟ أعندكَ برٌ ؟) فلكل سؤال منهما جواب غير جواب الآخر ولهذا كان "أَوْ" و "أَمْ" متقاربان في معنيهما ، والفرق بينهما أَنَّ "أَوْ" من كلام واحد و"أَمْ" من كلامين[4] .

---

[1] سيبويه ، الكتاب ، جـ٣ ، صـ١٧٥ ، ١٧٦ .

[2] آية ٣ من سورة السجدة .

[3] الشاعر هو رؤبة بن عبدالله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي ، من رُجَّاز الإسلام ، وهو من مخضرمي الدولة الأمية والعباسية ، ولد سنة ٩٠هـ ، توفي سنة ١٤٥ هـ ، أورد الشاهد صاحب الخزانة ، جـ١١ ، صـ ٢٧٤ ، وهو الشاهد الرابع والعشرون بعد التسعمائة على أن همزة الاستفهام فيه للإنكار ، وهو من بحر الرَّجز .

[4] شرح كتاب سيبويه ، جـ ٣ ، صـ ٤٢١ ، ٤٢٢ ، وانظر معاني النحو ، فاضل السامرائي ، جـ ٤ ، صـ ٢١٣ ، ٢١٤ .

ويدلل سيبويه – رحمه الله –على استعمال " أَوْ " العاطفة بعد " هَلْ " الاستفهامية بقوله : (مَا أَدري هَلْ تَأْتِينَا أَوْ تُحَدثنا؟) (ولَيتَ شِعرِي هَلْ تَأْتِينا أَوْ تُحَدثنا؟) ثم يعلّق و "هَلْ" ههنا بمنزلتها في الاستفهام إذا قلت : (هَلْ تَأْتِينا؟)، وإنَّما أدخلت " هَلْ " ههنا لأَنَّك إنَّما تقول : أَعلمني كَما أردت ذلك حين قلت : (هَلْ تَأْتِينَا أَوْ تُحَدثنا؟) وهو في مجيء "أَوْ" مع "هَلْ" الذي يفرق بينه وبين "أَمْ" أَنَّ "هَلْ" مع "أَوْ" فجرى هذا على كلام واحد [١] وأَنَّه يجري مجرى قوله تعالى : " **قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ – أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ** "[٢] هذه الآية الكريمة استشهد بها الزمخشري – رحمه الله –في سياق الحديث عن إبراهيم وقومه فقد قال لهم كما جاء في القرآن الكريم : " **وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ – إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ – قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ** " [٣] فكان سؤاله – عليه السلام : مَا تَعْبدُونَ ؟ ، سؤالٌ عن المعبود فحسب فكان القياس أَنْ يقولوا أَصْنَاماً كقوله تعالى : " **وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ** " [٤] "**مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ**"[٥] قالوا : الحَقَّ "**مَاذَا أَنزَلَ رَبّكم**"[٦] ؟ قَالوا : خَيراً ، قلت : هؤلاء جاءوا بقصة أمرهم كاملة كالمهتمين بها والمفتخرين فاشتملت على جواب إبراهيم على ما قصدوه من إظهار ما في نفوسهم من الابتهاج والافتخار ، أَلاَ تراهم كيف عطفوا على قولهم : نعبد فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ ، ولم يقصروا على زيادة نعبد وحده ، ومثاله أن تقول لبعض الشطار : (مَا تَلْبسُ فِي بِلاَدكَ ؟) فيقول : أَلبسُ الْبُردُ أَلاَّ تَحْمي فَأَجرُّ ذَيلَهُ بينَ جَواري الحيّ ، وإنَّما قالوا : نَظَلُّ لأَنَّهم كانوا يعبدونها بالنهار دون الليل لابد في "يَسْمَعُونَكُمْ" من تقدير حذف المضاف معناه : (هَلْ يسمعُونكمْ الجواب عن دُعائكُمْ وهَلْ يقدرون على ذلك؟) وجاء مضارعاً مع إيقاعه في إذ على حكاية الحال الماضية التي كنتم تدّعونها فيها وقُولوا (هَلْ سمعوا أَوْ أُسْمعوا قط؟) وهذا أبلغ في التبكيت[٧] ثم لكي يدلل على توكيد استعمال "أَوْ" العاطفة بعد الاستفهام ببعض الأبيات قال زهير[٨] :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَرَى الناسُ مَا أَرَى
مِنَ الأَمْرِ أَوْ يَبْدُو لَهُم مَا بَدَا لِيا

والشاهد فيه هو دخول "أَوْ" العاطفة بعد الاستفهام على حد قولك : هَلْ تَقُوم أَوْ تَقْعد ولو جاء بأَمْ وجعلها استفهاماً منقطعاً لجاز كما تقول : هَلْ تجلس أَمْ تَسيرُ ، بمعنى : بَلْ هَلْ

---

[١] كتاب سيبويه ، جـ٣ ، صـ ١٧٧ .
[٢] سورة الشعراء ، آية ٧٢ ، ٧٣ .
[٣] آية ٦٩ ، ٧٠ من سورة الشعراء .
[٤] آية ٢١٥ من سورة البقرة .
[٥] آية ٢٣ من سورة سبأ .
[٦] آية ٢٤ من سورة النحل .
[٧] الكشاف ، جـ٣ ، صـ ١١٦ .
[٨] يقول ابن قتيبة في تعريفه هو زهير بن ربيعة بن قرط ، والناس ينسبونه إلى مُزينة ، وإنما هو من غطفان ، شاعر عاش في الجاهلية ، ويلقب بحكيم الشعراء ، وهو من شعراء الحوليات ، انظر الشعر والشعراء لابن قتيبة ، جـ٢ ، صـ ١٣٧ ، والبيت من البحر الطويل ، ذكره سيبويه في جـ٣ ، صـ ١٧٧ .

تسير استفهاماً منقطعاً بعد استفهام ، وقال مالك بن الريبِ [١] :-

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرتِ الرَّحا
رَحَا الحزْنِ أَوْ اَضْحَتْ بِفَلْجٍ كَمَا هِيَا

ذكر المحقق ويروي (رَحَا المثل) فالشاهد : مجيء "أَوْ" العاطفة بعد هل – والرواية الثانية هَلْ تغيرت الرَّحَا أَمْ أَضْحَتْ على الانقطاع ، ولذلك ذكر سيبويه في هذه الرواية وقال : أُنَاسٌ "أَمْ" أَضْحَتْ على كلامين ، كما قال علقمة بن عبدة [٢] :

هَلْ مَا عَلِمتَ ومَا اسْتُودِعتَ مَكْتُومُ
أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأَتْكَ اليْومَ مَصْرومُ[٣]
أَمْ هَلْ كَبيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِي عَبْرَتُهُ
إِثْر الأَحِبّةَ يَومَ الْبَينِ مَشْكُومُ

"أَمْ" منقطعة في البيتين والمعنى في البيت الأول : أَيْ هَل تبوح بما اسْتَودعتكَ من سرها ،وفي الثاني استأنف السؤال فقال : أَمْ هَل تجازيكَ بذكائك على إثرها .

والشاهد دخول "أَمْ" منقطعة في البيت الأول، والثاني [٤]"أَمْ" منقطعة ، ويشرح صاحب الخزانة ذلك فيبين أَنَّ قوله : " هَلْ مَا عَلِمتَ ... إلخ هَلْ هنا دخلت على الجملة الإسمية ، فإنَّ مَا موصولة مبتدأ وما الثانية معطوف عليها ومكتوم خبر المبتدأ ، والفعلان بالخطاب ، الأول بالبناء للمعلوم والثاني بالبناء للمجهول ، والمَكتوم المستور ، و"أَمْ" عند الشارح حرف استئناف بمعنى "بَلْ" لأَنَّها منقطعة وفيها معنى الهمزة كما يأتي ، وجملة (حَبْلُها مَصْرُومٌ) من المبتدأ والخبر استئنافية ، وإذ تعليلية متعلقة بمصروم بمعنى مقطوع ، والحبل إِشعارٌ للوصل والمحبة ... وقد قدَّرها ابن جني في المحتسب على طريقة البصريين – في سورة الطور ومن ذلك قراءة الناس : " أَمْ هُمْ قَومٌ طَاغون " [٥] وقرأ مجاهد : " بَلْ هُمْ " وهذا هو الموضع الذي يقول أصحاب ابن جني فيه إنَّ "أَمْ" بمعنى " بَلْ " للترك والتحوّل ، إلاّ أَنَّ ما بعد "بَلْ" متيقن وما بعد "أَمْ" مشكوك فيه مسؤولٌ عنه [٦] .

والبيت الثاني : (أَمْ هَلْ كَبيرٌ ... إلخ) ذكر صاحب الخزانة أَنه يجوز أَنْ تأتي "هَلْ" بعد "أَمْ" وليس فيه جمع استفهامين فإنَّ "أَمْ" عند الشارح في حروف العطف مجردة عن الاستفهام إذا وقع بعدها أداة استفهام حرفاً كانت أَمْ اسما، و"أَمْ" عند صاحب الخزانة حرف استئناف بمعنى "بَلْ" فقط ، أو مع الهمزة بحسب المعنى، وذلك فيما إذا لم يوجد بعدها أداة استئناف وليست عاطفة عنده وفاقاً للمغاربة ، وقد ذكر المرادي في (الجنى الداني) إن قلت :

---

[١] الشاعر هو مالك بن الريب التميمي ، شاعر من بني مازن بن عمرو بن تميم ، وكنيته أبو عقبة ، ولد سنة ٢١ هـ في نجد ، توفي سنة ٥٧ هـ ، والبيت قاله عندما أدركته الوفاة ، وهو من قصيدة ثمانية وخمسون بيتاً ، وهو من البحر الطويل .

[٢] سبق ترجمته في المطلب العاشر من الدراسة ، البيت من البحر الطويل .

[٣] سبب وجود الشاهد هنا أنه صحبت هَلْ الاستفهامية وكان فيه معنى الاضراب الذي في الموضع الرابع.

[٤] الكتاب ، جـ٣ ، صـ ١٧٨ .

[٥] آية ٣٢ من سورة الطور .

[٦] البغدادي ، جـ ١١ ، صـ ٢٨٩ ، ٢٩٠ .

"أَمْ" المنقطعة هل هي عاطفة أو ليست بعاطفة ؟ قلت : المغاربة يقولون : إنَّها ليست بعاطفة لا في مفرد ، ولا في جملة ، وقد ذكر ابن مالك أَنَّها قد تعطف المفرد لقول العرب : إِنَّهَا لإِبِلٍ أَمْ شَاءٍ قال : فأَمْ هُنا لمجرد الإضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها – ومعناها : إِنَّها لإِبِلٌ بَلْ : أَهِيَ شَاء ، وأضاف المرادي وبه جزم ابن مالك في بعض كتبه .

وقد ذكر ابن هشام في المغنِي : لا تدخل "أَمْ" المنقطعة على مفرد ، ولهذا قدَّروا المبتدأ في إنَّها لإبلٍ أَمْ شَاءٍ وخرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحاة فقال : " لا حاجة لتقدير مبتدأ" ، وزعم أَنَّها تعطف المفردات كـ "بَلْ" وقدرها بـ "بَلْ" دون الهمزة واستدل بقولهم إنَّ هناك لإبلاً أَمْ شَاءً بالنصب فإن صحّت روايته الأولى أَنْ يُقدِّر لِشاء ناصبٌ : أمْ أَرَى شاء ومِمَّن ذهب إلى أَنَّ "أَمْ" عاطفة ابن يعيش ، ثم اضطرب كلامه في نحو : أَمْ هَلْ ، وفي : أَمْ كَيفَ ، فتارةً ادّعى تجريد "أَمْ" عن الاستفهام ، وتارةً ادّعى التجريد عن "هَلْ" قال في فصل حرفي الاستفهام : من المحال اجتماع حرفين بمعنى واحد ، فإن قيل : فقد تدخل على هَلْ أَمْ وهي استفهام ، والآخر العطف ، فلمَّا احتيج إلى معنى العطف فيها مع هَلْ خلع منها دلالة الاستفهام وبقي العطف بمعنى "بَلْ" للترك ولذلك قال سيبويه : إِنَّ أَمْ تجيء بمعنى لا بل وللتحويل من شيء إلى شيء وليس كذلك الهمزة لأَنَّها ليس فيها إلا دلالة واحدة [١] .

الموقع الثاني الذي تناول فيه سيبويه استعمال "أَوْ" في باب الاستفهام : أَنَّ "أَوْ" حقيقتها أَنَّها تفرد شيئاً من شيء وتنّوع الأمثلة عليها :-

إذا كانت "أَوْ" في حقيقتها أَنَّها تفرد شيئاً من شيء (فما هي وجوه الإفراد فيها؟) :

أولاً : أَنَّها تفرد شيئاً من شيء ، ووجوه الإفراد أَنَّها تختلف وتتقارب في حال وتتباعد في أخرى حتى يتوهم أَنَّها قد تَضَادت وهي في ذلك ترجع إلى الأصل الذي وضعت له ، فمن ذلك قولك : جَاءَني زَيدٌ أَوْ عَمروٌ ، فالأصل فيه أَنَّ أحدهما جَاءَكَ ، والأكثر في استعمال ذلك أَنْ يكون المتكلم شاكاً لاَ يدري أَيهما الجائيء ، فالظاهر من الكلام أَنْ يحمل السامع على شك المتكلم ، وقد يجوز أَنْ يكون المتكلم غير شاكٍ إلا أَنَّه أبهمه على حال قصدها – في ذلك كما يقول القائل – كَلَّمتُ أَحَدَ الرّجُلينِ ، واخْتَرتُ أَحَدَ الأمرين ، وقد عرَّفه بعينه ولم يخبر به [٢]، وقد ضرب سيبويه أمثلة كونها تأتي للشك من ذلك ما ذكره في الاستفهام مع الهمزة **أولاً** : فإذا كنت تسأل عن الفعل بمن وقع نحو قولك: (أَلَقيتُ زيداً أَوْ عُمراً أَوْ خَالداً؟) ، (وأَعِندكَ زيدٌ أَوْ خالدٌ أَوْ عمروٌ؟) كأنَّك قلت : (أَعندكَ أحدٌ

---

[١] البغدادي ، جـ١١ ، صـ ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، وانظر الجنى الداني ، صـ ٢٠٦ ، وانظر كلام بن هشام في المغني ، جـ ١ ، صـ ٤٦ ، ٤٧ انظر كلام ابن يعيش ، جـ ٨ ، صـ ١٥٢ ، ١٥٣ .

[٢] شرح كتاب سيبويه ، جـ٣ ، صـ ٤٢٥ .

من هؤلاء؟) لأَنَّكَ لم تدّع أَنَّ أحداً منهم ، ثمّ أَلاَ ترى أَنَّهُ إذا أجابك قال : لاَ كما يقول : (إذا قلت أَعِندكَ أحدٌ من هؤلاء؟) لأَنه يسأل عن الفعل بمن وقع لذلك تأخير الاسم أحسن ؛ لأَنَّك إنما تسأل عن الفعل بمن وقع .

ثانياً : ولو قلت : (أَزيداً لقيت أَوْ عُمراً أَوْ خَالداً؟) ، (وأَزَيدٌ عندك أَوْ عمروٌ أَوْ خالدٌ؟) فهنا تأخير الاسم أحسن لأَنَّك إذا أردت معنى أَيَّهما.

ثالثاً : إذا قلت : (أَزيدٌ أَفضْلٌ أَمْ عمروٌ؟) لم يجز ههنا إلاَّ أَمْ لأَنَّك أَردت معنى أَيّهما المعادلة للهمزة فهنا تسأل عن أفضلهما ولست تسأل عن صاحب الفضل ، أَلا ترى أَنَّكَ لوقلت: (أَزيدٌ أفضل؟) لم يجز ، كما يجوز : (أَضربتُ زيداً؟) يدلّك أَنَّ معناه أَيّهما .

رابعاً : مِثْلُهُ : (مَا أَدري أَزيدٌ أَفْضلٌ أَمْ عَمروٌ؟) ، (وَلَيتَ شِعري أَزيدٌ أَفضل أَمْ عمروٌ؟) فهذا كله على معنى (أَيّهما أفضلُ؟) ، وهذا التنوع مع "أَمْ" .

خامساً : وتقول : (لَيتَ شِعري أَلَقيتُ زيداً أَوْ عُمراً؟) ، (ومَا أَدْرِي أَعِندكَ زَيدٌ أَوْ عَمروٌ؟) فهذا يجري مثل : (أَلَقيتَ زيداً أَوْ عُمراً؟) ، (ومَا أَدْرِي أَعِندكَ زَيدٌ أَوْ عَمروٌ؟) الذي قدِّم فيه الفعل أو عندك والخبر .

سادساً : وإن قلت : (مَا أَدْرِي أَعِندكَ زَيدٌ أَوْ عَمروٌ ؟) فهو جائزاً حسناً كما جاز : (أَزيدٌ عندكَ أَوْ عمرو؟) وعلَّق سيبويه : تقديم الاسمين جميعاً مثله وهو مؤخر (يقصد الفعل) وإن كانت أضعف ، وهذا التنوع مع "أَوْ" .

سابعاً : إذا قلت : (مَا أُبَالي أَضربتَ زَيداً أَمْ عُمراً ؟) لا يجوز هنا (إلا "أَمْ" ما العلّة ؟) العلّة أَنَّهُ لا يجوز السكوت على أَوَّل الاسمين فلا يجيء هذا إلا على معنى أَيّهما – وتقديم الاسم هاهنا مع "أَمْ" أحسن لأَنَّه قصده قصداً فبدأ بأحدهما .

ثامناً : تقول : (أَتَجلسُ أَوْ تَذهبُ أَو تُحدّثنَا؟) إذا أردت هَلْ يكون شيء من هذه الأفعال هنا تصح "أَوْ" ، فأمَّا إذا ادعيت أحدهما فليس إلاَّ (أَتجلسُ أَمْ تَذهب ، تَذهبُ أَمْ تَأْكلُ ؟) فكأَنَّكَ قلت : أَيٌّ هذه الأفعال يكون منك مع "أَمْ" .

تاسعاً : وتقول : (أَتَضْربُ زَيداً أَوْ تَضْربُ عُمراً أَوْ تَضْرب خَالداً ؟) إذا أردت هل يكون شيء من ضرب واحد من هؤلاء أيْ : المفاعيل مع هَلْ ، قال حسان بن ثابت [1] :-

مَا أُبَالِي أَنتَ بِالحزْنِ تَبيسُ
أَمْ لِحَانِي بِظْهر غَيبٍ لَئِيمٌ

كَأَنَّه قال : مَا أبالي أَيّ : الفعلين كان ، والشاهد فيه دخول "أَمْ" معادلة للألف (ولا تجوز هنا "أَوْ" قاله المحقق / عبدالسلام هارون

---

[1] الشاعر هو حسان بن ثابت الأنصاري شاعر عربي وصحابي من الأنصار ينتمي للخزرج ، ولد سنة ٦٠ قبل الهجرة ، هذا البيت من قصيدة يهجو فيها عبدالله بن الزبعرى ، وذكر مقام خاله عند النعمان بن المنذر ، والبيت من البحر الخفيف ، واختلف في زمن وفاته قيل ما بين عامي ٣٥ ، ٤٠ ، وقيل زمن معاوية ما بين ٥٠ ، وعام ٥٤ هـ بعد أن جاوز المائة ، وقد ذكر قصيدته البغدادي في الخزانة ، جـ ١١ ، صـ ١٥٥ إلى صـ ١٥٧ .

لمـاذا؟) لأنَّ قوله : مَا أُبالي يفيد التسوية وهي غالباً ما تصحب "أَمْ" [١] ، وقد ذكرت الدراسة في الموقع الثاني من المبحث الرابع جواز استعمال "أَوْ" مع همزة التسوية فعلية يجوز واستشهد عليه بالقراءة : " سَواءٌ عَليهم أَأَنذَرتهمْ أَوْ لَمْ تُنذِرهُمْ " بدلاً من "أَمْ لَمْ تُنذِرهُمْ" – والقراءة سنّة متبعة ، وكما هو معلوم عند أهل اللغة أَنَّه يُستشهد بالقراءات الشاذة على صحة اللغة ، وإنْ لمْ يُقرأ بها في المصحف الإمام .

ذكر صاحب الخزانة في البيت السابق قال الأعلم : والشاهد في دخول "أَمْ" عديلة للألف ولا يجوز أَنْ تدخل أو هنا ، لأَنَّ قوله : مَا أُبالي يقتضي التسوية بين شيئين ، والمعنى : قد استوى عندي نَبيبُ التَيْس بالحزْن ونيلُ اللَّئيم من عِرْضِي بظهر الغيب ، ونَبِيبُ التيس صوته عند هياجه ، والحزن : مَا غُلظ من الأرض ، وخَصَّهُ لأَنّ الجبال أخصب للمعز من السهول[٢] .

عاشراً : وتقول : (أَزيداً أَوْ عُمراً رأيتَ أَمْ بَشَراً ؟) وفي هذا المثال لم ترد أَنْ تجعل عُمراً عديلاً لزيد حتى يصير بمنزلة أَيّهما ، ولكنك أردت أن يكون حشواً فكأَنَّك قلت : (أَأَحَدُ هذين رَأَيت أَمْ بِشراً؟) ، ومثله قول صفية بنت عبدالمطلب[٣] : –

كَيْفَ رَأَيتَ زَبراً أَأَقْطاً أَوْ تَمْراً أَمْ قُرَشِياً صَقْراً

وذلك أَنَّها لم ترد أن تجعل التمر عديلاً للأقط [٤] لأَنَّ المسؤول لم يكن عندها فمن قال:

هُو أَمَّا تَمرٌ وأَمَّا أَقْطٌ وأمَّا قُرشي – يذكر السيرافي – لكنه ممن قال : (أَهو طَعامٌ أَمْ قُرشي؟) فكأَنَّها قالت : (أَشيئاً من هذين الشيئين رأيته أَمْ قُرشياً ؟) [٥] ، والشاهد فيه دخول "أَمْ" معادلة للألف واعتراض "أَوْ" بينهما ، والتقدير : (أَأَحدُ هذين رأيتهُ "أَمْ" قرشياً؟) والمعنى : (أَرأَيتهُ في الضعف واللين كطعام يسوغ لك أَمْ قُرشياً ماضياً في الرجال؟) .

الحادي عشر : ذكر سيبويه وتقول : (أَعِندكَ زيدٌ أَوْ عمروٌ ، أَوْ عندكَ خَالدٌ ؟) كأَنَّك قلت : (هَلْ عندك من هذه الكَينونات ؟) [٦] شيء ؟ فصار هذا كقولك مع الفرد : (أَتَضْربُ زيداً أَوْ تَضْربُ عُمراً أَوْ تَضْرب خالداً ؟)، ومثل ذلك : (أتضرب زيداً أَوْ عمراً أَو خالداً ؟) وتقول : (أَعاقلٌ عمروُ أَو عالمٌ؟) وتقول : (أَتَضرب عمراً أَوْ تَشْتمهُ ؟) تجعل الفعلين والاسم بينهما بمنزلة الاسمين والفعل بينهما ، لأَنَّك قد أَثبتَّ عمراً لأحد الفعلين كما أثبتَّ الفعل هناك لأحد الاسمين ، وادعيت أحدهما كما ادَّعيت ثمّ أحد الاسمين وإن قدّمت الاسم فَعَربيٌ حسن وإما إذا قلت : (أَتَضْربُ أَوْ تَحبسُ

---

[١] سيبويه ، الكتاب ، جـ٣ ، صـ ١٨٠ ، ١٨١ .

[٢] البغدادي ، جـ ١١ ، صـ ١٥٥ .

[٣] صفية بنت عبدالمطلب عمة النبي صلى الله عليه وسلم ، ولدت سنة ٥٧٠م ، توفيت سنة ٦٤١م ، صحابية جليلة ، والبيت من قصيدة في ولدها الزبير ، وقد جاءها صبي ليصارع ولدها الزبير فصرعه الزبير ، واليت من بحر الرجز .

[٤] الكتاب ، جـ٣ ، صـ ١٨٢ .

[٥] شرح كتاب سيبويه ، جـ٣ ، صـ ٤٢٤ .

[٦] سَمى سيبويه الجمل الكينونات .

زيداً؟) فهو بمنزلة (أزيداً أَوْ عُمراً تَضْرب؟) وقد شرح السيرافي – رحمه الله –كلام سيبويه السابق فذكر أَنَّ قوله : (أَعِندكَ زَيدٌ أَوْ عِندكَ بِشرٌ؟) هذه جمل كل جملة منها مبتدأ وخبر دخلت "أَوْ" بينهما كما تدخل بين الجمل التي هي أفعال وفاعلون ومفعولين – كقولك : (أَتَضْرب زيداً أَوْ تضْرب عُمراً أَوْ تَضْرب خالداً؟) ودخول "أَوْ" بينهما كدخولها بين الأسماء الأفراد كقولك : (أَتَضْرب زيداً أَوْ بِشراً أَوْ خالداً؟) لأَنَّ المسألة عن واحد منها .

فإن كانت "أَوْ" بين جمل فالمسألة عن أحدهما مبهمة – وقد سمَّى سيبويه الجمل الكينونات فإن كانت "أَوْ" بين الأسماء أفراد فالمسألة عن أحدهما ، ويجب أَنْ يفهم أَنَّ ألف الاستفهام الباب والوجه فيه أَنْ يليها الفعل إلاَّ أَنْ يكون السؤال عن أحد الاسمين بمعنى أيّهما فيكون الاختيار أَنْ يليها الاسم كقولك : (أَزيداً ضَربتَ أَمْ عُمراً؟) (وأَزيد قَامَ أَمْ عَمرو؟) ولو جعلت "أَوْ" لكان الباب والوجه أَنْ يلي ألف الاستفهام الفعل كقولك فالباب في "أَمْ" تقديم الاسم ويجوز تأخيره والباب في "أَوْ" تأخير الاسم ويجوز تقديمه [١] .

الثاني عشر : أَمَّا إذا قلت : (أَتَضْربُ أَوْ تَحْبسُ زيداً؟) فهو بمنزلة (أَزَيداً أَوْ عُمراً تضْربُ؟) [٢] كلاهما متساويان إِنْ قدّمت الفعل بعد الهمزة أَوْ الاسم فهما متساويان ، تجعل الفعل في "أَوْ" و"أَمْ" جميعاً يلي حرف الاستفهام لأَنَّ المسألة ليست عن أحد الاسمين ملتمس تعيينه وإِنَّما هو عن إحدى جملتين لكل واحد منهما فعل وفاعل ومفعول به فصار كـ "أَمْ"[٣].

قال جرير [٤] :-

أَثَعْلَبَةَ الفَوَارِسَ أَوْ رِيَاحاً

عَدَلْتَ بِهِمْ طُهَيّةَ والْخَشَابَا

والشاهد فيه تقديم الاسمين مع أو قبل الفعل [٥] ، وقد ذكر البغدادي عن ابن الشجري كون أَوْ بمعنى الواو من أقوال الكوفيين ولهم فيه احتجاجات كثيرة كما في قوله تعالى : "**لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى**" [٦] ، أَيْ : أَنَّها عاطفة ، ومن الشعر القديم قول جرير وذكر البيت السابق أيْ عدلت هاتين القبيلتين بهاتين القبيلتين [٧] .

الثالث عشر : وإن قلت : (أَزيداً تضربُ أَوْ تَقْتلُ ؟) كان كقولك : (أَتَقْتلُ زيداً أَوْ عُمراً ؟) وأَمْ في كل هذا جَيِّدة [٨] ، ذكر السيرافي أَنَّك تجعل الفعل في "أَوْ" و "أَمْ" جميعاً يلي حرف الاستفهام لأَنَّ المسألة ليست عن أحد الإسمين تلتمس تعيينه وإِنَّما هو عن إحدى جملتين لكل واحد منهما فعل وفاعل ومفعول به فصار كـ

---

[١] شرح كتاب سيبويه ، جـ ٣، صـ ٤٣٧ .
[٢] سيبويه ، الكتاب ، جـ٣ ، صـ ١٨٣ .
[٣] السيرافي ، شرح كتاب سيبويه ، جـ٣ ، صـ ٤٣٧ .
[٤] الشاعر جرير سبقت ترجمته في التمهيد ، والبيت من البحر الوافر ، ذكره سيبويه في جـ١ ، صـ ١٠٢، جـ٣ ، صـ ١٨٣ .
[٥] سيبويه ، الكتاب ، جـ٣ ، صـ ١٨٣ .
[٦] آية ٤٤ من سورة طه .
[٧] البغدادي ، خزانة الأدب ، جـ١١ ، صـ ٦٨ ، ٦٩.
[٨] سيبويه ، الكتاب ، جـ ٣ ، صـ ١٨٣ .

"أَمْ" المنقطعة التي ما بعدها لا يدخل فيما قبلها ولا يتعلق به [١] .

الرابع عشر : ذكر سيبويه إذا قال : (أَتَجْلسُ أَمْ تَذهبُ ؟) فـ "أَمْ" و "أَوْ" فيه سواء لأَنَّك لا تستطيع أَن تفصل علاقة المضمر فتجعل لأَوْ حالاً سوى حال "أَمْ" ، وكذلك : (أَتَضْرب زيداً أَوْ تَقْتلُ خَالداً ؟) لأَنَّكَ لَمْ تُثبت أحد الفعلين لاسم واحدٍ [٢] .

يذكر السيرافي عن المبرد كان أبو العباس المبرد يقول : أَنَّ معنى قول سيبويه فـ "أَمْ" و "أَوْ" فيه سواء في جواز وقوعها في هذا الموضع كانا مختلفاً معناهما في أصل الباب ، واستواء أنَّ "أَوْ" لم تدخل لتثبت النقل في أحد الإسمين كما تكون في:(أَزَيدٌ قَامَ أَمْ عَمرو؟)[٣].

الموقع الرابع في استعمال "أَوْ" أَنَّها تأتي للإضراب

تأتي "أَوْ" للإضراب ، والإضراب هو : ترك الكلام الأول إلى الثاني ، وقد ذكر فيه ابن مالك حكى الفرَّاء : (اذْهَبْ إلى زَيدٍ أَوْ دَعْ ذَلكَ فلاَ تَبْرح اليَوم) ، فالظاهر أَنَّ هذا إضراب صريح[٤]

ذكر الشيخ خالد " بَلْ " للإضراب مطلقاً عند الكوفيين ، وأبي علي الفارسي ، وابن برهان نحو : أَنَا أَخْرجُ ثم تقول : أَوْ أُقيم أَضَربتَ عند الخروج ، ثمَّ أَثبت الإقامة فَكَأَنك قلته لاَ بَلْ أُقيم[٥] .

وقد تحدّث الفراء عن "أَوْ" بمعنى الإضراب فذكر : وكذلك تفعلُ العرب في "أَوْ" فيجعلونها نسقاً مفرقة لمعنى ما صلحت فيه "أَحدٌ" و "إحْدى" كقولك : (أَضْرب أَحَدهما زَيداً أَو عُمراً؟) ، فإذا وقعت في كلام لا يراد به أحدٌ ، وإن صلحت جعلوها على جهة "بَلْ" كقولك في الكلام : اذهب إلى فلانٍ ، أَوْ دعْ ذلك فلا تُبرح اليومَ ، فقد دلَّكَ هذا على أَنَّ الرجل قد رجع عن أمره الأول وجعل "أَوْ" في معنى "بَلْ" ومنه قوله تعالى : " **وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ** " [٦] والمعنى والله أعلم: بَلْ يَزيدونَ ، وأنشد بعض العرب لذي الرّمة [٧] :

بَدَتْ مِثْلَ قَرنِ الشَّمسِ فِي رَونَقِ الضُّحَى
وَصُورتِهَا أَوْ أَنتِ في العينِ أَمْلحُ

يريد : بَل أنتِ [٨] .

وقد ذكر ابن هشام أَنَّ "أَوْ" تأتي للإضراب كـ "بَلْ" ، فعن سيبويه إجازة ذلك بشرطين : أَنْ يتقدمها نفي أو نهي ، وإعادة العامل نحو : (مَا

---

[١] شرح كتاب سيبويه ، جـ٣ ، صـ ٤٣٧ .
[٢] الكتاب ، جـ٣ ، صـ ١٨٣ .
[٣] شرح كتاب سيبويه ، جـ٣ ، ٤١٨ ، ٤٣٨ ، وانظر المبرد ، جـ ٣ ، صـ ٣٠٢ ، ٣٠٣.
[٤] شرح الكافية الشافية ، جـ ٣ ، صـ ١٢٢١ .
[٥] التصريح بمضمون التوضيح ، جـ٣ ، صـ ٥٩٥ .
[٦] آية ١٤٧ من سورة الصافات .
[٧] الشاعر سبق ذكره في مبحث جواز حذف أَمْ ومعطوفها ، والبيت مذكور في خزانة الأدب للبغدادي ، جـ١١ ، صـ٦٦ ، ٦٧ ، وقال البغدادي أنه ليس في ديوان ذو الرمة ، وهو في ملحقات الديوان ، صـ ٦٦٤ عن اللسان والتاج ، وهو من البحر الخفيف .
[٨] معاني القرآن ، جـ١ ، صـ ٧٢ ، وانظر شرح اللمع لابن جني ، صـ ٢٦٢ .

قَامَ زيدٌ أَوْ مَا قَامَ عمرو ، و : لاَ يُقيمُ زيدٌ أَوْ لاَ يُقيمُ عمرو) نقله عن ابن عصفور [١] .

إذن "أَوْ" لا تأتي للإضراب حسب رواية ابن هشام إلاَّ إذا تقدّمها نفي أو نهي وإعادة العامل.

وقد ذكر سيبويه معنى "أَوْ" للإضراب مبيناً ذلك : أَلاَ ترى أَنَّكَ إذا أخبرت فقلت : لَستَ بِشراً أَوْ لَستَ عَمروً أَوْ قُلتَ : مَا أَنت بِبشرٍ ، أَوْ مَا أَنتَ بِعَمرو ، لم يجيء إلاَّ على معنى : لاَ بَلْ مَا أَنت بعمروٍ ، ولاَ بَلْ لَستَ بِشراً ، وإذا أرادوا معنى أَنَّك لست واحداً منهما قالوا : لَستَ عمراً ولاَ بشراً ، أَوْ قالوا كما قال الله عز وجل : " **وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُورا**" [٢] ، وذكر ابن مالك أَنَّ "أَوْ" توافق "لاَ" بعد النهي [٣] ، وذكر الآية ، ولو قلت : أَوْ لاَ تطع كَفُوراً انقلب المعنى ، فينبغي لهذا أَنْ يجيء في الاستفهام بـ "أَمْ" منقطعاً من الأول لأنَّ "أَوْ" هذه نظيرتها في الاستفهام "أَمْ" وذلك قولك : أَمَّا أَنتَ بعمروُ أَمْ مَا أَنتَ بِبشر ، كأَنَّه قال : لاَ بَلْ مَا أَنتَ بِبِشرٍ ، وذلك أَنَّهُ أَدركهُ الظن في أَنَّهُ بشرٌ بعد ما مضى كلامه الأول ، فاستفهم عنه [٤]

قال زفر بن الحارث : ذكر المحقق عبدالسلام هارون أَنَّه لجحَاف بن حكيم السلمي ونحو هذه في الشنتمري وكذلك في الهمع ذكر المحقق [٥] قطعة من بيت للجحاف بن حكيم السلمي قولـه[٦] :-

أَبَا مَالكٍ هَلْ لُمتَني إذْ حَضَضتني
عَلى القَتْلِ أَمْ هَلْ لاَمَنِي كُل لائِمِ

ورواية المحقق (لكَ) مكان (فِيكَ) والاستشهاد بالبيت ، فأمَّا رواية الذين قالوا : "أَمْ" هَل لاَمَني لَكَ لاَئِمٌ فإنما قالوه على أَنَّهُ أَدركه الظنّ بعد ما مضى صدر حديثه ، فكان دخول "أَمْ" منقطعة والتقدير "بَلْ لاَمنِي " وذلك أَنَّها لا تكون للعطف والمعادلة إلاَّ بعد الهمزة .

أمَّا الرواية الأخرى للذين قالوا : "أَوْ" هَلْ ؟ فإنَّهم جعلوه كلاماً واحداً ، وهو دخول "أَوْ" العاطفة بعد الاستفهام [٧] .

وقد ذكر ابن مالك ومن مجيء "أَوْ" للإضراب قراءة أبي السَّمال : " **أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم** " [٨] قال أبو الفتح : معنى "أَوْ" هنا والله أعلم "بَلْ" بمنزلة "أَمْ" المنقطعة ، فكأَنَّه قال : بَلْ كُلَّما عَاهدوا عَهْداً ، وذكر "أَوْ" التي بمنزلة "أَمْ" المنقطعة موجودة في

---

[١] المغني ، جـ١ ، صـ ٦٤ .
[٢] آية ٢٤ من سورة الإنسان .
[٣] المرادي ، الجنى الداني ، صـ ٢٢٩ ، ٢٣٠ .
[٤] الكتاب ، جـ٣ ، صـ ١٨٨ ، باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام .
[٥] همع الهوامع ، جـ٥ ، صـ ٢٤٥ – المحقق / عبدالعال سالم مكرم – (وهذا ليس تواكل من الباحثة ولكن عمل هذا يجري في باب البحث) أما التحقيق فمهمة محققو الكتب .
[٦] الشاعر هو الجحاف بن حكيم بن عاصم بن سباع بن خزاعي بن محارب بن مرة بن هلال بن سليم السلمي ، شهد حنين مع النبي صلى الله عليه وسلم ، توفي سنة ٩٠هـ ، والبيت من البحر الطويل .
[٧] الكتاب ، جـ ٣ ، صـ ١٧٧ .
[٨] آية ١٠٠ من سورة البقرة .

الكلام كثيرة ، وقد قال الفرَّاء في قوله تعالى : " **وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ** " [١] ، "أَوْ" هنا بمعنى "بَلْ" كذا جاء في التفسير مع صحته في العربية ، وقد ذكر ابن جني قال ابن برهان قال أبو علي : (أَوْ) حرف يستعمل على ضربين أحدهما أنْ يكون لأحد الشيئين أَوْ الأشياء والآخر أنْ يكون للإضراب [٢] .

الخاتمة

انتهت هذه الدراسة إلى أنَّ "أَمْ" المتصلة والمنقطعة و "أَوْ" العاطفة تناولهما كثير من علماء النحو عند الحديث عن حروف العطف وبيان عملهما وكتب حروف المعاني وقد أفردهما سيبويه أولاً مع الاستفهام تحت مباحث بعينها نحو : هذا باب **"أَمْ"** و **"أَوْ"** ، وذكر أَنَّ **"أَمْ"** فلا يكون الكلام بها إلاَّ استفهامًا ، و "أَوْ" يثبت بها بعض الأشياء في الخبر والاستفهام وقد تناولهما بالدراسة قديماً صاحب (رصف المباني) أحمد بن عبدالنور المالقي ، المتوفي في سنة ٧٠٢ هـ ، وجاء بعده صاحب (الجنى الداني) في حروف المعاني الحسن بن قاسم المرادي المتوفي في سنة ٧٤٩ هـ في دراسة موجزة ، وقد ذكرهما ابن هشام في كتابه (المغني) المتوفي في سنة ٧٦١ هـ ، وجاء بعده شرح الدماميني لـ (مغني اللبيب) المتوفي في سنة ٨٢٨ هـ ، ثم قام بشرح مغني اللبيب المسمى بـ (شرح المزج) وقد انتهت الدراسة التي أحسبها استقصاء لما ورد في هذين الحرفين من حروف المعاني ، وانتهت إلى النتائج الآتية :-

١- أَنَّ **"أَمْ"** المتصلة المستعملة للاستفهام لابد أنْ تكون معادلة للهمزة ، وأَنَّ الاستفهام معها على حقيقته نحو : (أَزَيدٌ قَامَ أَمْ عَمروٌ؟) ويكون بتعيين أحدهما ، وأَنها تكون بمعنى أَيُّهمَا .

٢- أَنَّ **"أَمْ"** المسبوقة بهمزة التسوية الكلام معها خبر يحتمل الصدق والكذب .

---

[١] آية ١٤٧ من سورة الصافات .

[٢] شرح التسهيل ، جـ ٣ ، صـ ٣٦٣ ، وانظر شرح اللمع لابن جني ، صـ ٢٦١ ، وانظر المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، جـ ٢ ، صـ ٤٥٧ .

٣- أَنَّ "أَيْ" تنتظم مع **"أَمْ"** تقول : (قد علمت أيَّهما في الدَّار أَزَيدٌ أَمْ عَمروٌ؟) .

٤- أَنَّ **"أَمْ"** الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلاَّ بين جملتين وتكون الجملتان معها في تقدير مفردين متعاطفين بالواو ، أَوْ تأويل جملتين فعليتين ، أوْ اسميتين ، أوْ جملتين مختلفتين في الإسمية والفعلية .

٥- أَنَّ **"أَمْ"** المنقطعة إذا وُجدت في الكلام، الكلام معها على معنى "بَلْ" نحو : إِنَّهَا لإبلٍ أَمْ شَاءٍ – على معنى : بَلْ أَهي شَاء .

٦- أَنَّ "أَوْ" تشارك **"أَمْ"** في مواضع كثيرة ، أَوْ أَنهما يأتيانِ للعطف والشك والاستفهام .

٧- أَنَّ "أَوْ" تأتي للاستثبات في الخبر نحو قولك : ضَرَبتَ زَيداً أَوْ عُمراً .

٨- أَنَّ "أَوْ" تقع للتسوية في الاستفهام إذا وقعت المماثلة به لا بالخبر ، وذلك إذا أدخلتها وكان أحد الفعلين في الحقيقة أجريته مجرى ما لم يكن نحو قولك : (أَقَامَ أَوْ قَعَدَ؟) أَنَّك لا تدّعي وقوع واحد منهما وليست بمنزلة "أَوْ" في الخبر لماذا ؟ لأَنَّ الشبه ها هنا إنما كان في الاستفهام ، ووقعتا المماثلة وذلك أَنَّك لم تثبت أحد الفعلين عندما أُدخلت "أَوْ" فقلت مع دخول الهمزة: أَقَامَ زَيدٌ أَوْ قَعَدَ ، هنا أكدَّ القيام والقعود لكنك لا تدري أيهما ؟ .

٩- أَنَّ "هَلْ" مع "أَوْ" تكون لاستئناف الكلام نحو قولك : (هَلْ عندَكَ شَعيرٌ أَوْ برٌ؟) وأنت عندما تسأل فأنت تسأل عن كل منهما بسؤال واحد – عكس "أَمْ" إذا قلت في "أَمْ" : (هَلْ عندكَ شَعيرٌ أَمْ برٌ؟) فأنت تسأل عن كل واحد منهما بسؤالين لكل واحد منهما ،وكأنك قلت مع "أَمْ" : (هَلْ عندكَ شَعيرٌ أَمْ بُرٌ ؟) وهو استفهام بعد استفهام مع المنقطعة وإذا قلت مع الهمزة (أَعندكَ شَعيرٌ أَمْ برٌ ؟) فأنت سائلٌ عن كل واحد منهما بسؤالين لكل واحد منهما سؤال مفرد كأنَّك قلت : (أَعندكَ شعيرٌ ؟ أَعِندكَ برٌ ؟) ومع "أَوْ" (أَعندكَ شعيرٌ أَوْ برٌ ؟) فالجواب أنْ يقال بـ "نعم" أوْ "لاَ" فيكون جواب واحد عن السؤال بعينه .

١٠- أوضح كثير من العلماء أَنَّ كلمة " سَواء " لا تصحب "أَوْ" لكن المجمع اللغوي بالقاهرة في سنة ١٩٦٩م أصدر قراراً في قراءةٍ لابن محيصن من رواية الزعفراني للآية :"**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَوْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ** " جعلها تصحب "أَوْ" وأَنَّه يجوز استعمال "أَوْ" مكان "أَمْ" من خلال اللغة وكان هذا في كتابه الذي أخرجه بإسم (كتاب في أصول اللغة) ذكر ذلك في صفحة ٢٢٧ .

١١- أَنَّ "أَمْ" و "أَوْ" قد تأتيان في تأويلِ واحدٍ بمعنَيينِ مختلفينِ ومن ذلك قول الشاعر :-

أَلاَ ليْتَ شعري، هل تغيّرَتِ الرَّحى ....

رحى الحْرب ، أو أَضْحت بفَلج كما هيا

١٢- الرواية الأولى : "أَمْ" أَضْحَتْ و"أَمْ" منقطعة على معنى ("بَلْ" هل أَضْحَتْ ؟) ، وعلى المعنى الآخر أو بعد هَلْ عاطفة .

١٣- أَنَّ "أَوْ" تأتي للإضراب نحو : مَا قَامَ زيدٌ أَوْ مَا قَامَ عَمروٌ ، بَلْ مَا قامَ عمروٌ ولكن شرطها في الإضراب أَنْ يسبقها نفي أو نهي .

١٤- وأخيراً توصي هذه الدراسة بأنّه مما هو جديرٌ بالدراسة من معاني الاستفهام الهمزة التي تستعمل للتَّصور أو التصديق في الاستفهام وتخرجُ إلى معانٍ أخرى تصل إلى ثلاثةَ عشر معنىً – وكذلك "هَلْ" التي تستعمل في الاستفهام الحقيقي للتصديق وتخرج عنه إلى معانٍ أخرى تصل إلى أحد عشر معنىً جديرة بالدراسة ، والتوسع لإثراء دراسة حروف المعاني وبهذا تنتهي هذه الدراسة التي أرجو من الله أنْ تكون خالصة لوجهه الكريم في خدمة هذه اللغة الشريفة التي نزل بها الذكر الحكيم .

المصادر والمراجع

١- ابن كيسان النحوي ، حياته ، آثاره ، آراؤه ، تأليف الدكتور/ محمد إبراهيم البنا "رحمه الله" ؛ الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ -١٩٧٥م ؛ إصدار دار الاعتصام .

٢- الأشباه والنظائر في النحو ؛ للإمام / جلال الدين السيوطي ؛ تحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم ؛ إصدار مؤسسة الرسالة ؛ بيروت لبنان ؛ الطبعة الأولى عام ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م .

٣- إرتشاف الضرب من لسان العربي ؛ لأبي حيان الأندلسي ؛ تحقيق الدكتور / رجب عثمان محمد ؛ مراجعة د/ رمضان عبدالتواب ؛ الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ؛ الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م مطبعة المدني ؛ جـ ٤ .

٤- الأصول في النحو ؛ لأبي بكر محمد بن سهيل بن السراج النحوي البغدادي ؛ تحقيق الدكتور / عبدالحسين الفتلى ؛ إصدار مؤسسة الرسالة ؛ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٧م ؛ جـ ٢ .

٥- إعراب القرآن الكريم وبيانه ؛ تأليف / محي الدين الدرويش ؛ دار اليمامة دمشق - بيروت - دار ابن كثير ؛ دمشق بيروت ؛ طبعة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م ؛ جـ ٦ ، ٩ ، ١٠ .

٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ؛ تأليف الإمام أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف اب أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري ؛ تأليف د/ محمد محي الدين عبدالحميد ؛ إصدار دار الفكر ؛ جـ١ ، ٦ ؛ ١٣٩٤- ١٩٧٤م ؛ جـ ٣ .

٧- أمالي ابن الحاجب ؛ لأبي عمروُ بن عثمان بن الحاجب ؛ دراسة وتحقيق فخر صالح سليمان قدارة ؛ طبعة دار الجيل ؛ بيروت ؛ جـ ١ .

٨- الإيضاح في شرح المفصل ؛ للشيخ / أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي ؛ ٥٧٠هـ -٦٤٦هـ ؛ تحقيق وتقديم الدكتور / موسى بنايّ العليلي ؛ مطبعة العاني بغداد ؛ طبعة : ١٩٣٨/٠١/٢٣م ؛ جـ ٢ .

٩- بدائع الفوائد ؛ للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر ، ابن قيم الجوزية ؛ دار الفكر ؛ الفكر للطباعة والنشر ؛ لا يوجد سنة طبع ؛ جـ٣ .

١٠- التحرير والتنوير ؛ المؤلف / محمد الطاهر بن محمد بن الطاهر بن عاشور ؛ جـ ١٢ ، جـ ٢٢ ؛ الناشر الدار التونسية للنشر ؛ عام ١٩٨٤م .

١١- التصريح بمضمون التوضيح ؛ للشيخ / خالد زين الدين بن عبدالله الأزهري ؛ دراسة وتحقيق د / عبدالفتاح بحيري إبراهيم ؛ الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٧م ؛ الزهراء للإعلام العربي ؛ جـ ٣ .

١٢- تفسير البحر المحيط ؛ لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي ؛ ٦٥٤هـ - ٧٥٤هـ ؛ وبهامشة تفسر النهر المادّ من البحر لأبي حيان نفسه ؛ كتاب الدر اللقيط في البحر المحيط للإمام

تاج الدين الحنفي النحوي ؛ طبع بالتصور مولاي السلطان عبدالحفيظ سلطان المغرب ؛ ١٣٢٨هـ ؛ إصدار دار الفكر للطباعة والنشر ؛ الطبعة الثانية ؛ ٣٩٨هـ – ١٩٧٨م ؛ جـ٨ .

١٣- تفسير الطبري ؛ تأليف أبي جعفر محمد بن جرير الطبري ؛ إصدار دار الفكر ؛ بيروت ؛ مجلد ١ ؛ جـ ١ ؛ ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م .

١٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ؛ حققه محمد فاضل بركات ؛ طبعة دار الكاتب العربي ؛ ١٣٨٧هـ –١٩٦٧م .

١٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ؛ المعروف بابن أم قاسم ؛ تحقيق وشرح الأستاذ الدكتور / عبد الرحمن علي سليمان ؛ إصدار دار الفكر ؛ سنة ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م ؛ جـ ٢.

١٦- التّوطئة لأبي عليّ الشلوبيني ؛ دراسة وتحقيق الدكتور/ يوسف أحمد المطوع ؛ طبعة ١٤٠١هـ – ١٩٨١م .

١٧- الجنى الداني في حروف المعاني ؛ تأليف / الحسين بن قاسم المرادي ؛ المتوفي سنة ٧٤٩هـ تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوه ، الأستاذ / محمد نديم فاضل ؛ منشورات دار الأفق الجديدة بيروت ؛ الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م ؛ الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

١٨- حاشية الصبان ؛ الشيخ / محمد بن علي الصبّان الشافعي ؛ على شرح الأشموني ؛ الشيخ / علي بن محمد بن يعيش الأشموني ؛ على ألفية ابن مالك ؛ ضبطه وصححه وخرَّج شواهده / إبراهيم شمس الدين ؛ المجلد الثالث ؛ دار الكتب العلمية بيروت ؛ لبنان ؛ جـ ٣ .

١٩- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب ؛ تأليف / عبدالقادر بن عمر البغدادي ؛ تحقيق وشرح / عبدالسلام هارون ؛ جـ ٥ ؛ جـ ٧ ؛ جـ ٩ ؛ جـ ١١؛ الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ؛ سنة الطبع ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م ؛ جـ٥ ، ٦ ، ١١ .

٢٠- الخصائص ؛ تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ؛ حققه د/ محمد علي النجار ؛ دار الهدى للطباعة والنشر ؛ بيروت ؛ لبنان ؛ جـ٢ .

٢١- رصف المباني في شرح حروف المعاني ؛ للإمام / أحمد بن عبدالنور المالقي ؛ متوفي سنة ٧٠٢هـ ؛ إصدار دار القلم دمشق ؛ تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط .

٢٢- روح المعاني ؛ تأليف شهاب الدين محمد الألوسي البغدادي ؛ تحقيق الدكتور السيد محمد السيد –سيد إبراهيم عمران ؛ إصدار دار الحديث بالقاهرة ؛ جـ ١ .

٢٣- شرح التسهيل ؛ لابن مالك جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجياني الأندلسي ؛ تحقيق الدكتور / عبدالرحمن السيد – الدكتور/ محمد بدوي المختون ؛ مطبعة هجر للطباعة والنشر والإعلان ؛ الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م ، جـ ٣ .

٢٤- شرح التصريح بمضمون التوضيح ؛ تأليف الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري ؛ تحقيق الدكتور عبدالفتاح بحيري إبراهيم ؛ طبعة الزهراء للإعلام ؛ ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م ؛ جـ ٣ .

٢٥- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ؛ تحقيق الدكتور عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد ؛ الناشر مكتبة الأزهر للتراث ؛ جـ ٢ ؛ جـ ٣.
٢٦- شرح مُغني اللبيب المسمّى بشرح المزج للدماميني ؛ محمد بن أبي بكر بن عمر ؛ تحقيق ودراسة الدكتور / عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي ؛ إصدار مكتبة الأدب ؛ القاهرة ؛ الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م ؛ جـ١ .
٢٧- شرح جُمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي ؛ الشرح الكبير ؛ تحقيق الدكتور / صاحب أبو جناح ؛ الفيصلية ١٩٧١م ؛ جـ ٢ .
٢٨- شرح الدماميني على مغني اللبيب ؛ تأليف محمد بن أبي بكر الدماميني ؛ صححهُ وعلّق عليه أحمد عزت عناية ؛ إصدار مؤسسة التاريخ العربي ؛ بيروت -لبنان .
٢٩- شرح الرضى على الكافية ؛ تصحيح وتعليق د / يوسف حسن عمر ؛ طبع سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م؛ جـ ١، ٢، ٤.
٣٠- شرح كتاب سيبويه ؛ تأليف / أبي سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان ؛ تحقيق / أحمد حسن مهدلي ؛ علي سيد علي ؛ الطبعة الأولى ٢٠٠٨م ؛ ٩٤٢٩- دار الكتب العلمية ؛ بيروت ؛ لبنان ؛ جـ٣ .
٣١- شرح الكافية الشافية ؛ تأليف أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي ؛ حققه الدكتور / عبدالمنعم أحمد هريدي ؛ إصدار دار المأمون للتراث ؛ جـ ٣ .
٣٢- شرح اللمع ؛ لأبي الفتح عثمان بن جني ؛ إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الزيدي الحسيني الكوفي ؛ قدّم له وعلّق عليه د/ محمود بن محمد الموصلي ؛ الطبعة الأولى ؛ ١٤٣١هـ -٢٠١٠م ؛ إصدار هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث .
٣٣- شرح المعلقات السبع ؛ للقاضي الإمام أبو عبدالله الحسن بن أحمد بن الحسين الزوزني ؛ منشورات دار مكتبة الحياة .
٣٤- شرح المفصل ؛ للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد / موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي ؛ عالم الكتب ؛ بيروت ؛ مجلد ٢ ؛ جـ ٨ .
٣٥- الشعر والشعراء ؛ لابن قتيبة ؛ تحقيق أحمد محمد شاكر ؛ طبع بمطابع دار المعارف .
٣٦- العلل في النحو ؛ لأبي الحسن محمد بن عبدالله ؛ المعروف بـ (الورَّاق) ؛ تحقيق مها مازن المبارك ؛ دار الفكر المعاصر بيروت ؛ لبنان ؛ دار الفكر ؛ دمشق ؛ سوريا .
٣٧- كتاب سيبويه ؛ أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ؛ تحقيق د/عبدالسلام محمد هارون ؛ الهيئة المصرية للكتاب ؛ ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ؛ جـ٣ .

٣٨- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ؛ تأليف / أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي ؛ إصدار دار الفكر ؛ جـ ٣ .
٣٩- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ؛ لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي ؛ القسم الأول ؛ قابله على نسخة خطية وأعده للطبع د/ عدنان دروس – محمد المصري ؛ الناشر دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة ؛ طبعة سنة ١٤١٣هـ -١٩٩٢م ؛ جـ ١ .
٤٠- لسان العرب ؛ لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري ؛ طبعة دار صادر ؛ جـ ١٢ .
٤١- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ؛ تأليف أبي الفتح عثمان بن جني ؛ جـ ١ ؛ جـ ٢ ؛ تحقيق النجدي ناصر ؛ والدكتور عبدالحليم النجار ؛ والدكتور عبدالفتاح شلبي ؛ طبعة القاهرة سنة ١٣٨٦هـ .
٤٢- مجاز القرآن ؛ لأبي عبيدة ؛ تحقيق فؤاد سيزكين ؛ الناشر الخانجي بالقاهرة ؛ جـ١.
٤٣- المسائل البصريات ؛ لأبي علي الفارس ؛ تحقيق ودراسة د/محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ؛ مطبعة المدني ؛ الطبعة الأولى ؛ ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م ؛ جـ ١ .
٤٤- المُساعد على تسهيل الفوائد ؛ تأليف شهاب الدين بن عقيل ؛ تحقيق / محمد كامل بركات ؛ الطبعة الأولى ؛ ١٤٠٢هـ -١٩٨٢م ؛ طبعة دار الفكر بدمشق ؛ جـ٢.
٤٥- معاني القرآن ؛ تأليف / أبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء ؛ تحقيق د/ أحمد يوسف نجاتي – محمد علي النجار ؛ الهيئة العامة للكتاب ؛ الطبعة الثانية ١٩٨٠ م ؛ جـ ١.
٤٦- المُفضَّليات ؛ تأليف المفضَّل الضَّبي ؛ تحقيق أحمد شاكر ؛ وعبدالسلام محمد هارون ؛ الطبعة السابعة ؛ طبعة دار المعارف .
٤٧- معاني النحو ؛ تأليف الدكتور / فاضل صالح السامرائي ؛ طبعة دار الفكر ؛ الطبعة الثالثة ؛ ٢٠٠٨م -١٤٢٩هـ ؛ جـ ٣ ، ٤ .
٤٨- المقتضب ؛ لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ؛ تحقيق د/ محمد عبدالخالق عضيمة ؛ عالم الكتب ؛ بيروت – لبنان ؛ جـ٣ .
٤٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ؛ تحقيق للإمام / أبي محمد عبدالله بن هشام الأنصاري ؛ تحقيق د / محمد محي الدين عبدالحميد ؛ جـ ١ .
٥٠- المقرّب ؛ تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ؛ المكتبة الفيصلية ؛ جـ ١ .
٥١- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة ؛ تأليف الدكتور / عباس حسن ؛ الناشر أونر دانشي للطباعة والنشر ؛ الطبعة الأولى عام ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م ؛ جـ ٣ .